مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية

د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية

د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية

د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ

120 صفحة

بغداد، كانون الثاني – يناير، 2023

ISBN: 978-9922-9969-5-0

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (569) لسنة 2023

التصحيح والمراجعة اللُّغويَّة:

محمَّد بن غريب

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الإهداء

الديمقراطية كلمة قصيرة مستوحاة من تجارب طويلة

الديمقراطية في نظر الأفراد انتخابات محصنة وأصوات محفوظة

إلى الذين لا يتركون نظاماً يحصِّن الانتخابات إلا وجرَّبوه.. ولا طريقاً يحفظ الأصوات إلا وسلكوه

المحتويات

المقدمة	9
القسم الأول: نظام الانتخاب بالأغلبية	11
القسم الثاني: نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي	29
القسم الثالث: النظام الانتخابي المختلط	57
القسم الرابع: النظم الانتخابية والمواثيق الدولية	73
القسم الخامس: الآليات الدستورية والقانونية لإصلاح النظام الانتخابي	76
القسم السادس: تحولات النظام الانتخابي في العراق (2005 – 2021)	79
القسم السابع: تحديات انتقال العراق إلى الصوت الواحد غير المتحول	86
القسم الثامن نماذج للانتقال من نظام انتخابي إلى آخر	89
القسم التاسع: النظام الانتخابي الياباني والانتقال إلى النظام المختلط	93
القسم العاشر: النظام الانتخابي الأنسب للعراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	105
القسم الحادي عشر: تطبيقات لسانت ليغو 1.7 والنظام المختلط في العراق	112
الخلاصة	117

الجداول

جدول رقم (1): توضيح طريقة هوندت	45
جدول رقم (2): توضيح طريقة سانت ليغو	48
جدول رقم (3): تقسيم المقاعد في النظم المختلطة	58
جدول رقم (4): مثال لتوضيح طريقة نايماير	66
جدول رقم (5): النتائج وَفْقاً لمقاعد نايماير	67
جدول رقم (6): مقترحات الدوائر الانتخابية	86
جدول رقم (7): دول انتقلت إلى النظام المختلط	93
جدول رقم (8): دول انتقلت إلى نظام التمثيل النسبي	95
جدول رقم (9): التحولات الأخرى في النظم الانتخابية	95
جدول رقم (10): التنافس الحزبي في انتخابات اليابان	103
جدول رقم (11): محاسن النظام الانتخابي في اليابان وعيوبه	105
جدول رقم (12): عدد المقاعد في انتخابات 2021	117
جدول رقم (13): عدد المقاعد في حال تطبيق سانت ليغو 1.7	119
جدول رقم (14): عدد المقاعد في حال تطبيق النظام المختلط	120

مقدمة

لم يعدِ الحديث عن تطبيق نظام انتخابي غير مضمون النتائج مجدياً في العراق بعد الهزات التي تعرضت لها الساحة السياسية في السنوات الماضية، إذ بات ضرورياً البحث عن نظام انتخابي يتناسب مع الحالة العراقية من حيث عمرها وتعقيداتها وطبيعة تفكير الأحزاب والقوى المشاركة بها؛ لأنَّ السياسة هي فنُّ الممكن، والانتخابات جزء لا يتجزأ من العملية السياسية في العراق، ممَّا يحتِّم التعامل مع العملية الانتخابية، وكل ما يتعلق بها، بما في ذلك قانونها بواقعية بعيداً عن المثالية غير المنتجة، أو التشاؤم المفرط.

لا بدَّ من إيجاد قواعد انتخابية قادرة على الذهاب بالعراق نحو الاستقرار حين البحث عن النظام الانتخابي الأنسب، وإن كان بصورة تدريجية لما تمتلكه الانتخابات من تأثير في العملية السياسية؛ لأنَّ القوى والأحزاب ستتفاعل مع مخرجات العملية الانتخابية في حال كان هناك نظام انتخابي مقنع، وإن كان بصورة نسبية، كما هو الحال في اليابان التي انتقلت من نظام الصوت الواحد المتحول إلى النظام المختلط وسط تأييد الأحزاب، حتى تلك التي وجدت نفسها خاسرة بعد هذا التحول.

إنَّ تكيُّف الأحزاب مع أي نظام انتخابي جديد أمر في غاية الأهمية؛ لأنَّ ذلك يمكن أن يضمن استقراراً سياسياً يعقب أي: إنتخابات ومن ثَمَّ عدم تكرار تجربة عام عدم الاستقرار الذي أعقب انتخابات 2021.

دفعَ التعقيد الذي شاب النظام الانتخابي بين عامي (2005 - 2021) باتجاه التفكير بإعادة النظر فيما طُبِّقَ من نظم انتخابية بالإبقاء على محاسنها، وتلافي سيئاتها؛ للوصول إلى نظام يحتوي على معايير النزاهة، والعدالة، والشفافية، ويتناسب مع أوضاع العراق.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى النصائح الثلاث التي قدَّمها روبرت دال في كتابه (عن الديمقراطية) للدول التي تعاني من عدم استقرار نظمها الانتخابية، أولها، الإسراع في استبدال النظام الانتخابي في حال وجدت هذه الدول أنَّ نظامها الانتخابي لا يلبِّي احتياجاتها، والثانية، تتمثَّل بالبحث عن نظام انتخابي يتناسب مع خصوصيات هذه الدول التاريخية، والفكرية، والاجتماعية، أمَّا النصيحة الثالثة فتشير إلى ضرورة دراسة جميع البدائل المتوفرة بعناية عن طريق الاستعانة بخبراء في مجال النظم الانتخابية، داعياً إلى أن يكون النظام الانتخابي يسيراً ومفهوماً من قبل الجميع، وغير بعيد عن الابتكار، ويفسح المجال للجميع؛ للوصول إلى السلطة التشريعية.

ويجد الباحث عن النظام الانتخابي الأنسب للعراق نفسه بحاجة للأخذ بالنصائح الثلاث في ظل وجود رغبة لاستبدال النظام الانتخابي الذي يتناسب مع الخصوصيات العراق، ومع دراسة جميع البدائل المتوفرة.

وبعد أن جرَّب العراق نظامي التمثيل النسبي والصوت الواحد غير المتحول بات من الضروري التدقيق في إيجابيات النظامين للاستفادة منها، وتلافي سيئات التمثيل النسبي والصوت الواحد غير المتحول؛ للوصول النظام الانتخابي الملائم للعراق، بالاستفادة من التجربة الانتخابية اليابانية التي أصبحت أكثر استقراراً بعد الانتقال من نظام الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام المختلط المتوازي.

القسم الأول

نظام الانتخاب بالأغلبية

يقترن نظام الانتخاب بالأغلبية بتعدد الدوائر الانتخابية الذي يفسح المجال أمام الفائز الأول للوصول إلى السلطة التشريعية، أي: إنَّ مَن يحصل على أكثر عدد من الأصوات هو الذي يفوز بين المرشحين في الدائرة الانتخابية[1]. وغالباً ما لا يُطبَّق نظام الأغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة، ومن ثَمَّ تتبع أسلوب التصويت الفردي كبريطانيا مثلاً[2].

لعلَّ السمة المشتركة لنظام الأغلبية هي ضمان الفوز للمرشح الذي يصل أولاً؛ لأنَّه ينتخب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، أمَّا الذين يتبعونه فهم خاسرون[3].

ويقسَّم نظام الأغلبية على نوعين: الانتخاب بالأغلبية البسيطة ذو الدور الواحد، والانتخاب بالأغلبية المطلقة ذو الدورين.

أولاً: نظام الأغلبية البسيطة ذو الدور الواحد

يعني أنَّ المرشح الفائز هو الذي حصل على أكثر الأصوات، بغض النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها سائر المرشحين مجتمعين، ولأنَّ النتيجة تُعْرَف من الدور الأول وُصِفَ هذا النوع بأنَّه يتم على دور واحد[4].

ولا يشترط هذا النظام الحصول على الأغلبية المطلقة للفوز في الانتخابات،

1. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتاب، 2007، ص84.
2. صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد، 1990، ص44.
3. موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص94.
4. محمد سليم غزوي، الوجيز في نظام الانتخاب، عمان، ط1، 2000، ص46.

ممَّا يمكِّن المرشح أن يفوز بأقل من نصف الأصوات الصحيحة في الدائرة، وهو ما ينعكس على الحجم الكلي للأصوات التي حصل عليها الحزب نسبة إلى عدد المقاعد، فنجد أنَّ بعض الأحزاب –خصوصاً الكبيرة منها– تحصل على نسبة من المقاعد تفوق نسبة ما حصلت عليه من أصوات[5].

فلو كان عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في دائرة انتخابية (7000) ناخب، وكانت النتائج على النحو الآتي:

المرشح الأول	2000
المرشح الثاني	1500
المرشح الثالث	1200
المرشح الرابع	1000
المرشح الخامس	800
المرشح السادس	500

فإنَّ المرشح الأول هو الذي يفوز في تلك الدائرة، مع أنَّ سائر المرشحين مجتمعين قد حصلوا على أكثر من نصف عدد الأصوات المعطاة صحيحة، إذ يؤدي الانتخاب بالدور الواحد إلى قيام الثنائية الحزبية ويحافظ عليها، كما يقلِّل هذا النظام من فرص الأحزاب الصغيرة في الفوز في ظل هيمنة حزبين كبيرين رئيسين على الساحة السياسية، كما هو الحال لحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا، والحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يطغى مرشحو

5.عبدالناصر المودع، مسائل انتخابية تطبيقات مفترضة لبعض النظم الانتخابية على الحياة السياسية في اليمن، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2009، ص31.

الحزبين الكبيرين على المرشحين التابعين للأحزاب الأخرى[6].

وتكمن الميزة الأساسية لنظام الأغلبية البسيطة في أنَّها تستعمل دوائر انتخابية متساوية الأعضاء تقريباً، ففي ظل الدائرة الفردية يكون الفائز هو المرشح الذي ينال أكثرية الأصوات، ولكن ليس بالضرورة الأغلبية المطلقة من أصوات المقترعين.

ويتولَّى الناخبون في الدائرة الانتخابية انتخاب شخص واحد فقط من بين المرشحين، ومن ثَمَّ فلا يصوِّت الناخب إلا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين في الدائرة الانتخابية، ولهذا تقسم الدولة على دوائر انتخابية صغيرة[7]، وبذلك لا يسمح هذا النوع من الانتخاب بالمساس بحرية الناخب، فيترك الناخب حراً في اختيار المرشح الذي يريده؛ بناءً على تقديره لكفاءته[8].

يكفل هذا النوع من الانتخاب للمقترع قدرة أكبر على التفكير في المرشح الأكفأ من غيره، ويساعده ذلك على استخدام صوته بطريقة مفيدة من منطلق أنَّ اختياره سوف يكون قاطعاً وفاصلاً، وفي الوقت نفسه يكفل للمرشح السعي الجدي للحصول على أكبر عدد من الأصوات، وهو في سبيل ذلك يعمل على محاور عديدة، وغالباً ما يُطبَّق نظام الأغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة، ومن ثَمَّ تتبع أسلوب التصويت الفردي كبريطانيا مثلاً، التي يتطلب نظامها الانتخابي –في ظل وجود حزبين رئيسين هما حزب العمال وحزب المحافظين– فوز أحدهما بالأغلبية المطلقة[9].

6.عبدالعزيز عليوي العيساويّ، نظم انتخاب مجلس النواب بعد عام 2003، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2013، ص20.

7.عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية أسس التنظيم الدولي، الدولة–الحكومة–الحقوق والحريات العامة، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، ص 233.

8.إبراهيم عبدالله إبراهيم حسين، الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي، القاهرة، دار النهضة العربية، ص217.

9.محمد أحمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص356

ويوجد في الولايات المتحدة –التي تأخذ بنظام الانتخاب الفردي على دور واحد– أحزاباً كبيرة، وأحزاباً صغيرة، والحزب الكبير هو الذي ينال (25%) أو يزيد من الأصوات الشعبية في الانتخابات الرئاسية السابقة، ويكون الحزب الصغير أحد الأحزاب الذي حصد مرشحوه (5%) أو يزيد، ولكن أقل من (25%) من التصويت الشعبي في الانتخابات الرئاسية السابقة[10]، لكن الهيمنة فيها تكون لحزبين كبيرين هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وتنحصر المنافسة بينهما سواءً فيما يتعلق بالفوز بمنصب الرئاسة أم فيما يتعلق بالحصول على أغلبية مقاعد الكونجرس ومجالس الولايات[11].

وقد اتبعت بريطانيا نظام الأغلبية ذو الدور الواحد منذ القرن الثالث عشر، كما يُعدُّ سمةً من سمات نظامها السياسي؛ لأنَّ الأغلبية والأقلية هنا –والتي لا تفصل– بينهما فجوة عددية كبيرة تتعايشان وتتعاونان في ظل هذا النظام، إذ يُجْرَى الاقتراع في دوائر صغيرة يخصص لكل منها مقعد نيابي واحد، ويفوز المرشح بحصوله على أغلبية الأصوات، وساعد نظام الأغلبية المطلقة ذو الدور الواحد على تركيز الثنائية الحزبية في بريطانيا بين حزبي (العمال، والمحافظين)، فكلٌّ من الحزبين أدرك ضرورة ضم صفوفه، والاحتفاظ بوحدته الداخلية؛ لمواجهة المعركة الانتخابية التي لا تتكرر فرصتها إلا كل خمس سنوات، وساعد ذلك على إضعاف التكتل الثالث (حزب الأحرار) الذي لا يحصل اليوم إلا على مقاعد محدودة جداً في مجلس العموم، كما عمل على قطع الطريق أمام ظهور أي حزب آخر محتمل، ولذلك كله أصبح على الحزبين الالتزام بقواعد تنظيمية محكمة يطبعها الانضباط، والامتثال، والتقيد بالمنهجية الحزبية، والتقى الحزبان في هذا المبدأ مع تميُّز كلٍّ منهما بأسلوبه الخاص في التنظيم[12].

10. البرت ساي وآخرون، أسس الحكم في أمريكا، ترجمة محمد محمد فرج، مكتبة غريب، 1978، ص169.
11. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية الدول والحكومات، الإسكندرية، المعارف، 2003، ص284.
12. عبدالهادي بوطالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، الدار البيضاء، دار الكتاب، ط1، 1981، ص28.

ويتأكَّد الاستقرار العام في حظوظ الحزبين الكبيرين عن طريق ما سُجِّلَ من نتائج انتخابية للفترة من (1945–1987)، والتي حصل فيها كل من حزب العمال وحزب المحافظين على نسبة تتراوح بين (40–50%) من مجموع الأصوات العامة في الظروف العادية في حين حصل حزب الأحرار على نسبة تتراوح بين (10–15%)، وقد أدَّت هوامش الأصوات المتقلبة إلى تعاقب حزبي العمال والمحافظين على تولي السلطة بصورة منتظمة[13].

ومع أنَّ الديمقراطية في الدول الغربية معتمدة بصفة أساسية على الانتخابات الحرة القائمة على التنافس، إلا أنَّ دور الانتخابات في بريطانيا نسبيٌّ ومحدودٌ إذا ما قورنت بغيرها من الدول، لا سيَّما الولايات المتحدة، وترجع نسبية دور الانتخابات في بريطانيا إلى أنَّها تنهض بدور كبير في تشكيل التنظيمات السياسية على المستوى الداخلي، فمن ناحية لا يكون للانتخابات دور تنهض به في اختيار رئيس الدولة؛ لأنَّه عاهل ملكي وراثي، ومن ناحية أخرى لا تقوم الانتخابات بدور كامل في عملية اختيار أعضاء الجهاز السياسي أي: المجالس النيابية، وذلك أنَّ أحد المجلسين وهو مجلس اللوردات الذي يتألف من أعضاء وراثيين وأعضاء معينين لمدى الحياة، ويقتصر دور هيئة الناخبين (ماعدا المحليات) على اختيار أعضاء مجلس العموم[14]، فأصبح النظام السياسي في بريطانيا يقوم على أساس ديمقراطية برلمانية نيابية بالتعاقب على الحكم، أو اقتسام السلطة بين الحكم والمعارضة، والمؤسسات السياسية التي يقوم عليها هذا النظام لم تنشأ –في أغلبها– بمقتضى قواعد دستورية مكتوبة، ولم تأخذ صورتها ومحتواها الحاضرين إلا بعد أن مرَّ التيار الدستوري في بريطانيا بتطورات تاريخية، وقطع مراحل متدرجة ساعدت بحكم استمرار العرف

13. رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري، عمان، دار البشير، 1996، ص166.

14.عبدالعزيز عليوي العيساويّ، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 23.

والعادة على خلق تلك المؤسسات، وأعطت لها آلية عملها بالممارسة[15].

لم يصبح النظام البريطاني ديمقراطياً بالمعنى الواسع للكلمة إلا بعد الإصلاحات الانتخابية التي ابتدأت في القرن التاسع عشر، وامتدت إلى ما بعد منتصف القرن العشرين، إذ لم يعد الاقتراع مقيداً، بل أصبح اقتراعاً عاماً بعد مروره بالمراحل الآتية[16]:

1- الإصلاح الانتخابي لسنة 1832 الذي أعطى مزيداً من المقاعد في مجلس العموم للمدن الكبرى، وزاد في نسبة عدد الناخبين بنسبة خمسين بالمئة.

2_ الإصلاح الانتخابي لسنة 1867 الذي أضاف مليون ناخب إلى قائمة الناخبين حينما خفَّض من القدر المالي الذي كان محدداً لأهلية الانتخاب.

3- إصلاح 1884 الذي راجع تحديد الدوائر الانتخابية بما سمح بتخصيص مقعد في مجلس العموم لممثل عن كل (50000) من السكان.

4_ قانون سنة 1928الذي خوَّل حق التصويت للنساء.

5- قانون 1958 الذي سمح للنساء بعضوية مجلس اللوردات.

6- إبطال التصويت المتعدد في سنة 1948، بعد أن كان معمولاً به إلى ذلك التاريخ.

7- تخفيض سن الانتخاب سنة 1970 من الحادية والعشرين إلى الثامنة عشرة.

وفي ضوء التجربة البريطانية فإنَّ الانتخاب الفردي ذي الدور الواحد ساعد على الاحتفاظ بقسمة الرأي العام إلى حزبين رئيسين، كما أنَّ هذه الصورة من صور الانتخاب لا يعمل فقط على تكوين أغلبية برلمانية، بل يؤدِّي أيضاً إلى تحقيق

15. عبدالهادي بوطالب، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص8.
16. عبدالهادي بوطالب، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 14.

الاستقرار الحكومي، كما يتميَّز بسهولة العملية الانتخابية للناخب، ويقلِّل من حدة الصراعات السياسية[17].

ويمكن إجمال عناصر النظام الانتخابي في بريطانيا بالنقط الآتية[18]:

الأولى: يُجرَى الاقتراع في بريطانيا في دوائر صغيرة، ويخصص لكل دائرة منها مقعد نيابي واحد.

الثانية: يفوز المرشح في المعركة الانتخابية بحصوله على أغلبية الأصوات أياً كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها، أي: من دون اشتراط حصول المرشح على أغلبية من الأصوات تفوق ما حصل عليه سائر المرشحين مجتمعين في الدائرة.

الثالثة: يفوز المرشح بالتزكية في الحالة التي لا يتقدَّم فيها مرشحون آخرون في الدائرة نفسها، ومن دون الحاجة لإجراء انتخابات فيها.

ويحدِّد فقه القانون الدستوري ورجال السياسة مزايا النظام الانتخابي في بريطانيا بما يلي[19]:

1- يوفر نظام الانتخاب البريطاني مناخاً ملائماً للاستقرار السياسي باعتماده نظام الثنائية الحزبية الذي يعمل على الاستقرار الحكومي، وتلافي الأزمات.

2- يتميَّز هذا النظام بأنَّه يتيح معركة انتخابية واضحة؛ ممَّا يسهِّل فهمها على الناخب الذي حين يبدي رأيه في الانتخاب يختار في الوقت نفسه أعضاء الحكومة، ويختار البرنامج الذي يفضِّله، فهو يصوِّت لأعضاء الحزب الذي يستحسن برنامجه، ويشعر بأنَّ أعضاءَه أهلٌ لتولِّي سلطة الحكم.

17. محمد سليم غزوي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص41.
18. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص285.
19. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، المصدر نفسه، ص 286.

3- يقلِّل النظام الانتخابي البريطاني من حدة الصراعات السياسية؛ لأنَّ الصراع في المعركة الانتخابية يكون بين حزبين فقط، وستكون نتائج الانتخابات رهناً بعدد قليل من الناخبين المترددين الذين يصوتون تارة لهذا الحزب، وتارة أخرى للحزب الآخر، ويأمل كل حزب من الحزبين استمالتهم، لأنَّ هؤلاء المتردِّدين سوف يكون لهم القول الفصل في رجحان حزب على حزب، وفي إعطاء سلطة الحكم لمن يتمكن من احتوائهم، وإقناعهم بالتصويت له.

ويأتي إصرار البريطانيون على هذا النظام الانتخابي؛ لأنَّ عملية الاقتراع لاختيار الممثلين في البرلمان بمنزلة الواجب الذي يجب الانتهاء منه في أسرع وقت ممكن، كما أنَّ نظام الانتخابات القائم على أساس الأغلبية النسبية أتاح تجنُّب الدور الثاني في الانتخابات، فضلاً عن تمسُّك البريطانيين بهذا النظام تماشياً مع التراث والتقاليد الذي استمر من القرن الثالث عشر وإلى الوقت الحاضر، ولما يتمتع به من مزايا كبيرة[20].

ولم يسلم تطبيق نظام الأغلبية في بريطانيا من النقد، إذ قيل إنَّه يؤدِّي إلى ظلم حزب الأقلية، ويحابي حزب الأغلبية؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تصغير نتائج الأول، وتكبير نتائج الآخر، وقد ثبت أنَّ عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب المتنافسة لا يتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها كل منها، فهي تميل -دائماً- لصالح الأحزاب القوية، ففي الانتخابات التي أجريت عام 1945 حصل حزب العمال على ما يقارب أحد عشر مليون ونصف من الأصوات، وحصل المحافظون على تسعة ملايين صوت، وحصل حزب الأحرار على مليوني صوت، ومع ذلك فقد انتخب من حزب العمال (390) نائباً، أي: بنسبة مقعد واحد لجميعهم بأقل من (30000) صوت، ومن حزب المحافظين (196) نائباً، أي: بنسبة مقعد واحد لكل (49000) صوت، ومن حزب الأحرار (31) نائباً، أي: بنسبة مقعد واحد

20.إبراهيم عبدالعزيز شيحا، المصدر نفسه، ص286.

لجميعهم بأكثر من (64000) صوت[21].

ويضمن النظام الانتخابي في بريطانيا قدراً كبيراً من عدم العدالة، ممَّا أدَّى -بطبيعة الحال- إلى هيمنة الحزبين الكبيرين، ويتضح هذا العيب عند غياب الأحزاب التي لا تأتي في المرتبة الأولى أو الثانية، أي: أحزاب الأقلية، كما يُعاب على نظام ثنائية الأحزاب في بريطانيا على أنَّه «نظام بدائي» لتمثيل الرأي العام؛ لبروز تيارين فقط في الرأي هما: الحزبان الكبيران في بلد كبريطانيا، وهي البلد الموثوق في زعمائها السياسيين؛ ممَّا يترتَّب عليه حجب فرص الأحزاب الأخرى في التعبير عن رأيها[22].

ويمكن بيان ميزات نظام الأغلبية البسيطة ذو الدور الواحد على النحو الآتي:

1- يوثّق الصلة بين المرشح وناخبيه، ففي حالة التقسيم القائم على نظام المقعد الواحد للدائرة الانتخابية الصغيرة تكون الفرصة أمام الناخب كبيرة لاختيار المرشح الذي يعبّر عن مواقفه ولديه القدرة لتحقيق أهدافه.

2- يوفّر فرصة أكبر للمستقلين؛ لخوض غمار المعركة الانتخابية عن مناطقهم، للوصول إلى تمثيلها في السلطة التشريعية.

3- إنَّ هذا النظام واضحٌ وسهلُ الفهم، ويوفّر خياراً واضحاً أمام الناخب للاختيار بين الحزبين الرئيسين الأكبرين على الساحة السياسية.

4- يقلّل فرص قيام حكومات ائتلافية، ممَّا يؤدّي بالنتيجة إلى تشكيل حكومات قوية غير مضطرة لتقديم تنازلات لشركائها في الائتلافات.

5- يشجّع قيام معارضة برلمانية تُشكلُّها الأحزاب، أو المرشحون الذين لم يحصلوا على الأغلبية لمراقبة عمل الحكومة.

21. محمد كاظم المشهداني، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص87 - 88.
22. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص288.

6- يوفِّر هذا النظام الفرصة للناخب؛ لأن يختار مرشحه من بين الأفراد، وليس من بين الأحزاب السياسية.

ومع المزايا التي يتمتع بها نظام الأغلبية البسيطة ذو الدور الواحد، فإنَّه تعرَّض لعديد من الانتقادات، لعلَّ من أبرزها:

1- قد يؤثِّر نظام الأغلبية على عمل البرلمان؛ بسبب سيطرة الأغلبية، فحين يملك الحزب الحاكم الأغلبية في البرلمان فإنَّه يسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية[23].

2- يؤدِّي هذا النظام إلى هيمنة الأحزاب الكبيرة، وعدم قدرة الأحزاب الصغيرة على منافستها.

3- يزيد فرصة القيادات الدينية والقبلية والعائلات والشخصيات الاجتماعية في الفوز بالمقاعد النيابية في الدوائر الانتخابية الصغيرة التي تمثِّل رقعة جغرافية محدودة تهيمن عليها مكونات دون غيرها.

4- يقلِّل من مشاركة الأقليات الإثنية في العملية السياسية، ويزيد من عزلتها؛ بسبب سيطرة أحزاب رئيسة ذات جمهور واسع.

5- يضخِّم هذا النظام في كثير من الأحيان الفرق بين ما حصلت عليه الأحزاب من أصوات، وعدد المقاعد النيابية التي حصلت عليها، وقد لا يتناسب فارق الأصوات التي يحصل عليها الحزب مع عدد مقاعده في البرلمان.

ثانياً: **نظام الأغلبية المطلقة ذو الدورين**

يقصد بالأغلبية المطلقة أن يفوز بالمقعد المخصص للدائرة الانتخابية المرشح الذي حصل على أكثر من نصف الأصوات المعطاة صحيحة، فنظام الأغلبية

23. حسين علي، سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة، دمشق الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص247.

المطلقة يستوجب أن يحصل الفائز على أصوات تفوق في مجموعها مجموع ما يحصل عليه سائر المرشحين مجتمعين[24].

تاريخياً، يعود نظام الأغلبية المطلقة إلى القانون الكنسي[25]، وعملياً، يتعلَّق الخيار بين الدور الواحد والدورين بعدد الأحزاب الموجودة في البلد، فإذا كان هناك حزبان كبيران فقط الدور الواحد يكفي، أمَّا إذا كانت الأحزاب متعددة، فيُلْجَئ إلى دور ثاني[26].

وعلى سبيل المثال، لو كان هناك ثلاثة مرشحين:

المرشح (أ)

المرشح (ب)

المرشح (ج)

وكانت النتائج –بعد اكتمال العد والفرز– على النحو الآتي:

المرشح أ	3000 صوت
المرشح ب	1500 صوت
المرشح ج	1000 صوت

24.هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2011، ص209.

25.هكذا كانت تُحْتَسب الأصوات عند جماعات الكهنة، وكانت الطريقة نفسها تستخدم في المدن الرومانية القديمة، للمزيد ينظر: موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ص94.

26.موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ص94.

فإنَّ المرشح الأول القائمة الأولى (أ) هو الذي يفوز في المعركة الانتخابية؛ لأنَّ هذا المرشح يكون قد حصل على أكثر من نصف عدد الأصوات التي أعطيت صحيحة، أي: إنَّه قد حصل على أصوات تفوق في مجموعها مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها كلٌّ من المرشحين الآخرين (أو القائمتين الأخيرتين)[27]، أمَّا اذا لم يحصل احد المرشحين على أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة فانه يتحتم إعادة عملية الانتخاب [28].

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ المؤلف يتفق مع رأي الدكتور إبراهيم عبدالعزيز شيحا في كتابه الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، والذي فسَّر فيه نظام الأغلبية المطلقة على أنَّه النظام الذي يجب أن يحصل فيه المرشح على نسبة (50%+ 1) من أصوات الناخبين، ولكن للدقة لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذه النسبة تختلف باختلاف عدد الأصوات، فتكون صحيحة إذا كان العدد زوجياً (إذا كان لدينا 200 صوت يكفي للفوز 101 صوت)، أمَّا إذا كان العدد فردياً فيجب حينها القول إنَّ أكثر من نصف الأصوات فقط دون (+1)، أي: (إذا كانت الأصوات 201 يحتاج المرشح إلى 100 ونصف صوت فقط، أي: 101، وإذا قلنا +1 فيصبح العدد 102 صوت)، ويمكن الاستشهاد بما ذكره منصور محمد محمد الواسعي في كتابه «حقا الانتخاب والترشيح وضماناتها» لما جرى في الانتخابات الرئاسية اللبنانية عام 1970م من إشكال حين صوَّت (99) نائباً على مرشحين، وحصل أحد المرشحين على (50) صوتاً، وحصل المرشح الآخر على (49) صوتاً، وأثير الخلاف بشأن حصول المرشح الأول على الأغلبية المطلقة، وبعد نقاش مستفيض في مجلس النواب أعلن رئيسه انتخاب المرشح الذي حصل على (50) صوتاً رئيساً للجمهورية، مع أنَّه حصل على أكثر من نصف الأصوات

27. عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية أسس التنظيم الدولي الدولة–الحكومة–الحقوق والحريات العامة، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر،1984، ص239.

28.إبراهيم عبدالعزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، بيروت، ص489

فقط، ولم يحصل على نسبة (50%+1).

وغالباً ما تكون الإعادة بين المرشحين الأول والثاني الحاصلين على أعلى الأصوات أثناء الانتخاب في الدور الأول، ويكون الفوز لمن يحصل على أكثرية الأصوات[29]، وقد تشترط بعض قوانين الانتخاب ضرورة الإعادة بين جميع المرشحين وحينئذٍ يكتفي عادة بالأغلبية النسبية في الإعادة، أمَّا إذا اشْتُرِطَتِ الأغلبية المطلقة فقد لا يحصل عليها أحد، وحينئذٍ تلزم الإعادة مرة أخرى على أن يكتفي فيها بالأغلبية النسبية[30].

ويكون هذا النوع من الانتخاب أكثر تكلفة من الانتخاب بالأغلبية البسيطة من الدور الأول، لكنَّه يكون أكثر انسجاماً مع واقع البلدان التي تتعدَّد فيها القوى السياسية الحزبية المتنافسة، والتي لا ترى في الدور الأول إلا وسيلة لتقدير قواتها، ليأتي الدور الثاني ليدفعها إلى تقدير حساباتها والتماسك للفوز، تماشياً مع العبارة الشهيرة التي أطلقت على هذا النوع من الانتخاب «في الدور الأول يجري الاختيار، وفي الثاني يُسْتَبْعد»[31].

وإذا كان نظام الانتخاب الفردي على دور واحد قد أدَّى إلى نظام الحزبين الكبيرين، فإنَّ نظام الانتخاب الفردي على دورين يؤدِّي إلى سيادة نظام التعددية الحزبية. ويأخذ تعدُّد الأحزاب الذي يأتي ثمرة الانتخاب الفردي على دورين إحدى صورتين: فأمَّا أن يظهر في صورة تعدُّد معتدل حيث تتكتل الأحزاب وتتحالف، لتشكيل جبهتين الأولى يمينية الأخرى يسارية. وأمَّا أن يظهر في صورة تعدُّد كامل وتام، إذ ترفض هذه الأحزاب التكتل والتحالف، وتعمل كل منها في استقلال عن الأخرى[32].

29. منصور محمد محمد الواسعي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص81.
30. غازي كرم، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص170.
31. محمد أحمد إسماعيل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص360.
32. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية الدول والحكومات، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص290.

وشهد النظام السياسي الفرنسي اتباع النظام الانتخابي الفردي ذي الدورين، ومع ظهور اتجاهات في المناخ السياسي الفرنسي إبَّان وضع دستور الجمهورية الخامسة ترمي إلى العدول عن النظام الانتخابي الفردي على دورين، واتباع النظام الفردي على دور واحد، أو نظام التمثيل النسبي، إلا أنَّ تلك الدعوات لم تجد طريقها إلى التطبيق إزاء إصرار الجنرال ديغول وبعض القادة السياسيين على الاحتفاظ بنظام الانتخاب الفردي على دورين والإبقاء عليه؛ لسببين[33]:

الأول: لكي يبيّن استقلاليته عن الأحزاب السياسية.

الثاني: اعتياد الشعب الفرنسي على هذا النظام من الانتخاب، ممَّا لا يستدعي استبداله بنظام انتخابي آخر لم يألفه الفرنسيون بعد.

وتجري الانتخابات الفرنسية على دورين سواءً انتخاب رئيس الجمهورية أم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، ففي انتخابات الرئاسة الفرنسية يتم الدور الأول بين جميع المرشحين للرئاسة، ولا يفوز بالرئاسة إلا مَن يحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات المعطاة، على ألَّا يقل عن ربع عدد الناخبين المقيدين في السجلات الانتخابية. ونظراً إلى تعدُّد الأحزاب في فرنسا، وكَثْرة المرشحين، فإنَّ الحصول على الأغلبية المشار إليها نادر الحدوث، لذا تعاد الانتخابات في دور ثانٍ بعد مضي خمسة عشر يوماً من الدور الأول بين اثنين من المرشحين فقط، هما المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول[34].

ويجد النظام الانتخابي الفرنسي مجاله للتطبيق على النطاق التشريعي لأعضاء الجمعية الوطنية، ويطبق جزئياً فيما يتعلق باختيار أعضاء مجلس الشيوخ، إذ يُنْتَخب هذا المجلس الأخير على أساس مختلط، فيجري الانتخاب على أساس

33. المصدر نفسه، ص292-291.
34. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، المصدر نفسه، ص154.

قانون الانتخاب الفردي على دورين لأعضاء المحافظات التي خص القانون كلاً منها بأربعة شيوخ على الأقل، وكذلك المقاطعات الفرنسية فيما وراء البحار، ويجري الانتخاب على أساس القوائم المغلقة المقرون بالتمثيل النسبي تبعاً لقانون أكبر المتوسطات للمحافظات التي خصَّها القانون بخمسة شيوخ فأكثر[35].

ويطلب المشرع الفرنسي من المرشح –ليُعدَّ فائزاً في انتخابات الجمعية الوطنية، وبعض أعضاء مجلس الشيوخ في الدور الأول– حصوله على الأغلبية المطلقة للأصوات التي أعطيت صحيحة، فضلاً عن حصوله على ربع أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة، ومن ثَمَّ فإنَّ المرشح لا يعدُّ فائزاً ما لم يحصل على هذه النسبة الأخيرة، ولو كان حاصلاً على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات. وهو ما نصَّت عليه المادة (126) من قانون الانتخاب لعام 1966 «لا يمكن انتخاب مرشح من الدور الأول إلا إذا حصل على الأغلبية المطلقة من عدد الأصوات التي يُدْلَى بها، وربع عدد الناخبين المقيدين على الأقل». وإذا لم يحصل المرشح على الأغلبية المطلقة يُلجئ إلى الدور الثاني، ويُكْتَفى هنا بالأغلبية النسبية، فيُعدُّ فائزاً المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات التي أعطيت صحيحة. وفي حالة تساوي المرشحين في دور الإعادة، فإنَّ أكبر المرشحين سناً هو الذي يُعدُّ فائزاً، ويرجع مختصون ندرة حصول المرشحين على نسبة الأغلبية المطلقة من الدور الأول، في حين يحصلون عليها في الدور الثاني إلى سببين: أولهما، قلة عدد المرشحين في الدور الثاني، والآخر، يعود إلى الحالة النفسية للناخبين التي تجعلهم يصوبون أصواتهم نحو المرشحين الأكثر جدية، والأكثر احتمالاً للنجاح[36]. إذ يُظهر الناخبون –هنا– سلوكاً مختلفاً في كل مرة، ففي الدور الأول يصوتون للمرشح الذي يريدونه، أمَّا في الدور الثاني فإنَّ الناخبين مضطرون إلى منح أصواتهم إلى المرشحين الذين يتوقعون

35. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية الدول والحكومات، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص292.
36. المصدر نفسه، ص294.

فوزهم أكثر[37]. وفي حالات كثيرة تحاول بعض الدول أنَّ تتفادي الدور الثاني، وذلك بالتخفيف من شرط الأكثرية المطلقة في الدور الأول، فعلى سبيل المثال في كوستاريكا يمكن أن يفوز المرشح الذي يحصل في الدور الأول على (40%) من الأصوات، وفي الأرجنتين، فإنَّ المرشح يُعدُّ فائزاً إذا نال (45%) من الأصوات، أو إذا نال (40%)، وكان الفارق بينه وبين المرشح الثاني أكثر من (10%)[38].

ومع أنَّ نظام الأغلبية المطلقة يؤدِّي إلى استقرار حكومي؛ لسهولة تكوين أغلبية برلمانية متماسكة، ويحدث توافقاً بين الرأي العام والأغلبية الحاكمة، لأنَّ الناخبين على معرفة بالمرشحين المتنافسين في الانتخابات وبرامج الأحزاب والكتل السياسية[39]، إلا أنَّ عدد من دول أمريكا اللاتينية عاشت تجربة صعبة؛ بسبب هذا النظام بعد أن أوصلها في بعض الحالات إلى حكومات أقلية، فعلى سبيل المثال، في انتخابات العام 1990 في بيرو، حصل مرشح الرئاسة ألبيرتو فوجيموري على (56%) من الأصوات في الدورة الثانية، لكن حزبه ربح فقط أربعة عشر مقعداً من أصل (60) مقعداً في مجلس الشيوخ، و(33) مقعداً من أصل (180) مقعداً في مجلس النواب. وفاز في البرازيل بمنصب رئاسة الجمهورية (فرنادو كولور دي ميلور) في الدورة الثانية من انتخابات العام 1989 بنسبة تفوق نصف عدد المقترعين، لكنَّ حزبه خسر الانتخابات النيابية، ولم يستطع أن يفوز سوى بـ(3) مقاعد من أصل (75) مقعداً في مجلس الشيوخ، و(40) مقعداً من أصل (503) مقاعد في مجلس النواب. وكذلك في الأكوادور نتجت حكومة أقلية في انتخابات 1978[40].

37.إبراهيم صالح مهدي، علامات وخصائص النظام الانتخابي الفعال، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد 16، السنة السابعة، 2011، ص107.

38. عصام إسماعيل نعمة، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2009، ص284.

39.منصور محمد محمد الواسعي، حقا الانتخاب والترشيح وضماناتها دراسة مقارنة، ص83.

40.عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مكتبة زين، ص284-283.

ويتميز نظام الأغلبية المطلقة ذي الدورين بأمور عديدة يمكن بيانها بالآتي:

1- يمنح الناخب فرصة أخرى لإمكانية تغيير رأيه، واختيار المرشح الأنسب، والبرنامج الأقرب؛ لتحقيق أهدافه، ومصالحه.

2- يساعد على تعدد الأحزاب، ويسمح للأحزاب المتنافسة بإعادة التجمع في الدور الثاني؛ لصعوبة الوصول إلى الأغلبية المطلقة في الدور الأول.

3- يقلّل من الأصوات التي قد تهدر في حالة الانتخاب من الدور الأول؛ لأنَّ الأصوات في الدور الثاني قد توجَّه إلى المرشح الأقرب إلى تطلعات الناخبين.

4- يخلو نظام الأغلبية البسيطة ذي الدورين من التعقيد، ويسهل فهمه من قبل الناخبين.

لا يعني وجود نقط إيجابية لهذا النوع من نظم الانتخاب بالأغلبية عدم وجود بعض العيوب التي نشير إليها عن طريق الآتي:

1- يكون مكلفاً؛ لأنَّه لا يكتفي بالدور الأول، بل يتطلب دور ثاني يكون مكلفاً من الناحيتين المالية والإدارية.

2- يؤدِّي إلى عدم الدقة في إعلان النتائج؛ لأنَّه يتطلب فترة زمنية بين الانتخاب، وإعلان النتائج، كما يتطلب فترة زمنية بين الدورين.

3- قد يدفع هذا النظام كثيراً من الأحزاب إلى تغيير برامجها وأنظمتها للنزول عند رغبات الناخبين والحصول على أصواتهم في الدور الثاني.

4- يفسح المجال أمام الصفقات بين الأحزاب بين الدورين عن طريق الاتفاق على تسويات تضمن فوز المرشحين الذين لم يفوزوا في الدور الأول.

جعل نظام الأغلبية -سواءً أكانت مطلقة أم نسبية- المقاعد من نصيب الأحزاب الرئيسة، وتسبب بضياع الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الصغيرة،

ممَّا دفع بعض الدول إلى التفكير بنظام يمكن الأقليات السياسية، والأحزاب الصغيرة، والناشئة، والمستقلين من المشاركة في العملية السياسية، وهذا النظام هو التمثيل النسبي.

القسم الثاني

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

يفرض التمثيل النسبي الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة، ولا يكون الفوز للقائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات، أو على الأغلبية المطلقة للأصوات المعطاة كما هو الحال في نظام الانتخاب بالأغلبية، ولكن توزع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المختلفة، كل منها وَفْق نسبة الأصوات التي حصلت عليها[41].

فلو افترضنا أنَّ دائرة معينة خصص لها (6) مقاعد، وبها (180000) من الناخبين، وكانت النتائج على النحو الآتي:

قائمة الحزب أ	90000 صوت
قائمة الحزب ب	60000 صوت
قائمة الحزب ج	30000 صوت

فيكون توزيع المقاعد وَفْقاً لنظام التمثيل النسبي:

قائمة الحزب أ	3 مقاعد
قائمة الحزب ب	2 مقعد
قائمة الحزب ج	مقعد واحد

41. ثروت بدوي، النظم السياسية الجزء الأول النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية، 1964، ص234.

ودعا إلى هذا النظام عديد من الكتاب والفقهاء الذين يؤمنون بضرورة جعل المجالس النيابية مرآة حقيقية تعكس صورة المجتمع بصورة صحيحة، ولم يُؤخَذ بنظام التمثيل النسبي سوى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما نص الدستور الدنماركي لعام 1855 على اتباع هذا النظام في انتخابات مجلس الشيوخ، كما طُبِّق هذا النظام في بلجيكا عام 1899، وقد شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى انتشار تطبيق نظام التمثيل النسبي في الدول الأوروبية، فأخذت به ألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، وسويسرا، وكانت الأحزاب الاشتراكية والقوى اليسارية أول المطالبين بتطبيق نظام التمثيل النسبي؛ لأنَّ هذا النظام يخدم القوى والأحزاب التي لها وزن سياسي وأنصار في كل مكان، ولكنَّهم لا يشكِّلون الأغلبية فتضيع أصواتهم هدراً في ظل نظام الأغلبية، في حين تحصل على عدد من المقاعد في ظل نظام التمثيل النسبي[42]، الذي يضمن تمثيل الأقليات السياسية بجانب حزب الأغلبية، وذلك بأن يظفر كل حزب بعدد من المقاعد النيابية بنسبة ما حصل عليه من أصوات بجانب حزب الأغلبية حتى يتحقق جوهر الديمقراطية، وتأتي المشاركة السياسية ثمارها، فهو يعمل على تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية تمثيلاً يتناسب مع عدد الأصوات التي نالها كل حزب فيحقق بذلك قدراً من العدالة؛ لأنَّ أياً من القوى السياسية لم تغب بوصفها جزءاً من الرأي العام، وإن لم تستأثر بالتمثيل الكامل، لكنَّها لا تبقى من دون تمثيل[43]، ولا يمكن عد نظام التمثيل النسبي نظاماً لتمثيل الأقليات وحسب، بل يمكن أن يعدُّ نظاماً لـ(تعدد الأغلبيات)، وليس أغلبية واحدة كما هو الحال في نظام الأغلبية؛ لأنَّ نظام التمثيل النسبي يمكن أن يأتي بالأغلبيات كلها، ويضم كل منها عدداً معتبراً من الأنصار، فضلاً عن أنَّه يفسح المجال أمام القوى الصغيرة، والناشئة، والمستقلين[44].

42.صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص47.

43.مجموعة مؤلفين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص239.

44.عبدالعزيز عليوي العيساويّ، نظم انتخاب مجلس النواب: النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، بغداد، المكتبة القانونية، ط3، 3013، ص37.

وقد تضع بعض الدول التي تعمل بنظام التمثيل النسبي حاجزاً انتخابياً ينبغي للمرشح أو الحزب تجاوزه؛ لكي يُمثَّل في البرلمان[45]. كما أنَّ التمثيل النسبي الذي لا يمكن أن يعمل إلا في إطار القائمة يأخذ صوراً متعددة، فقد يأتي مع القوائم المغلقة حين يلتزم الناخب التصويت على إحدى القوائم المرشحة من دون أن يكون له الحق في إدخال أية تعديلات عليها، بحيث يتقيَّد بترتيب الأسماء التي تتضمنها القائمة. كما يحق للناخب تغيير ترتيب أسماء القائمة التي وقع اختياره عليها وَفْقاً لوجهة نظره الشخصية إزاء المرشحين، وفي هذه الحالة يسمى التمثيل النسبي مع التفضيل[46] وقد يكون نظام التمثيل النسبي مع المزج بين القوائم الذي يتيح للناخب حق تكوين قائمة من أسماء المرشحين، ولو كانوا من قوائم مختلفة، ولا يتقيد بقائمة حزب معين، بعكس الحال في القوائم المغلقة التي تقيد الناخب وتدفعه لانتخاب إحدى القوائم دون سواها، ويجري توزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة بنسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، ويكون هذا على طريقتين: التمثيل النسبي الكامل، والتمثيل النسبي التقريبي[47].

أولاً: التمثيل النسبي الكامل

تحسب أصوات جميع الناخبين في البلاد في التمثيل النسبي الكامل، وتقسم على عدد المقاعد النيابية التي يتكون منها المجلس، وناتج هذه القسمة يكون المعدل الوطني الذي يقابل مقعداً نيابياً واحداً، والقائمة الانتخابية التي تحصل على أصوات تعادل هذا المعدل يكون لها مقعد نيابي واحد، وإن حصلت على ضعف المعدل يكون لها مقعدان وهكذا، أمَّا كيفية تطبيق التمثيل النسبي الكامل فهي أنَّ

45. سعد العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، عمان، دار دجلة، ط1، 2009، ص100.

46. منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل دراسة في مقتضيات التهيئة لانتخابات كانون الثاني 2005، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، ط1، 2004، ص92.

47. نوري لطيف، القانون الدستوري المبادئ والنظريات العامة، بغداد، ط1، 1976، ص120.

كلَّ حزبٍ يتقدَّم بقائمة مرشحين محلية في كل منطقة انتخابية، كما يتقدَّم بقائمة مرشحين وطنية، ويحدِّد قانون الانتخاب العدد الانتخابي الموحَّد مقدَّماً، وكل عدد انتخابي موحَّد يقابل مقعداً نيابياً واحداً[48].

ونفترض أنَّ العدد الانتخابي الموحَّد هو (30000) صوت، ويتقدَّم حزب معين بقائمة في مناطق انتخابية عديدة يحصل في الأولى على (70000) صوت فينال مقعدين ويبقى له (10000) صوت غير مستعملة، ويحصل الأمر نفسه في مناطق أخرى، أي: تبقى لهذا الحزب أصوات غير مستعملة، ولدى جمعها على المستوى الوطني يتبيَّن أنَّ لهذا الحزب (1500000) صوت غير مستعمل، ولم يحصل عن طريقها على أصوات، حينها يحصل الحزب على خمسة مقاعد وطنية إضافية، وكذلك الحال لسائر الأحزاب، والقوائم التي حصلت على أصوات إضافية.

والمتعارف عليه أنَّ النائب يمثِّل عموم أبناء الشعب. وهذا القول يبدو على نحو أوضح حينما تكون البلاد دائرة انتخابية واحدة، فيتجاوز نظام التمثيل النسبي الكامل نطاق الرقعة الجغرافية، ولا يحرم الناخب من اختيار ممثله في أي منطقة كانت، وبذلك لا يهدر هذا النظام أي من أصوات الناخبين في أي من مناطق البلاد التي قد لا تحتسب في حال عدم اجتيازها القاسم الانتخابي في نمط الدوائر المتعددة[49].

وطبقاً لهذا النظام يمكن تقسيم طريقة توزيع المقاعد إلى أسلوبين هما: القاسم الانتخابي القومي، والرقم الموحَّد.

1- القاسم الانتخابي القومي.

48.صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص48.

49.أنور سعيد الحيدري، النظم الانتخابية في العراق قراءة نقدية، من بحوث المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أربيل، 2011، ص4.

القاسم الانتخابي هنا هو قاسم انتخابي قومي، بمعنى أنَّه واحد يُسْتَخْرَج بقسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدولة كلها على عدد المقاعد البرلمانية، ويستخرج القاسم الانتخابي في هذا النظام عن طريق المثال التالي، وهو افتراض أنَّ عدد الأصوات الصحيحة في الدولة (125000) صوت، وعدد المقاعد البرلمانية (5)، فإنَّه تُقسَّم عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد البرلمانية على النحو الآتي:

$$\frac{125000}{5} = 25000 \text{ (القاسم الانتخابي)}$$

ولو افترضنا أنَّ هناك ثلاثة أحزاب متنافسة حصل كل منها على النتائج الآتية:

الحزب أ	50000 صوت
الحزب ب	50000 صوت
الحزب ج	25000 صوت

وبعد قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على القاسم الانتخابي يكون توزيع المقاعد على النحو الآتي:

قائمة الحزب أ	مقعدان
قائمة الحزب ب	مقعدان
قائمة الحزب ج	مقعد واحد

ويتميَّز هذا الأسلوب بأنَّه معيار موحد على مستوى الدولة كما يُحدَّد بعد إجراء الانتخابات على المستوى القومي، وحصر جميع الأصوات الصحيحة المعطاة في الانتخابات، ويتطلب نظام التمثيل النسبي اجتياز القاسم الانتخابي للقائمة لا للفرد المرشح. ومن ثَمَّ تُشْغَل مقاعد المجلس النيابي جميعاً من أعضاء القوائم الفائزة دون الحاجة إلى جولة ثانية من الانتخابات. وعلى صعيد التجارب السياسية في النظم البرلمانية وُجِدَ أنَّ كَثْرَة الكيانات السياسية التي تجتاز القاسم الانتخابي بعدد محدود من المقاعد غالباً ما تؤدِّي إلى فقدان الأغلبية المطلقة داخل المجلس النيابي، ممَّا يدفع إلى تشكيل حكومة ائتلافية غالباً ما تحمل بذور ضعفها معها، ودفع تلك الدول إلى رفع نسبة القاسم الانتخابي لتجاوز ذلك[50].

2- الرقم الموحَّد

تختلف طريقة الرقم الموحد عن طريقة القاسم الانتخابي في أنَّ الرقم الموحَّد معروف سلفاً، ولا يختلف من دائرة إلى أخرى، وإنَّما هو رقم موحد للدولة كلها، إذ يحدِّد قانون الانتخابات سلفاً أنَّ كلَّ مرشح يحصل على عدد معين من الأصوات يُعدُّ فائزاً في الانتخابات. وهذا العدد الذي يحدده قانون الانتخابات يكون بناءً على دراسات تأخذ بالاعتبار عدد الناخبين على مستوى الدولة، وعدد المقاعد التقريبية الذي ترغب الدولة أن يتكون منها البرلمان، ويفوز كل حزب بعدد من المقاعد بقدر عدد المرات التي يجمع فيها الرقم الموحد المنصوص في القانون[51].

فلو افترضنا أنَّ العدد الموحد في الدولة هو (30000) وحصلت قائمة (أ) على (120000) صوت، فإنَّ عدد المقاعد التي تحصل عليها القائمة هي أربعة.

ويفرض تطبيق هذا النظام أن يحدد التشريع (الدستور، أو القانون العادي)

50. أنور سعيد الحيدري، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص7.
51. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 159.

عدد المقاعد البرلمانية والتي يشتمل عليها المجلس النيابي، وبموجبه يتضاعف عدد مقاعد القائمة كلما أحرزت العدد الانتخابي الموحد في الدائرة الانتخابية[52].

ويميز التمثيل النسبي الكامل عن التمثيل النسبي التقريبي أمرين جوهريين: الأول، إنَّ القاسم الانتخابي في النظام الأول هو قاسم انتخابي قومي بمعنى أنَّه واحد في كل الدوائر للدولة، أمَّا القاسم الانتخابي في النظام الثاني فهو قاسم انتخابي خاص بكل دائرة على حدة، أمَّا الأمر الثاني فإنَّ توزيع المقاعد الباقية في النظام الأول يتم على مستوى الدولة، فحين أنَّ توزيع المقاعد الباقية في النظام الثاني فيتم داخل الدوائر، وسوف تتضح تلك الفوارق في شرح نظام التمثيل النسبي التقريبي لاحقاً في هذا الكتاب.

ويكون إطار الانتخابات –في هذا النظام– إمَّا قومي كلي أم أن يكون إطاراً قومياً جزئياً فقط؛ لتوزيع المقاعد الباقية، وفي النوع الأول (الكلي) تكون الدولة كلها إطاراً واحداً، أو دائرة واحدة، وتكون القوائم المتنافسة قوائم قومية، ولا يقدِّم كل حزب إلا قائمة قومية وحيدة بمرشحيه، ويُسْتَخرج القاسم الانتخابي من قسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدولة كلها على عدد المقاعد البرلمانية، وتوزَّع المقاعد الباقية على أساس أكبر البواقي أو أكبر المتوسطات[53]، وتعمل إسرائيل بهذا النظام فتُعدُّ كلها دائرة واحدة، وتتنافس القوائم فيها على (120) مقعداً في (الكنيست)[54]، والقاسم الانتخابي فيها هو عدد الأصوات الصحيحة في الدولة كلها مقسوم على (120)، ويختار المرشحون طبقاً لترتيبهم في القوائم الانتخابية تنازلياً[55]، وأمَّا المقاعد الباقية فقد كانت توزع فيها قبل عام 1973 على أساس نظام أكبر البواقي واستبدل بعد عام 1973 بنظام أكبر المتوسطات الذي يعطي المقاعد الباقية

52. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ج1، ط2، القاهرة، العاتك لصناعة الكتاب، 2007، ص145.
53. سعاد الشرقاوي و عبدالله ناصيف مصدر ذُكِرَ سابقاً،ص120.
54. محمد سليم محمد غزوي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص50.
55. سعاد الشرقاوي ود. عبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص120 – 121.

للأحزاب التي فازت بأكبر عدد من المقاعد، وجرت أول انتخابات عامة في إسرائيل في شهر كانون الثاني عام 1949، تشكَّل على إثرها المجلس التأسيسي الذي لم يلبث أن قرر بالأغلبية تأخير عملية وضع الدستور، وأن يتولى مهام تشريعية، كما قرَّر أن يتحوَّل إلى مجلس نيابي، وأن يطلق على نفسه اسم (الكنيست) والتي تعني (اجتماعاً) أو (مجلساً) بالعبرية، وقد اتفق أن يضم المجلس المذكور منذ ذلك التاريخ (120) عضواً، استناداً إلى ما جاء في التلمود من أنَّ المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم الرقم المذكور، وقد أصبح ذلك إحياءً لتقليد يهودي قديم تقدم به المتدينون في المجلس التأسيسي المؤقت عام 1949، ومع العدد الكبير للأحزاب الإسرائيلية التي تشترك في الانتخابات والتي وصل عددها إلى (32) قائمة في انتخابات 17 أيار 1999، إلا أنَّ نتائج انتخابات 28 أذار 2006 كانت محبطة للإسرائيليين، وكانت نسبة المشاركة فيها (63%)، وهي المشاركة الأدنى منذ عام 1949، ولم تكن النتائج مرضية لأغلب القوائم المشاركة، وخصوصاً تلك التي تمثِّل الأحزاب الكبيرة سواء الفائزة منها، أو الخاسرة؛ لتدنِّي نسب الأصوات التي حصلت عليها، فحزب (كاديما) الفائز الأول لم يحصل سوى على (28) مقعد، وجاء حزب العمل بالمرتبة الثانية بـ(20) مقعداً، وحصلت الأحزاب الأخرى على المقاعد المتبقية من أصل (120) مقعد، وبنسب تنحصر بين (2–11) مقعداً، ويبيِّن هذا تشتت أصوات الناخبين، وهو أمر يحول دون حصول الأحزاب الرئيسة على نسبة عالية من المقاعد في الكنيست، وذلك يعني أنَّها لا تستطيع تشكيل الحكومة إلا عن طريق الائتلاف[56].

ويوفر نظام التمثيل النسبي الكامل قدراً من العدالة بتخصيصه مقاعد للأحزاب السياسية متناسبة مع قوَّتها الانتخابية، ممَّا يؤثِّر تأثيراً جوهرياً في التمثيل

56.ناجي محمد عبدالله، الانتخابات الإسرائيلية المعاني والدلالات، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 7، نيسان 2005 – 2006، ص9

في المجلس النيابي، وضمان عدم حصول حزب واحد على الأغلبية[57]، إلا أنَّ أخطار نظام التمثيل النسبي تبدو واضحة عن طريق محاولات المؤيدين لهذا النظام في البحث عن وسائل للتخفيف من آثاره، وتتمثَّل أول هذه الأخطار في أنَّ المقاعد التي لم تُوزَّع، والتي ترحل على المستوى القومي توزع بواسطة قادة الأحزاب الذين قاموا بإعداد القوائم القومية، وعلى هذا الأساس يترك اختيار عدد كبير من النواب للسلطة التقديرية للأحزاب وليس للشعب، ويتمثَّل العيب الثاني لنظام التمثيل النسبي الكامل في أنَّ تعدُّد الأحزاب غير المحدود الذي يُعدُّ ثمرة هذا النظام حال دون تكوين أغلبية؛ لأنَّ كثيراً من التجمعات الضعيفة قد تحصل على القاسم الانتخابي أو ضعفه، ومن ثَمَّ تحصل على مقعد أو مقعدين فيؤدي وجود عدد من النواب يمثلون نسبة ضئيلة من أصوات الناخبين وينتمون إلى أحزاب صغيرة قد يولد انقساماً داخل البرلمان، ويمكن أن يتسبَّب ذلك في ضعف الأداء التشريعي الرقابي للمجالس التي تتولَّى مهمة التشريع[58].

ودفعت العيوب التي رافقت نظام التمثيل النسبي الكامل عدد من الدول التي تعمل بنظام التمثيل النسبي إلى الأخذ بنظام التمثيل النسبي التقريبي.

ثانياً: التمثيل النسبي التقريبي

تقسم الدولة في هذا النظام على أكثر من دائرة انتخابية تقوم كل دائرة بانتخاب نوابها على أساس قوائم حزبية في كل دائرة، وليس للأحزاب تقديم قوائم على المستوى القومي، كما هو الحال في التمثيل النسبي الكامل، ويقبل هذا النظام تفاوتاً بين عدد الأصوات التي حصل عليها حزب معين في البلد بمجمله من

57.جاي س جودين جيل، الانتخابات الحرة النزيهة، ترجمة أحمد منيب وفايزة حكيم، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد الثاني، كانون الأول، 2004، ص 17-16.

58.عبدالعزيز عليوي العيساويّ، نظم انتخاب مجلس النوب: النظام الانتخابي الأنسب لعراق دمقراطي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص45.

جهة، وبين عدد المقاعد التي يفوز بها من جهة أخرى، لكنَّه مع ذلك يعمل على إفراز هيئات تشريعية تمثيلية بصورة أفضل، ففي كثير من الديمقراطيات الناشئة، وخصوصاً تلك التي تواجه انقسامات اجتماعية حادة، قد تصبح مسألة إشراك كل المجموعات والمكونات الاجتماعية أو معظمها شرطاً مفصلياً لا غنى عنه؛ لتدعيم النظام الديمقراطي بصورة عامة[59]، لتوفير الفرصة الحقيقية للأقليات، فضلًا الأكثرية للمشاركة في صنع النظام السياسي وتطويره عن طريق تعزيز المشاركة السياسية القائمة على أساس نظام انتخابي يضمن لمختلف المكونات فرصة للفوز في الانتخابات[60].

ويوزع هذا الأسلوب الذي يُعدُّ أكثر الأساليب انتشاراً في الدول التي تعتمد نظام التمثيل النسبي المقاعد في كل دائرة على مرحلتين، في المرحلة الأولى توزع المقاعد بناءً على القاسم الانتخابي، وفي المرحلة الثانية توزع المقاعد الباقية على أساس طريقة أكبر البواقي، أو أكبر المتوسطات، أو طريقة هوندت، أو آلية سانت ليغو[61].

1- توزيع المقاعد بناءً على القاسم الانتخابي

تُوزَّع المقاعد في هذه الطريقة على أساس القاسم الانتخابي الذي يستخرج عن طريق قسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك المنطقة، فإذا كان عدد الأصوات الصحيحة المعطاة (125000) صوت، وكان عدد المقاعد المخصصة لها خمسة مقاعد، فإنَّ القاسم

59.أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص83.

60. Tadayoshi Kohno and others، Analysis of an Electronic voting system، use،2004، p.3

61.سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص112.

الانتخابي يكون (25000) صوت عن طريق قسمة (125000) عدد الأصوات على خمسة مقاعد. ويمثِّل هذا القاسم الانتخابي الحد الأدنى اللازم لأي قائمة؛ للحصول على مقعد واحد، وتأسيساً على ذلك تُوزَّع المقاعد المخصصة للمنطقة على القوائم بقدر عدد المرات التي تحصل فيها كل قائمة على القاسم الانتخابي[62].

ويمكن توضيح ذلك عن طريق المثال الآتي:

لنفترض أنَّ ثلاث قوائم تقدَّمت إلى الانتخابات هي:

القائمة (أ)

القائمة (ب)

القائمة (ج)

وحصلت كل قائمة على النتائج الآتية:

القائمة (أ) حصلت على (60000) صوت، وتكون نتيجتها:

2 =

فتحصل القائمة (أ) على مقعدين، ويبقى لها (10000) صوت.

القائمة (ب) حصلت على (46000) صوت فتكون النتيجة:

1 =

وتحصل القائمة (ب) على مقعد واحد، ويبقى لها(21000) صوت.

62.غازي كرم، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة للنظام الدستوري في الإمارات العربية المتحدة، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص174.

أمَّا القائمة (ج) فحصلت على(19000)) صوت، والنتيجة: = 0

وبما أنَّ عدد الأصوات الذي حصلت عليه القائمة (ج) أقل من القاسم الانتخابي الذي يؤهِّل القائمة للحصول على مقعد واحد، فتكون النتيجة صفر، ولا تحصل القائمة على أي مقعد، ويبقى لها(19000) صوت.

واستناداً على التوزيع في أعلاه فتكون النتيجة على النحو الآتي:

قائمة الحزب أ	مقعدان
قائمة الحزب ب	مقعد واحد
قائمة الحزب ج	لم تحصل على مقاعد

ويتضح ممَّا تقدَّم أنَّ عدد المقاعد المشغولة هي (3) مقاعد من (5) مقاعد، أي: يبقى مقعدان غير مشغولين، وهنا لا بدَّ التساؤل عن كيفية توزيع سائر المقاعد، وستجيب النقطة اللاحقة على هذا السؤال.

2- توزيع المقاعد التي لم توزع على أساس القاسم الانتخابي

تُوزَّع المقاعد الباقية على القوائم المتنافسة عن طريق طرائق عديدة، هي:

الطريقة الأولى: أكبر البواقي

وتعطي هذه الطريقة المقاعد الباقية للقائمة الانتخابية التي لها أكبر باقي، ثم التي تليها وَفْق التدرج التنازلي، وهكذا، بمعنى أنَّ المقاعد المتبقية تخصص للقوائم التي لها بواقي أكثر قرباً من القاسم الانتخابي[63].

63.موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص97.

ووَفْقاً للمثال الذي ذُكِرَ سابقاً، تحصل القائمة (ب) على مقعد إضافي؛ لأنَّ لديها (21000) صوت، وهو أكبر البواقي، كما تحصل القائمة (ج) على مقعد هو الخامس والأخير؛ لأنَّها عندها (19000) صوت، وهو عدد يمثل ثاني أكبر البواقي، فتكون النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد النيابية الخمسة بعد التوزيع الأولي على أساس القاسم الانتخاب، ثم توزيع المقاعد المتبقية على أساس أكبر البواقي على النحو الآتي:

قائمة الحزب أ	مقعدان
قائمة الحزب ب	مقعدان
قائمة الحزب ج	مقعد واحد

يشجِّع هذا النظام الأحزاب الصغيرة التي لديها القدرة على (من دون الحصول على القاسم الانتخابي) جمع عدد من الأصوات التي تمثِّل باقياً له وزنه واعتباره يمنحها تمثيلاً مناسباً في مجلس النواب[64].

الطريقة الثانية: أكبر المتوسطات

تتسم هذه الطريقة بالتعقيد، وتستفيد منها الأحزاب الكبيرة[65]، إذ تؤدِّي إلى نتائج مشابهة لطريقة أكبر البواقي، وإن كانت أكثر دقة، وأقرب إلى تحقيق التناسب، فالمقاعد التي لم توزَّع على أساس القاسم الانتخابي تمنح للقوائم التي حصلت على أكبر المتوسطات.

وللحصول على أكبر المتوسطات نعطي مقعداً إضافياً افتراضياً لكل قائمة، بعبارة أخرى، نتظاهر بإعطاء أول مقعد باقٍ لكل قائمة من القوائم، ثم نحسب

64. محمد أحمد إسماعيل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص381.
65. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 160.

متوسط كل قائمة بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد التي حصلت عليها على أساس القاسم الانتخابي مضافاً إليها المقعد الوهمي الذي نتظاهر بإعطائه لها. فتكون الصيغة على النحو الآتي:

المتوسط= عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة/ عدد المقاعد التي حصلت عليها+ مقعد افتراضي.

ويمنح المقعد للقائمة التي تحصل على أكبر المتوسطات، ثم تُتبع الطريقة نفسها لكل المقاعد المتبقية.

وباتباع تلك الخطوات على المثال السابق تكون النتيجة على النحو الآتي:

القائمة (أ) حصلت على (60000) صوت تقسم على مقعدين حقيقيين+ مقعد افتراضي، فتكون النتيجة:

المتوسط = (20000) صوت.

القائمة (ب) حصلت على (46000) صوت، تقسم على مقعد حقيقي+ مقعد افتراضي، فتكون النتيجة:

المتوسط = (23000) صوت.

القائمة (ح) حصلت على (19000) صوت، تقسَّم على (صفر مقعد)+ مقعد افتراضي، فتكون النتيجة:

المتوسط = (19000) صوت.

إذن يمنح المقعد الرابع الذي لم يوزَّع للقائمة (ب) الحاصلة على أكبر المتوسطات 23000))،

ويتبقَّى المقعد الخامس الذي لم يوزَّع، ويلزم لتوزيعه اتِّباع الخطوات الثلاث نفسها بعد إعطاء مقعد افتراضي، والنتيجة هي:

القائمة (أ) لها (60000) صوت تقسَّم على (3) مقاعد (مقعدان حقيقيان+ مقعد افتراضي)

المتوسط = (20000) صوت.

القائمة (ب) لها (46000) صوت تقسَّم على (3) مقاعد (مقعدان حقيقيان بعد أن حصلت على مقعد في التوزيع الأول+ مقعد افتراضي)

المتوسط = (15333) صوت.

القائمة (ح) لها (19000) صوت تقسَّم على (صفر مقعد+ مقعد افتراضي)

المتوسط = (19000) صوت.

بناءً على ذلك يمنح المقعد الخامس للقائمة (أ) الحاصلة على أكبر المتوسطات (20000)، ويتضح من هذا أنَّ نتائج هذه الطريقة مختلفة عن نتائج طريقة أكبر البواقي؛ لأنَّ تطبيق طريقة أكبر المتوسطات أدَّى إلى حصول القائمة (أ) على مقعد ثالث، وحرمان القائمة (ح) من هذا المقعد الذي حصلت عليه طبقاً لطريقة أكبر البواقي. ويثبت من ذلك أنَّ طريقة أكبر المتوسطات تفيد الأحزاب الكبيرة على عكس طريقة أكبر البواقي التي تفيد الأحزاب الصغيرة. وسواءً طُبِّقَ نظام أكبر المتوسطات أم طُبِّق نظام أكبر البواقي فهما يؤدِّيان إلى تمثيل نسبي تقريبي، ولا يصلان إلى تمثيل دقيق تتناسب فيه المقاعد مع الأصوات[66].

66. سعاد الشرقاوي و عبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 117.

الطريقة الثالثة: طريقة هوندت

وهي طريقة رياضية متقدمة تعطي نتائج مشابهة لنتائج طريقة أكبر المتوسطات مع الاختلاف في الآلية التطبيقية، وقد ابتكر هذه الآلية الرياضي البلجيكي هوندت سنة 1885، وبواسطتها يمكن التعرف على نتيجة توزيع المقاعد على القوائم، وتقوم هذه الطريقة على أساس قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على عدد المقاعد لتلك الدائرة، أي: تُقسَّم على (1 ثم على 2 ثم على 3 ثم على 4 ثم على 5...) وهكذا إلى أن تستنفد عدد المقاعد المخصصة للدائرة، ثم تُرتَّب الأرقام الخارجة من القسمة (المتوسطات) ترتيباً تنازلياً حتى نصل إلى المتوسط رقم (5)، وهو عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة[67]، وطبقت هذه الآلية لأول مرة في بلجيكا سنة 1899، وما زال معمولاً بها في فنلندا، وألمانيا، وإسبانيا، والبرتغال[68].

ولتوزيع المقاعد طبقاً لطريقة هوندت يجري اتباع الخطوات التالية ووَفْق المثال:

تُقسَّم عدد الأصوات لكل قائمة على الأعداد (1– 2– 3– 4– 5)، وهو عدد المقاعد المطلوبة في الدائرة.

ولما كانت القائمة (أ) حصلت على (60000) صوت، والقائمة (ب) على (46000) صوت، والقائمة (ج) حصدت (19000) صوت.

67. منصور محمد محمد الواسعي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص98
68. عصام نعمة إسماعيل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص384

فيكون التقسيم كما في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1): توضيح طريقة هوندت

أرقام التقسيم	1	2	3	4	5
القائمة أ	60000	30000	20000	15000	12000
القائمة ب	46000	23000	15133	11500	9200
القائمة ج	19000	9500	6333	4750	3800

وإذا رتبنا الأرقام التي حصلنا عليها نتيجة القسمة في أعلاه ترتيباً تنازلياً من الأكبر إلى الأصغر، تكون النتيجة على النحو التالي، ويكون العدد الخامس هو القاسم المشترك:

1- (60000)

2- (46000)

3- (300000)

4- (23000)

5- (20000)

وبهذا يكون القاسم المشترك هو (20000).

ولتحديد عدد المقاعد لكل قائمة، يجري تقسيم الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على القاسم المشترك، ويمثِّل الناتج عدد المقاعد التي تعطى لكل قائمة.

القائمة (أ) = (3) مقاعد.

القائمة (ب) = مقعدان.

القائمة (حـ)= صفر.

وتتميَّز طريقة هوندت بالوصول إلى تحديد النتائج بخطوة واحد، وليس بخطوات عديدة، كما هو الشأن في الطريقتين السابقتين (أكبر البواقي وأكبر المتوسطات)، غير أنَّ النتائج التي تتوصل إليها هذه الطريقة لا تختلف عن نتائج طريقة أكبر المتوسطات[69].

وتطبق طريقة (هوندت) في إسبانيا التي يتميز نظام التمثيل النسبي فيها بصفة خاصة، هو أنَّه لا يُنتَخب النواب (350) على المستوى القومي، وإنَّما في (52) دائرة انتخابية تتطابق حدودها مع حدود المقاطعات الإسبانية، بحيث ينتخب عن كل مقاطعة نائبين على الأقل. والاستثناء الوحيد هو المقاطعتان المعزولتان (كويتا، ومليلا)، إذ يُنتَخب مرشح واحد من كلتا المقاطعتين عن طريق نظام الأغلبية النسبية، أمَّا باقي المقاعد فتوزَّع على المقاطعات طبقاً لعدد السكان، فنجد –مثلاً– بعض المقاطعات فيها مقعدين، ومقاطعات أخرى فيها (32) مقعداً (مدريد)، و(33) مقعداً (برشلونة)، أمَّا المتوسط فهو سبعة مقاعد لكل مقاطعة، ويوجد اختلاف في طريقة عمل النظام بين الدوائر قليلة السكان (كالدوائر الريفية) والدوائر كثيفة السكان، تقسم بعض الدوائر المقاعد وَفْقاً لنظام التمثيل النسبي مع تطبيق طريقة (هوندت)، فيزيد هذا النظام التأثير الإيجابي على الأحزاب

69. منصور محمد محمد الواسعي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص99.

الكبيرة، ويقلّل من فرص الأحزاب الصغيرة بالحصول على مقاعد، ويظهر ذلك واضحاً حين ننظر إلى عدد الأصوات لكل مقعد، والتي احتاجت إليها الأحزاب الإسبانية المختلفة في انتخابات 2008، وحصل فيها كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب المحافظ (وهما من الأحزاب الكبيرة) إلى حوالي (67000) صوت كمتوسط للحصول على المقعد الواحد، أمَّا الأحزاب الأصغر حجماً مثل الحزب اليساري (احتاج 484973 صوت)، والحزب الليبرالي (احتاج 306079 صوت)، فبالكاد استطاعت أن تحصل على مقاعد، وبعدد أصوات أعلى بكثير للمقعد الواحد[70].

ويعاب على طريقة (هوندت) أنَّها تحابي الأحزاب الكبيرة، إذ وَفْقاً لنتيجتها (في المثال السابق) لم يحصل الحزب (ح) على أيِّ مقعدٍ، مع أنَّه نال نسبة جيدة من الأصوات (15% من الأصوات).

الطريقة الرابعة: طريقة سانت ليغو

لتلافي بعض هذه الثغرات في طريقة هوندت أجرت بعض الدول تعديلاً على طريقة (هوندت)؛ لجعلها أكثر قرباً من مفهوم العدالة في توزيع المقاعد، فأخذت بعض الدول بطريقة (سانت ليغو) وعملت بها الدنمارك عام 1910، ثم تبعها في العام 1951 كل من النرويج والسويد، ويعتمد هذا الأسلوب على قواعد آلية هوندت نفسها، والخلاف الوحيد، هو أنَّ عملية قسمة الأصوات تكون على الأرقام (1، و3، و5، و7، و9) وهكذا، وأُجْرِيَ تغيير يسير على الطريقة المتبعة اليوم فأصبحت الأرقام (1.4، و3، و5).

70. مازن حسن، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها على السياق المصري، القاهرة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2011، ص32-31.

ولو طبقنا الطريقة المعدلة على المثال السابق لوصلنا إلى النتيجة الآتية:

عدد مقاعد الدائرة (5)، وحصدت القائمة (أ) (60000) صوت، في حين حصدت القائمة (ب) (46000) صوت، وحصلت القائمة (أ) على (19000) صوت.

نقسِّم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على الأرقام (1.4، و3، و5)؛ لأنَّ عدد مقاعد الدائرة هو (5).

جدول رقم (2): توضيح طريقة سانت ليغو

أرقام التقسيم	1.4	3	5
القائمة أ	42875	20000	12000
القائمة ب	32875	15333	2900
القائمة حـ	13571	6333	3800

وتُرتَّب الأرقام التي حصلنا عليها نتيجة القسمة ترتيباً تنازلياً من الأكبر إلى الأصغر، حتى الوصول إلى العدد الموازي لعدد المقاعد المخصصة للدائرة.

1- (42875).

2- (32875).

3- (20000).

4- (15333).

5- (13571).

بعدها نعرف إلى أي قائمة انتمت هذه الأرقام التي توفرت نتيجة القسمة، فنجد أنَّ الرقمين (1) و(3) يعودان للقائمة (أ)، والرقمين (2) و(4) يعودان للقائمة (ب)، وأنَّ الرقم (5) يعود للقائمة (ح).

وتبعاً لذلك، تكون النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد على النحو الآتي:

قائمة الحزب أ	مقعدان
قائمة الحزب ب	مقعدان
قائمة الحزب ح	مقعد واحد

واعتمد العراق آلية سانت ليغو المعدلة منذ انتخابات برلمان 2014، إذ عُدِّلَت ليصبح التقسيم على 1.6، قبل أن تُعدَّل مرَّة أخرى في انتخابات 2018 لتصبح القسمة على (1.7).

ثالثاً: نظام التمثيل النسبي من دون قائمة (الصوت الواحد المتحوّل).

هو نظام تفضيلي يقوم فيه الناخب بترتيب المرشحين وَفْق تفضيله لهم في دوائر تعددية، ويقوم الناخبون وَفْقاً لهذا النظام بالتصويت لمرشحين أفراد في أغلب الأحيان، وليس لقوائم سياسية، مع أنَّ ذلك قد يحصل أحياناً[71]، وبمقتضاه يصوّت الناخب لمرشح واحد، ومن ثم يُشيرُ إلى أفضلياته لواحد أو أكثر، إذ إنَّ الدائرة الانتخابية تضم مرشحين عديدين يراد انتخابهم، والمرشح الأول (يجمع أكبر عدد من الأصوات) الذي يحصل على القاسم الانتخابي يُعدُّ على الفور فائزاً[72]، وفي حالة عدم حصول المرشح على القاسم الانتخابي يُلْغى المرشح الذي يمتلك أقل

71. ستينا لارسرود وريتا تافرون، التصميم من أجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007، ص7.

72. محمد أحمد إسماعيل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 386.

عدد من الأصوات من التفضيل الأول، مع إعادة توزيع الأصوات التي حصل عليها على المرشحين الذين حصلوا على التفضيل الثاني، وهكذا حتى تُمْلَئ المقاعد الشاغرة للدائرة الانتخابية، ودافع علماء السياسة عن نظام الصوت المتحول كأكثر النظم الانتخابية جذباً، ومع أنَّ اختراعه يعود إلى سنة 1857، إلا أنَّ استخدامه ما زال محصوراً في بضع حالات هي إيرلندا منذ عام 1921 ومالطا منذ عام 1947 كما اسْتُخْدِمَ مرة واحدة في انتخابات العام 1990 في إستونيا، وفي إيرلندا يُنْتَخب أعضاء البرلمان البالغ عددهم (166) من (42) دائرة انتخابية، لكلٍّ منها ما بين (3–5) مقاعد، ويعتمد حجم الدائرة على عدد السكان، لذا يجب وضع حدود جديدة للدوائر الانتخابية على فترات منتظمة، وإيرلندا التي تعمل بنظام الصوت التفضيلي ليست بها قوائم انتخابية، ويُسجَّل كل المرشحين على بطاقة الاقتراع وَفْق الحروف الأبجدية، ويكون لكل ناخب صوت واحد، لا يدلي به إلا لمرشح واحد فقط عن طريق وضع علامة أمام اسمه، وإنَّما يقوم بتوضيح تفضيله، فيكتب إلى جانب اسم مرشحه المفضل رقم (1) «أي: الاختيار الأول»، وإلى جانب مرشحه الثاني «أي: الذي يلي الأول في الأفضلية» رقم (2).. وهكذا، ثم تُوزَّع المقاعد داخل الدوائر الانتخابية على النحو الآتي[73]:

1. تصنف بطاقات الاقتراع أولاً وَفْقاً للأفضلية الأولى، وتُعد أيضاً.

2. يُتَحقَّق ممَّا إذا كان مرشح ما قد حصل على عدد الأصوات اللازمة (القاسم الانتخابي) للحصول على المقعد عن طريق الأصوات التي أعطيت له كأفضلية أولى. وتوزع الأصوات الزائدة بالتناسب على أصوات ناخبيه الذين وضعوه في الأفضلية الثانية.

3. إن لم يصل أي من المرشحين للقاسم الانتخابي المطلوب تُشْطَب أسماء المرشحين

73.عبدالعزيز عليوي العيساويّ، نظم انتخاب مجلس النوب: النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص60-58.

الذين حصلوا على أقل الأصوات كأفضلية أولى، وتوزَّع أصواتهم بالتناسب على المرشحين الآخرين الذين حصلوا على صوت الأفضلية الثانية في بطاقات الاقتراع نفسها إلى أن يجتاز أحد المرشحين القاسم الانتخابي، وفي هذه الحالة توزَّع الأصوات الزائدة مرة أخرى على الأفضلية التالية (وتكون هنا الثالثة).

4. يكرَّر هذا الإجراء إلى أن يصل عدد كافٍ من المرشحين إلى القاسم الانتخابي المطلوب، ويكون عدد المرشحين الفائزين مساوياً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

وبعد الانتهاء من عد الأفضليات التي أفرزتها صناديق الاقتراع وفرزها، يُحدَّد عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد (القاسم الانتخابي) بالاعتماد على المعادلة الآتية[74]:

$$\text{القاسم الانتخابي} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية}}{\text{عدد المقاعد} + 1}$$

ويعود بقاء إيرلندا على نظامها الانتخابي طول هذه الفترة الطويلة من الزمن إلى أنَّ النظام الانتخابي في إيرلندا منصوص عليه في الدستور، لذا لا يمكن تغييره إلا عن طريق الاستفتاء العام، إذ يتطلب ذلك تعديلاً دستورياً. وفي هذا السياق قام أكبر الأحزاب (فيانا فيل) بمحاولتين لتغيير النظام الانتخابي والتحول إلى نظام الأغلبية البسيطة، وذلك في العامين 1959 و1968، مستخدماً في ذلك ذريعة أنَّ أيَّ نظام انتخابي نسبي يمكن أن يؤدِّي إلى تشكيل حكومات ائتلافية لا تتمتع بالاستقرار. وفي كلتا الحالتين رفض الناخبون المقترح، إذ صوَّت ضده (52%) مقابل (48%) سنة 1959، في حين صوَّت ضدَّه (61%) مقابل (39%) سنة 1968[75].

74. أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص100.
75. المصدر نفسه، ص102.

وبالنظر إلى مسألة استقرار الحكومات، لم يشكل نظام الصوت الواحد المتحول أي عائق أمام هذا الاستقرار، ومنذ منتصف الأربعينيات في القرن الماضي صمدت الحكومات المتعاقبة (سواءً الحكومات الائتلافية أم حكومات الحزب الواحد) لثلاث أو أربع أو خمس سنوات، والاستثناء الوحيد هو فترة قصيرة من عدم الاستقرار في أوائل الثمانينات، فالناخبون عن طريق ترتيب المرشحين من مختلف الأحزاب، يستطيعون تحديد توجهاتهم حول الشركاء المحتملين في التحالف مع حزبهم المفضل[76].

لقد أسفر نظام الصوت الواحد المتحول عن نتائج على درجة عالية من التناسب، إذ لم يحصل سوى أكبر الأحزاب (فيانا فايل) على بعض المقاعد الإضافية، وذلك بحصوله على حوالي (48%) من المقاعد مقابل فوزه بحوالي (45%) من الأصوات في الفترة الممتدة من عام 1945 إلى عام 1992، ويؤدِّي صغر حجم الدوائر الانتخابية (بمعدل أربعة مقاعد لكل دائرة انتخابية) إلى زيادة فرصة الأحزاب الكبيرة في الحصول على بعض المقاعد الإضافية، إذا ما استطاع جذب مؤيدي الأحزاب الأخرى؛ لمنحه أفضلياتهم الثانية والثالثة، وهو ما حصل في آخر عمليتين انتخابيتين في البلاد، والتي أفرزت أقل النتائج تناسباً في تاريخ البلد على الإطلاق، إذ حصل الحزب الأكبر في انتخابات سنة 2002 على (49%) من المقاعد مقابل فوزه بما نسبته (41%) من الأصوات. ويفسح هذا النظام المجال أمام الأحزاب الصغيرة للحصول على تمثيل، وكذا المرشحين المستقلين، إذ فاز منهم (13) في انتخابات 2002، في حين يسمح كثير من نظم الانتخاب النسبية للأحزاب الصغيرة للحصول على مقاعد في البرلمان، إلا أنَّ نظام الصوت الواحد المتحول يعطي فرصة استثنائية للمرشحين المستقلين لدخول البرلمان؛ لطبيعته التي ترتكز على المرشحين الأفراد بدلاً من الأحزاب السياسية[77].

76. المصدر نفسه، ص104.
77. أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص103.

إنَّ هذا النظام للتمثيل النسبي من دون قائمة هو تمثيل نسبي حقيقي شأنه في ذلك شأن التمثيل النسبي بالقائمة، ولكنَّه يتميَّز عنه بأنَّه يؤدِّي إلى تعدُّد الأحزاب بصورة محققة، كما يؤدِّي إلى اختفاء كل صورة من صور إغلاق القوائم، وكل النتائج السلبية التي تترتب على هذا الإغلاق، وطالما أنَّه لا توجد أي قائمة، فكل فرد من حقِّه أن يتقدَّم بصفته الشخصية للانتخابات، ومن ثَمَّ يوجد مرشحون مستقلون. كما أنَّه لا يوجد نظام لترتيب المرشحين من قبل قادة الأحزاب[78]. ويستطيع المرشحون المستقلون من حين لآخر الوصول إلى الانتخاب كنواب إذا استطاعوا الاستفادة من أصوات الأفضلية الخاصة بمرشحين آخرين، ويرى مؤيدو هذا النظام في إيرلندا أنَّه يمكن للناخبين من التعبير عن خياراتهم التفضيلية بين مرشحي الحزب الواحد كإحدى ميزاته الإيجابية، وذلك أمر يمكِّن الناخبين من استبدال الممثلين المنتخبين بآخرين أكثر فاعلية، كما أنَّه يعطي البرلمانيين حوافز كبيرة للبقاء على تواصل وثيق مع الناخبين، وبذلك جذبهم للاهتمام أكثر بالشؤون السياسية للبلد. كما يرى مؤيدو هذا النظام أنَّ البرلمانيين المنتخبين في إيرلندا ليسوا أقل جودة من غيرهم في الدول الأخرى، ودليل ذلك -وَفْق رأيهم- الأداء الجيد لنمو الاقتصاد الإيرلندي والذي يؤشِّر الممارسة الجيدة للحكومات المتعاقبة، ففي سنة 2002 قامت لجنة برلمانية تمثَّلت فيها كل الأحزاب السياسية بدراسة كل الطروحات المؤيدة والمعارضة لتغيير النظام الانتخابي، وتوصلت هذه اللجنة إلى خلاصة مفادها أنَّ جمهور الناخبين متمسك تمسكُاً قوياً بنظام الصوت الواحد المتحوِّل، وبأنَّ التحول إلى أي نظام انتخابي آخر من شأنه أن يحدَّ من قدرة الناخب في التعبير عن خياراته، وأوضحت التوصيات التي قدمتها اللجنة بأنَّه لا توجد في إيرلندا أي توجهات لتغيير النظام الانتخابي القائم أو تعديله[79].

78. سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 132.
79. أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 103.

لكن لم يسلم نظام الصوت الواحد المتحول من الانتقاد، إذ يرى منتقدوه أنَّ هذا النظام يدفع بالمرشحين إلى محاولة إرضاء الناخبين وعدم الاهتمام بوظائفهم وعملهم السياسي على المستوى الوطني بصورة كافية، كالعمل التشريعي، أو مراقبة الحكومة، وقد يؤدِّي إلى المنافسة داخل الحزب الواحد على الأصوات؛ ممَّا يؤدي إلى ظهور أحزاب سياسية ضعيفة وغير متماسكة[80].

إنَّ نظام التمثيل النسبي –كأي نظام انتخابي آخر– له مناقب وله مثالب، ويمكن بيان أهم مناقبه بالنقط الآتية:

1. يُعدُّ نظام التمثيل النسبي من أكثر الأنظمة الانتخابية اتساقاً مع الديمقراطية؛ لأنَّه يسمح بتمثيل كل شرائح الشعب واتجاهاته وأحزابه، ويمكِّنها من الوصول إلى المجالس النيابية، وكسب المقاعد التي تتناسب في عددها مع الأصوات التي حصلت عليها، ولذا فقد قيل إنَّ نظام التمثيل النسبي هو الأكثر عدالة من غيره من الأنظمة خصوصاً نظام الأغلبية؛ لأنَّه يضمن لكل حزب عدداً من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخاب.

2. يؤدِّي إلى الحيلولة دون استبداد البرلمانات؛ لوجود معارضة قوية تمثلها الأحزاب الأخرى المتعددة التي يؤهلها نظام التمثيل النسبي للوصول إلى هذه البرلمانات.

3. يدفع الناخبين إلى ممارسة حقوقهم الانتخابية والإدلاء بأصواتهم؛ لشعورهم بعدالة هذا النظام وتقديره لكل صوت انتخابي.

4. يشجِّع هذا النظام التنافس السياسي بين مختلف الأحزاب السياسية؛ لأنِّه يؤدِّي إلى زيادة عدد الأحزاب على الساحة السياسية، كما يحافظ على وجود

80. Andrew Reynolds and others، Electoral System Design، The new international IDEA Handbook، Sweden،2005 ،p.73

الأحزاب القائمة، ممَّا يقلِّل من إمكان قيام التنظيمات السياسية خارج إطار العمل السياسي.

5. يحدُّ من إمكانية هيمنة الأحزاب الكبيرة على كل مقاعد الدوائر الانتخابية، كما يقلِّل من تأثير جماعات محلية معينة: (قومية، وعِرْقِيَّة، وعشائرية... إلخ) على أصوات الناخبين.

6. يساهم في إظهار المناهج الانتخابية وبرامجها؛ لأنَّ كلَّ حزبٍ يتقدَّم على أساس برنامج سياسي، فيصبح النائب هنا ممثلاً للوطن بأكمله.

7. يؤدِّي نظام التمثيل النسبي إلى ظهور القوائم الحزبية على المستوى الوطني، التي تضم فئات الشعب المختلفة للحصول على تأييد نسبة كبيرة من الناخبين.

8. يقلِّل نظام التمثيل النسبي من نسبة الأصوات الضائعة؛ لأنَّ الناخب حين يقتنع بفائدة مشاركته في العملية الانتخابية، وأنَّ صوته قد يحدث تغييراً، وإن كان طفيفاً فإنَّه يتوجَّه إلى مراكز الاقتراع؛ للإدلاء بصوته.

9. يساعد هذا النظام أحزاب الأقليات في الحصول على تمثيل لها في البرلمان؛ لأنَّ الأحزاب مهما كانت صغيرة، فإنَّها وَفْقاً لنظام التمثيل النسبي، قد تحصل على عدد من الأصوات يمكنها من نيل عدد من المقاعد يتناسب مع حجمها، ويشجِّع هذا التعددية ويعززها في المجتمعات المنقسمة.

أمَّا مثالبه التي انتُقِدَ بسببها نظام التمثيل النسبي فيمكن إجمالها بالآتي:

1. يؤدِّي إلى وصول عدد كبير من الأحزاب إلى البرلمان، ومن ثَمَّ يؤدِّي إلى صعوبة قيام أغلبية برلمانية، ونشوب أزمات متكررة، وتعطيل التشريعات؛ بسبب الانقسامات داخل البرلمان.

2. إعداد القوائم الانتخابية يكون في مقرات الأحزاب، ممَّا يؤدِّي إلى عدم حصول كل المرشحين على العدالة في الترتيب، إذ تضع بعض الأحزاب قيادات الحزب والشخصيات المهمة في الحزب في رأس القائمة، ومن لا ترغب به قيادات الأحزاب يُوضَع في ذيل القائمة، ولا يكون للناخب الذي ينتخب القائمة بأكملها أي دور في ذلك الترتيب.

3. تنشأ عن نظام التمثيل النسبي حكومات ائتلافية، أو حكومات وحدة وطنية، ومن ثَمَّ ينتج عنه عرقلة لعمل الوزارات الائتلافية في حال نشوب أي خلاف سياسي بين قادة القوائم والأحزاب السياسية التي ينتمي إليها القائمون على تلك الوزارات. كما تفسح الحكومات الائتلافية المجال للمساومات والضغوطات التي تمارسها الأحزاب الصغيرة المشتركة في الحكومة على الأحزاب الصغيرة للحصول على أكبر قدر من المكاسب.

4. يفسح نظام التمثيل النسبي المجالَ أمام الأحزاب المتطرفة للوصول إلى البرلمان، وهو أمر قد يعرقل عمل السلطة التشريعية.

5. يحدُّ من فرصة المرشحين غير المنتمين إلى الأحزاب؛ بسبب التصويت على أساس القوائم الحزبية، ممَّا يُنْتِج تباعد بين الناخب والمرشح.

دفعت (الانتقادات التي وُجِّهت لنظام الأغلبية الذي يُمَيِّز الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، والعيوب التي رافقت تطبيق نظام التمثيل النسبي وما ينتج عنه من حكومات ائتلافية غير مستقرة، وغياب للأغلبية البرلمانية) بعضَ الدول للمزاوجة بين أكثر من نظام انتخابي عن طريق العمل بالنظام المختلط.

القسم الثالث

النظام الانتخابي المختلط

ظهر هذا النوع من النظم الانتخابية بعد قيام بعض الدول بالجمع بين أكثر من نظام انتخابي؛ لأنَّ النظام المختلط يسعى إلى تحقيق الانسجام بالاعتماد على أكثر من آلية للانتخاب، عن طريق المزج بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي بعد تلافي سيئات كل منهما[81]، وتوجد صورتانِ رئيستانِ للنظم الانتخابية المختلطة: فحينما ينفصل النظامان عن بعضهما، ولا تعتمد نتائج أحد النظامين على نتائج النظام الآخر، ويعملان عملاً مستقلاً، إذ لا يستند توزيع المقاعد في أحدهما على ما يحدث في النظام الآخر يُطلَق على ذلك النظام اسم النظام الانتخابي المتوازي، وحين ترتبط نتائج الانتخاب لأحد النظامين بنتائج الانتخاب للنظام الآخر، فإنَّ النظام يسمَّى العضوية المختلطة[82].

أولاً: النظام المختلط المتوازي

يجمع نظام الانتخاب المتوازي بين نظامين انتخابيين، أي: إنَّ هذا النظام يوزَّع بنسبة محددة من المقاعد عن طريق نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية في الدوائر الانتخابية الفردية، أمَّا النسبة الأخرى فتوزع بصورة منفصلة وَفْقاً لقوائم حزبية تعمل بنظام التمثيل النسبي، ويفصل هذا النظام ما بين النظامين أثناء احتساب المقاعد، فلا تُحْسَب نتائج النظامين معاً[83].

وتسعى الدول عن طريق تبنِّي كلا من النظامين إلى تلافي سيئات كل منهما،

81.حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، بغداد، مكتبة السنهوري، 2011، ص79.

82.قاسم العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص57.

83.مازن حسن، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص39.

لتعويض عدم التناسب الذي قد ينشأ من اعتماد أحد النظامين (نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي)، فاعتمدت عدد من الديمقراطيات الجديدة في إفريقيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق النظم المتوازية التي أصبحت تستخدم في أكثر من (20) دولة.

ويوضح الجدول رقم (3) التالي عدداً من الدول التي أخذت بنظام الأغلبية، وكيفية توزيع المقاعد بين الانتخاب بالتمثيل النسبي والانتخاب بالأغلبية.

جدول رقم (3): تقسيم المقاعد في النظم المختلطة

اسم الدولة	مجموع المقاعد	مقاعد الأغلبية	مقاعد التمثيل النسبي
ألبانيا	140	100	40
اليابان	480	300	180
أرمينيا	131	75	56
أذربيجان	125	100	25
جورجيا	235	85	150
مقدونيا	120	85	35
روسيا	450	225	225
ليتوانيا	141	71	70
بوليفيا	130	68	62
المكسيك	500	300	200

اسم الدولة	مجموع المقاعد	مقاعد الأغلبية	مقاعد التمثيل النسبي
السنغال	120	65	55
إيطاليا	630	475	155
كوريا الجنوبية	273	227	46
فلسطين	132	66	66

أعدَّ الباحث الجدولَ بالاعتماد على: مجموعة باحثين، والنزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية

وتُعدُّ هذه النظم إحدى ملامح تصميم النظام الانتخابي في سنوات التسعينيات، وربما يعود ذلك لأنَّها تشتمل على فوائد قوائم التمثيل النسبي مقترنة بفوائد تمثيل الدائرة الفردية[84]. يؤدِّي هذا النظام إلى وجود مجموعتين من الناخبين ومجموعتين من النواب، وناخبين يقترعون على أساس التمثيل بالأغلبية، وآخرين يقترعون على أساس التمثيل النسبي، ونواب يُختَارونَ على أساس الأغلبية، وآخرين يُختاروا على أساس التمثيل النسبي[85].

وفي النظام المتوازي فإنَّ كلَّ ناخب إمَّا أن يحصل على ورقة اقتراع واحدة تستخدم للإدلاء بصوته للمرشح وللحزب في الورقة نفسه، كما هو الحال في كوريا الجنوبية، وإمَّا ورقتي اقتراع منفصلتين واحدة لمقعد الأغلبية وأخرى لمقعد التمثيل النسبي، كما هو الحال في اليابان وتايلاند، وتستخدم اليابان، وكوريا الجنوبية، وباكستان، والفلبين، وأرمينيا، وغينيا، وروسيا، وتايلاند، وأوكرانيا نظام الأغلبية النسبية للدوائر الفردية بجانب مكونات التمثيل النسبي، أمَّا أذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وليتوانيا، وطاجيكستان فإنَّها تستخدم نظام الجولتين لمكونات الدائرة

84. سعد العبدلي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 97.
85. سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص136.

الفردية من أنظمتها[86]، ويُسْتَخدم في تونس، والسنغال تصويت الكتلة الحزبية؛ لتحديد الفائز بالأغلبية والآخرين يُنْتَخَبوا بالتمثيل النسبي[87]، ويلاحظ أنَّ التوازن بين عدد المقاعد التي يُحْصَل عليها بالتمثيل النسبي وتلك التي يُحْصَل عليها بنظام الأغلبية من دولة إلى أخرى، ففي كوريا الفرق كبير بين مقاعد الأغلبية ومقاعد التمثيل النسبي، ولكن في حالات أخرى فإنَّ التوازن أكثر قرباً، فاليابان مثلاً تنتخب أكثر من (60%) من ممثليها بنظام الأغلبية، والبقية بنظام التمثيل النسبي[88].

وقد يحقِّق النظام المتوازي بعض التوازن، لكنَّه قد يفسح المجال للأحزاب الحاكمة للبقاء في السلطة لفترة أطول، كما هو الحال في السنغال التي غُيِّرَ النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي عن طريق القوائم الوطنية المعمول به حتى انتخابات 1978، إلى نظام متوازي ابتداءً من انتخابات عام 1983، بعدها عُدِّلَ النظام الانتخابي مرات عديدة، إذ تركَّزت معظم التعديلات حول تحقيق مزيد من الشرعية الديمقراطية عن طريق اعتماد الضمانات التي تحقِّق للمعارضة حق الحصول على تمثيل مناسب لها، في الوقت الذي تبقي على أغلبية الحزب الحاكم، وكما هي الحال لكثير من النظم المختلطة تعتمد السنغال القائمة الوطنية لانتخاب جزء من مقاعد البرلمان، وعلى عكس كثير من النظم المتوازية تُنْتَخَب المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية عن طريق الكتلة الحزبية في دوائر متعددة التمثيل في غالبيتها، بدلاً من دوائر انتخابية أحادية التمثيل. وتُوزَّع المقاعد النسبية (التي تمثِّل حوالي نصف المقاعد) على القوائم الحزبية الوطنية. أمَّا المقاعد الأخرى فتُخصَّص عملاً بنظام الأغلبية في دوائر متعددة التمثيل في (30) لواء تنتخب كل منها من ممثل واحد إلى خمسة ممثلين. وتطالب أحزاب المعارضة والأحزاب الصغيرة دائماً بزيادة عدد المقاعد المنتخبة بنظام التمثيل النسبي، في حين يفضِّل الحزب الحاكم الحفاظ على التوازن

86. أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص186.
87.عصام نعمة إسماعيل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص438.
88. أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص186.

بين الاثنين، إذ إنَّ تفوُّقه في انتخابات الدوائر فضلاً عن حصوله على جزء من المقاعد النسبية من شأنه أن يمكنه من الاحتفاظ بالسلطة. وقام الحزب الاشتراكي الحاكم، في انتخابات 1998 بتعديل توزيع المقاعد من جديد، إذ أضاف (20) مقعداً لتلك المنتخبة بنظام الأغلبية في الدوائر. وفاز الحزب الاشتراكي بثمانية عشر مقعداً منها، ممَّا أدَّى إلى سيطرته على البرلمان بسهولة، مع فوزه بنسبة (3،50%) على المستوى الوطني[89].

كما أثبت النظام المتوازي نجاحه في اليابان، وهو ما سنتحدَّث بصورة مفصلة في الأقسام اللاحقة من هذا الكتاب.

ومن مزايا النظام المتوازي أنَّه يعطي للناخب حق مزدوج عن طريق حقه بالحصول يتمثَّل على ورقة اقتراع واحدة يكتب فيها اسم المرشح للمقعد في الدائرة الانتخابية واسم القائمة، أو أن يُعطَى ورقتي اقتراع منفصلتين واحدة للفردي وأخرى للقائمة[90]، كما يمنح الأحزاب الصغيرة فرصة للفوز ببعض المقاعد عن طريق نظام التمثيل النسبي، لكن لا يخلو هذا النظام من العيوب، أبرزها أنَّه يوجد نوعان من أعضاء البرلمان، مجموعة تدين بالفضل للناخبين المحليين، ومجموعة أخرى يجري اختيارها بالقوائم الحزبية، وتدين بالفضل لقادة أحزابها، ولا يضمن هذا النظام التناسب المطلوب؛ لأنَّ بعض الأحزاب لا تحصل على مقاعد، مع فوزها بعدد مهم من الأصوات[91].

89.أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص142

90. قاسم العبودي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص58.

91.سعد العبدلي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص98.

ثانياً: نظام العضوية المختلطة

يهدف نظام العضوية المختلطة إلى تسوية الأثر غير النسبي الناتج عن نظام الانتخاب بالأغلبية، ويستند هذا النظام إلى آلية تمر عبر أكثر من مرحلة، توزَّع المقاعد في المرحلة الأولى وَفْقاً لنظام الأغلبية، ثم يُعوَّض وَفْقاً لنظام التمثيل النسبي[92]؛ لتجنُّب أي خلل يحدثه عدم تناسب نتائج مقعد الدائرة الانتخابية والمنتخبة بموجب نظام الأغلبية، لذا فإنَّ هذا النظام يسمى أحياناً (نظام تناسب العضوية المختلطة)، وعلى سبيل المثال، لو فاز حزب بنسبة (10%) من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات التمثيل النسبي، ولكنَّه لم يحصل على أي مقاعد على مستوى الدوائر الانتخابية بموجب نظام الأغلبية، يعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للتمثيل النسبي بما يكفل له الحصول على (10%) من المقاعد النيابية. ويستخدم نظام العضوية المختلطة في ألمانيا، وبوليفيا، وهنغاريا، وإيطاليا، وليسوتو، والمكسيك، ونيوزلندا، وفنزويلا، وفي جميع هذا الدول ما عدا هنغاريا يُسْتَخدم نظام الأغلبية البسيطة ذي الدور الواحد، أمَّا في هنغاريا فيستخدم نظام الأغلبية المطلقة ذي الدورين، ويُنْتَخب (210) عضو بالتمثيل النسبي بنسبة (54%) من المقاعد، و(176) مقعد بنظام الأغلبية بما نسبته (46%) من المقاعد النيابية في هنغاريا، وفي إيطاليا يكون النظام الانتخابي أكثر تعقيداً، إذ يمنح مجلس العموم ربع المقاعد للتعويض عن الأصوات الضائعة في الدوائر الانتخابية، فيكون عدد المقاعد للتمثيل النسبي (155) مقعد بنسبة (25%)، وعدد المقاعد المنتخبة بموجب نظام الأغلبية (475) مقعد بنسبة (75%) من المقاعد النيابية[93].

92. مازن حسن، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص39.
93. أندرو رينولدز، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص122.

وعملت ألمانيا (الغربية سابقاً) بنظام العضوية المختلطة منذ عام 1949، وما زال معمولاً به إلى الوقت الحاضر مع إدخال تعديلات سنة 1990 على إثر وحدة ألمانيا الشرقية والغربية، وكذلك تعديلات سنة 1994 ليتلاءَم مع أنَّ الدولة أصبحت مكونة من (16) ولاية كل ولاية تمثلها قائمة[94]، إذ يهدف النظام الانتخابي الألماني إلى تأمين العدالة الانتخابية، وتخفيض عدد الأصوات المهدورة إلى أدنى حد، ويحتفظ بالعلاقة بين النسبة المئوية للأصوات التي كسبها الحزب، وعدد الفائزين من هذا الحزب، وبموجب هذا النظام تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية، لكل منها نائب واحد، والحزب الذي ينال أكبر عدد من الأصوات في كل دائرة انتخابية يأخذ مقعدها، أمَّا الأصوات الأحزاب الأخرى، فتجمع على صعيد الوطن كله، وتستعمل للتوزيع على المقاعد المخصصة على أساس الدائرة الوطنية الكبرى، فيجمع هذا النظام بصورة منسقة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي، فيكون التصويت الأول لصالح شخصية معينة وليس لصالح حزب، أمَّا التصويت الثاني فيكون لصالح حزب أو قائمة[95].

94.سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، 174ص.
95.موريس ديفرجيه، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص100.

ويتلخَّص النظام الانتخابي الألماني بما يلي: إنَّ نصف نواب المجلس الأدنى (البوندستاغ) وهو المجلس الأهم الممثل للشعب الألماني يجري اختيارهم بالانتخاب الفردي على دور واحد (أي: على النمط البريطاني)، والنصف الثاني من النواب يجري اختيارهم بالانتخاب بالقائمة بالتمثيل النسبي، ولكن مجموع المقاعد توزع بين القوائم بالتمثيل النسبي على مستوى الدوائر، ولا يحق للأحزاب الاشتراك في توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي إلا إذا توفر فيها شرطان:

الأول: أن تحصل على (5%) من الأصوات على الأقل على مستوى الدولة كلها.

الثاني: أن تحصل على ثلاثة مقاعد على الأقل في الانتخاب بالأغلبية على مستوى الدولة كلها.

وكانت ألمانيا (الغربية سابقاً) -قبل عام 1990- مقسمة على نوعين من الدوائر: دوائر صغيرة يتم فيها الاقتراع بالانتخاب الفردي بالأغلبية على دور واحد، ودوائر كبيرة تشمل الدوائر الصغيرة، يتم الانتخاب فيها بالتمثيل النسبي، أي: إنَّ الناخبين هم أنفسهم مَن يقومون بالتصويت في النوعين من الدوائر الصغيرة والكبيرة والدوائر الكبيرة تشتمل على عدد كبير من الدوائر الصغيرة التي يتم فيها الانتخاب الفردي؛ لأنَّ الدوائر الكبيرة عددها قليل هو (11) دائرة تشمل الولايات العشرة التي تتكون منها الدولة، مضافاً إليها برلين الغربية التي تمثِّل الدائرة الحادية عشرة. وهذه الدوائر مختلفة من حيث الحجم اختلافاً كبيراً، وبعد وحدة ألمانيا عام 1990 أصبح عدد الولايات (16) ولاية، لكل ولاية قائمة كبيرة تمثِّلها، ويوجد عدد من الدوائر الصغيرة يبلغ عددهم (1328) دائرة، وتُوزَّع مقاعد (البوندستاغ) البالغ عددهم (656) مناصفة، إذ يُختَار نصف الأعضاء بالانتخاب الفردي، والنصف الآخر بالقائمة ونصف أعضاء (البوندستاغ) (328) عضو يمثِّلون (328) دائرة

صغيرة، يُخْتَارونَ بالانتخاب الفردي على دور واحد، إذ يفوز بالمقعد من يحصل على أكبر عدد من الأصوات من دون اشتراط أي أغلبية، لا للناخبين ولا للأصوات الصحيحة، ويسمَّى هذا النظام (الأول يحصل على المقعد)[96]، والنصف الآخر يُخْتَارونَ عن طريق الدوائر الكبيرة البالغ عددها (16) دائرة انتخابية بالقوائم على أساس التمثيل النسبي، وإذا كان الصوت في الحالة الأولى (الانتخاب الفردي) قد خُصِّصَ لمرشح فردي فإنَّ الصوت في الحالة الثانية (التمثيل النسبي) يُعْطَى لقائمة حزبية في ولاية معينة، ويحدَّد بموجبه وزن الكتلة الحزبية والقوى السياسية الأهم في البرلمان الألماني، فيكون الصوت الثاني أهم، لذا تقوم الأحزاب الصغيرة التي لا تحظى بفرصة الفوز بمقعد نيابي فردي مباشر على ملصقاتها في الحملة الانتخابية بأن يُعْطَى لها (الصوت الثاني) فقط[97].

وتقدِّم الأحزاب الألمانية قوائمها على مستوى الولايات البالغ عددها (16) ولاية، وللناخب حق التصويت للقائمة إلى جانب الصوت الذي يعطيه لمرشح المقعد الفردي، وبعد أن يعطي الناخب صوته للقائمة يكون توزيع الأصوات على أساس التمثيل النسبي، فيحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها. وتُوزَّع الأصوات بطريقة تضمن تناسب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب مع عدد الأصوات التي حصل عليها[98]، وينبغي للأحزاب الاستفادة من عملية توزيع المقاعد أن تكون قد حصلت على (5%) على الأقل من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الدولة، أو أن يحصل كل حزب على ثلاثة مقاعد على الأقل في الانتخابات الفردية التي أجريت على مستوى الدوائر الصغيرة[99]، والهدف من هذا الشرط هو استبعاد الأحزاب الأقل

96. سعاد الشرقاي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 176.
97. مازن حسن، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص40.
98. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص176.
99. محمد سليم محمد غزوي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص54.

أهمية لدى الناخبين لضمان استقرار الحكومة، ويبدأ الفرز وإعلان النتائج للمقاعد الفردية؛ لمعرفة الأحزاب التي لها حق الدخول في توزيع مقاعد الولايات، كما يلزم إعلان النسبة التي حصل عليها كل حزب على مستوى الولايات لتحديد الأحزاب التي لها الحق في دخول عملية توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي، فإذا حُدِّدَت تلك الأحزاب التي لها حق دخول التوزيع النسبي فإنَّ الطريقة التي تُتَبَع في التوزيع هي الطريقة المشار إليها، والتي تضمن تناسب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب مع عدد الأصوات التي حصل عليها، وتسمَّى تلك الطريقة باسم مبتكرها (نايماير)[100].

وتبعاً إلى طريقة (نايماير) تُضْرَب عدد المقاعد المخصصة للولاية في عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة، ثم يقسَّم هذا العدد على عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع الأحزاب التي جمعت (5%) من الأصوات أو (3) مقاعد على الأقل، وتُوزَّع المقاعد بنسبة عدد المرات التي استجمعت فيها كل قائمة هذا القاسم الانتخابي، أمَّا المقاعد الباقية فتوزَّع على أكبر الحاصلين على الكسر المئوي بالترتيب، وهنا يجب القيام بعملية رياضية أخرى وَفْقاً لطريقة (نايماير) لتحديد العدد الإجمالي للمقاعد التي يحصل عليها الحزب على مستوى الدولة، وذلك لمعالجة مسألة الحصول على مقعد بالانتخاب الفردي، ومقعد في القائمة الحزبية على مستوى الولايات، وتُحلَّ هذه المسألة بخصم المقعد الذي حصل عليه الحزب في الدائرة الفردية، ويعطى المقعد في القائمة للاسم التالي وَفْق ترتيبه في القائمة، ولتوضيح ذلك نأخذ مثالاً لولاية مخصَّص لها (31) مقعداً:

100. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص176.

جدول رقم (4): مثال توضيحي لطريقة (نايماير)

الأحزاب	عدد الأصوات
الحزب أ	18900 صوت
الحزب ب	12900 صوت
الحزب ح	1900 صوت
الحزب د	2300 صوت
المجموع	36900 صوت

تكون النتائج –بتطبيق طريقة نايماير– كما مبيَّن في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5): النتائج وَفْقاً لطريقة (نايماير)

الحزب	المعادلة	المقاعد
الحزب أ	1+ 15 = 15،878 =	16 مقعداً
الحزب ب	1+ 10 = 10،837 =	11 مقعداً
الحزب ح	1 + صفر = 1،596 =	مقعد واحد
الحزب د	1+ 2 = 2،688 =	3 مقاعد

وبذلك يكون عدد المقاعد التي وُزِّعَت هو (31) مقعداً.

ولتوضيح سبب عدم حصول الحزب (ح) على مقعد إضافي، لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّه بعد التوزيع وَفْقاً لطريقة (نايماير) في الولاية المخصص لها (31) مقعداً، بضرب عدد المقاعد المخصصة للولاية في عدد الأصوات التي حصلت

عليها القائمة، ثم قسمة العدد الناتج على عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب المتنافسة (التي جمعت 5% من الأصوات أو 3 مقاعد)، كانت النتيجة على النحو الآتي:

الحزب أ	15 مقعداً
الحزب ب	10 مقاعد
الحزب حـ	مقعد واحد
الحزب د	مقعدان
مجموع التقسيم الأولي	28 مقعداً

31–28= 3 مقاعد متبقية، تُوزَّع وَفْق طريقة (نايماير) على أكبر الحاصلين على الكسر المئوي بالترتيب الأمر الذي حرم الحزب (حـ) الحاصل على أقل كسر (596) من الحصول على مقعد إضافي.

يبدو هذا النظام معقَّداً في شرحه، لكنَّه ليس صعباً من حيث التنفيذ من الناحية العملية بعد تطبيقه لفترة طويلة في ألمانيا، كما يحقِّق مزايا مؤكَّدة؛ لأنَّه يحافظ على حرية الناخب، ويؤدِّي إلى اختفاء القوائم المغلقة على الأقل لنصف النواب، إذ يكون الناخبون أحراراً في تحديد المرشحين الذين يُنْتَخَبون بالاقتراع الفردي بالأغلبية[101].

وأدَّى هذا النظام إلى اختفاء الآثار السيئة للتمثيل النسبي من حيث التقليل من دور الناخب، ومن حيث تعدُّد الأحزاب، ففي إطار الدائرة الصغيرة يشعر الناخبون من الناحية النفسية بمشاعر الناخبين البريطانيين أنفسهم، لذا فهم يحاولون أن يكون تصويتهم مجدياً، ومن ثَمَّ فهم يقصرون اختيارهم على أقوى اثنين

101. سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص143.

من المرشحين، ومن ناحية أخرى يتولَّد شعور نفسي لدى الأحزاب، فتعمل على استقطاب الناخبين ممَّا يؤدِّي إلى فرض نظام الحزبين في الدوائر الصغيرة، ولكن الناخبين الذين يصوتون على هذا النحو في الدوائر الصغيرة يحاولون أن يكون تصويتهم مجدياً في الدوائر الكبيرة، إذ إنَّ الاقتراعينِ يَتمَّان في آن واحد، فحوالي (90%) من الناخبين يطبقون قاعدة التصويت المجدي في إطار التمثيل النسبي، وأدَّى الاتجاه نحو التصويت المجدي إلى تقليص عدد الأحزاب التي يمكنها الوصول إلى الحكم من (12) عاماً 1949، إلى حزبين أو ثلاثة اليوم، حتى بات النظام السياسي في ألمانيا يسمَّى (نظام الحزبين ونصف، أو نظام الحزبين وربع*)[102].

ومنذ عام 2009 بدأت ألمانيا بالعمل باتباع آلية (سانت ليغو)، التي

102. سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصيف، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص144.

* ظل الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي مسيطرين على النظام الحزبي في ألمانيا؛ لأنَّ كلَّ المستشارين كانوا أعضاء من أحد هذين الحزبين. مع ذلك، فإنَّ الحزب الديمقراطي الحر الليبرالي الأصغر حجماً الذي كان لديه أعضاء في البوندستاغ منذ 1949، وحزب الخضر الألماني الذي لديه مقاعد في البرلمان منذ 1983 قد نهضوا بأدوارٍ مهمة؛ لأنَّهما الشريك الأصغر في الحكومات الائتلافية، ويحصل كل حزب منهما على نسبة (7%) من الأصوات تقريباً، في حين يحصل الحزبين الكبيرين على نسبة تصل إلى (85%) من الأصوات، واتسمت الأحزاب الكبيرة باعتدال برامجها، كما هو الحال في بريطانيا، فالحزب الديمقراطي المسيحي أشبه بحزب المحافظين البريطانيين، ذو توجُّه محافظ، ويمثِّل ناخبين دينيين لهم صلة بالكنيسة وبالدولة، ويرى الألمان أنَّ علاقة حميمة تربط بين الحزب الديمقراطي المسيحي وبين الكنيسة الكاثوليكية، والحزب الديمقراطي الاشتراكي أشبه بحزب العمال البريطاني، ويمثِّل مصالح الطبقة العاملة؛ لأنَّ نصف ممثلي الحزب الديمقراطي الاشتراكي في البرلمان تقريباً ينتسَبون إلى الاتحادات العمالية، وتشكِّل الاتحادات العمالية جوهر الناخبين للحزب، كما أنَّ دعم الاتحادات العمالية للحملات الانتخابية يُعدُّ أمراً حاسماً لفرص الحزب بالفوز بالمقاعد الانتخابية، ولهذا فإنَّ سيطرة الحزب على الحكومة للفترة من عام 1969 وحتى عام 1982 أسفرت عن سلسلة سياسات صُمِّمَت لتحسين حال العامل العادي، مثل البرامج الاجتماعية الواسعة ومزايا التقاعد والتأمين الصحي والإدارة العمالية الذاتية، وتحوَّل الحزب الاشتراكي إلى الاعتدال بطيئاً مستغرقاً عشر سنوات، في حين تحقَّق اعتدال الحزب الديمقراطي المسيحي من البداية منذ أول دورة انتخابية عام 1949. للمزيد انظر سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ورسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، عمان، دار البشير، 1996.

تعتمد خطوات معقدة في توزيع الأصوات، كما حُدِّدَ أعضاء (البوندستاغ) بـ(598) نصفها (299) تنتخب بنظام الأغلبية على مستوى الدوائر الفردية، والنصف الآخر (299) أيضاً تنتخب بنظام التمثيل النسبي، وفي انتخابات حصل الحزبين الكبيرين (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي) على (319) مقعداً، بنسبة (53،3%) من المقاعد، في حين حصل حزب الخضر على (68) مقعداً بنسبة (11،3%) من مجموع المقاعد النيابية، وعملت ألمانيا بنظام (سانت ليغو) لاعتقادها أنَّه يقترب من مفهوم العدالة في توزيع المقاعد، لما فيه من ابتعاد عن المحاباة للأحزاب الكبيرة التي قد توجد في الأنظمة الانتخابية الأخرى وآليات تطبيقها، ولم يُلْتَفَت إلى الأحزاب التي حصلت على أقل من (5%) من الأصوات على مستوى الدولة، أو (3) مقاعد مباشرة على مستوى الدوائر الفردية في انتخابات 2009، طبقاً للنظام الانتخابي المعمول به في ألمانيا، وأدَّى ذلك إلى بروز رأيين: أولهما، رافض لهذا (الحاجز الانتخابي)؛ لأنَّه يغيّب إرادة فئة من الناخبين الذين صوَّتوا لأحزاب صغيرة لم تتمكَّن من عبور هذا الحاجز، والآخر، مؤيِّد، لأنَّ هذا الحاجز يؤدِّي إلى تقليل عدد الأحزاب بعد استبعاد كثير من الأحزاب الصغيرة، ممَّا يؤدِّي إلى الاستقرار، كما يدفع الأحزاب الصغيرة للاندماج مع أحزاب أخرى لزيادة فرصتها في تجاوز الحاجز الانتخابي، لكن ذلك لا يمنع أنَّ بعض الأحزاب الصغيرة استطاعت تجاوز هذا الحاجز[103]، مثل حزب الخضر الذي ظهر في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ثم أخذ بتوسيع برنامجه؛ ليشمل عدداً كبيراً من القضايا اليسارية الجديدة، فحظي هذا الحزب بنتائج انتخابية جيدة في انتخابات 1983 و1987، وكان حزب الخضر مثالاً واضحاً على بروز ظاهرة ما سُمِّيَ في ألمانيا (عقيدة اليسار الجديد) متمثلة في الوجوه الشابة الجديدة المعارضة للسلطة والطلبة المتظاهرين، والحركات النسائية الذين اقتربوا من الخضر في بادئ الأمر قبل أن ينضمُّوا لصفوفه بصورة تدريجية، وقام حزب الخضر بتوسيع نشاطه

103.مازن حسن، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص42-41.

باتجاه رجال الأمن والموظفين الحكوميين والمصالح التجارية[104]؛ لتتزايد أهميته حتى استطاع أن يكون موجوداً على الساحة السياسية حتى آخر انتخابات عام 2009 التي حصل فيها على (11%) من المقاعد النيابية[105].

تبيَّن أنَّه يتمتع بعدد من المزايا التي يمكن توضيحها بالتالي –بعد دراسة النظام الانتخابي الألماني–:

1. حاول النظام المختلط في ألمانيا تلافي سيئات نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي والعمل بمزايا النظامين، فاقترب كثيراً من نظام الحزبين المعمول به في بريطانيا عن طريق اعتماد نظام الأغلبية النسبية في الدوائر الفردية، كما منح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على عدد مناسب من المقاعد عن طريق اعتماد نظام التمثيل النسبي على مستوى الدولة، وهو أمر مكَّنها من الاشتراك في حكومات ائتلافية مع أحد الحزبين الكبيرين.

2. أدَّى إلى الاستقرار السياسي، وذلك عن طريق شرط الحصول على نسبة (5%) من الأصوات على مستوى الدولة، أو (3) مقاعد في الدوائر الفردية، وهو أمر أدَّى إلى الحد من تشتُّت الحياة السياسية بالوصول إلى ما أُطْلِقَ عليه في ألمانيا (نظام الحزبين وربع).

3. دفع هذا النظام أعداداً كبيرة من الناخبين إلى التصويت بصورة أكثر تركيزاً، فعلى مستوى الدوائر الفردية أعطى أغلب الناخبين أصواتهم لأقوى اثنين من المرشحين، ممَّا دفع الأحزاب إلى التسابق عن طريق برامجها الانتخابية لإرضاء الناخبين، وكسب أصواتهم لصالح مرشحيهم في الدوائر الفردية.

104. رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص164.
105. مازن حسن، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 42.

ومع تمتُّع النظام الانتخابي الألماني بهذه المزايا، إلا أنَّ منتقديه كانوا يعيبون غياب المعارضة البرلمانية القوية، والتي يمكن أن تقوم بدور مؤثر في مراقبة عمل الحكومة في ألمانيا؛ لاشتراك الحزبين الكبيرين، وأحياناً بالاشتراك مع أحزاب أخرى صغيرة في حكومات ائتلافية تضم أحزاباً حصدت أغلب الأصوات، وحصلت على نسبة كبيرة من المقاعد النيابية.

وبعد دراسة النظم الانتخابية المختلفة، والتي تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، تبيَّن أنَّ لها تأثيراً في الأنظمة السياسية القائمة سواءً كان بالسلب أم بالإيجاب، إذ أدَّى نظام الأغلبية إلى استقرار حكومي في أغلب الأحيان، لكنَّه بالمقابل دفع باتجاه انقسام الرأي العام بين حزبين رئيسين يهيمنان على الساحة السياسية في الدول التي يطبق فيها، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكان من نتائجه أن فكَّرت بعض الدول بنظام بديل يقلِّل من هيمنة الأحزاب الكبيرة، ويحافظ على أصوات الأحزاب الصغيرة التي كانت تهدر في نظام الأغلبية، وتحفظ حقوق الأقليات، فاعتمدت نظام التمثيل النسبي الذي يتوافق مع المجتمعات التعددية، والتي تعاني من انقسامات وصراعات داخل مجتمعاتها، لكن نظام التمثيل النسبي لم يخلُ هو الآخر من العيوب بعد أن نتج عنه حكومات ائتلافية ضعيفة في كثير من الأحيان، وضعف المعارضة البرلمانية، ونتيجة لذلك فكَّرت بعض الدول بالنظام المختلط الذي يمزج بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، ولما كان الوضع السياسي والاجتماعي يتطلَّب إشراك معظم المكونات في العملية السياسية الناشئة؛ لتحقيق الاستقرار السياسي، اعْتُمِدَ نظام التمثيل النسبي في العراق منذ الانتخابات الأولى التي جرى فيها انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية في كانون الثاني عام 2005، وحتى انتخابات 2018، قبل أن يُنْتَقَل إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول في انتخابات 2021.

القسم الرابع

النظم الانتخابية والمواثيق الدولية

إنَّ الحديث عن إصلاح التجربة الانتخابية في العراق لا بدَّ أن يكون مقترناً بتوضيح للعلاقة بين الانتخابات، والحق المشروع في المشاركة الانتخابية العادلة التي تضمن للناخبين والمرشحين حق المساهمة في العملية الانتخابية بعيداً عن الضغوط.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدأ صوت الحديث عن غياب الديمقراطية في العراق يعلو في الخارج، كما تكرَّرت الانتقادات لتزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان، والحرمان من المشاركة في اختيار ممثلين حقيقيين للشعب.

وكان موضوع التوصل إلى معالجة أممية مباشرة لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق صعباً بفعل عوامل إقليمية ودولية، الا أنَّ ذلك لم يمنع من توثيق الانتهاكات التي كانت تحدث في الداخل العراقي، والذي رافقه دعوات لإصلاح الأوضاع السياسية والقانونية في العراق[106].

ووَفْقاً للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقَّع عليه العراق قبل أكثر من نصف قرن كفلت العهود والمواثيق الدولية الحق لكل مواطن في المشاركة بإدارة الشؤون العامة في الدولة التي يتمتع بجنسيتها، سواءً بنفسه أم بطريق غير مباشر بانتخاب ممثليه بالتصويت، وكذلك في الترشيح لشغل المناصب العامة هو حق يُعدُّ من المسلمات في أيِّ نظام ديمقراطي، وأنَّ حماية هذا الحق مكفولة بنص المادة الخامسة والعشرين من العهد الدولي التي تقرِّره لكل مواطن رشيد من دون تمييز؛ بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب السياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو غير ذلك، كذلك ينصرف مفهوم

106. باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005: دراسة توثيقية وتحليلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص329.

هذه المادة من العهد الدولي إلى وجود تعارض بينها وبين الأنظمة السياسية التي لا تسمح بوجود أحزاب سياسية، أو تفرض وجود تجمع سياسى واحد ينفرد أو يكاد ينفرد بالحياة السياسية، أو حزب مسيطر يحافظ على استمرار ظروف معينة تسمح له قانوناً وعملاً باستمرار البقاء في الحكم[107].

وتتعارض هذه المادة مع النظم الانتخابية التي تعمل بنظام الأغلبية، والتي ترجّح كفَّة حزب أو حزبين سياسيين على الأحزاب الأخرى، وتهميش الأحزاب الصغيرة في الحياة السياسية؛ ممَّا دفع كثير من الدول إلى التفكير بالإصلاح والتوجُّه نحو العمل بنظام التمثيل النسبي أو النظام المختلط.

كما تضمَّنت المادة الخامسة والعشرون من العهد الدولي النص على دورية الانتخابات التي تُجْرَى بالاقتراع السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين بما ينصرف إلى مبدأ تداول السلطة. كذلك على الدولة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتمكين كل من له حق التصويت من الإدلاء بصوته بما في ذلك حق الأفراد في تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين في الحالات التي يؤخذ فيها بنظام التسجيل. هذا ومن المطلوب أيضاً إسناد مهمة مراقبة سلامة عملية الانتخاب إلى هيئة مستقلة لضمان اتمامها بحرية ونزاهة وسرية وَفْقاً للقانون المنظم لذلك، والذي يجب أن يتفق مع أهداف العهد الدولي وهو ما يعني حماية الناخبين من أي صورة من صور الضغط، أو الإفصاح عن تصويتهم، أو أي تدخل في عملية التصويت، كما لا بدَّ من تأمين صناديق الانتخاب، وأن يجرى فرز الأصوات في وجود المرشحين أو وكلائهم، ووقَّع العراق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 شباط 1969، ممَّا رتَّب عليه التزامات تجاه هذا العهد[108].

107. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
http//:wwwhuman-human.blogspot.com

108. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
http://wwwhuman-human.blogspot.com

وعلى الدول الموقعة على العهود والمواثيق الدولية أن تراعي ذلك عند صياغتها لدساتيرها ونظمها الانتخابية، وألَّا ترد في تلك الدساتير، أو قوانين أي مادة تتعارض مع تلك المواثيق والعهود؛ لتجنُّب الوقوع في إشكاليات قد يترتب عليها عدم الاعتراف بالانتخابات ونتائجها، وعدم التعامل في الأجهزة التنفيذية التي تفرزها.

القسم الخامس

الآليات الدستورية والقانونية لإصلاح النظام الانتخابي

لا يوجد نظام انتخابي خالٍ من العيوب، كما لا يوجد نظام انتخابي سيّئ بالكامل، وليس فيه عدد من المزايا، لذا تظهر الدعوات بين الحين والآخر لإصلاح النظام الانتخابي بالإبقاء على محاسنه وتلافي سيئاته، ولما كانت آليات الديمقراطية وبضمنها النظام الانتخابي تختلف من دولة إلى أخرى فإنَّ آليات إصلاح النظام الانتخابي تختلف هي الأخرى، فأحياناً تكون دستورية، وفي أحيان أخرى تكون قانونية.

1. الإصلاح عن طريق الدستور

تشكل النظم الانتخابية أحد الأسس المهمة جداً، والتي تؤثر في كيفية عمل نظام الحكم في بلد ما، ولم تجرِ العادة على التطرُّق لها في الدستور، بصفته المصدر الأعلى للقانون، ومواده تتميز بالثبات وتعديلها أمر صعب يحتاج إلى وقت طويل، إلا أنَّ ذلك التوجُّه بدأ يتغير في السنوات الأخيرة، ونرى اليوم بأنَّ عدداً من البلدان قد عمدت إلى إدراج تفاصيل تتعلق بالنظام الانتخابي في دساتيرها، أو في ملاحق لها. والنتيجة الأهم لذلك للعاملين على مسائل الإصلاح الانتخابي تكمن في أنَّ كلَّ ما يتطرق إليه الدستور يصبح تغييره أو تعديله أصعب بكثير ممَّا يترك للقوانين العادية، إذ عادةً ما يتطلب ذلك أغلبية خاصة من أصوات السلطلة التشريعية، أو استفتاءً عاماً أو وسائل أخرى مشابهة لإقراره، ممَّا يحصن تلك النظم من التلاعب بها وتعديلها بسهولة، وعلى سبيل المثال، ينص الدستور في جنوب إفريقيا على أنَّ النظام الانتخابي الخاص بانتخاب الجمعية الوطنية يجب أن يفرز نتائج نسبية بصورة عامة، وعليه فإنَّ خيارات الإصلاح تبقى محصورة ضمن نظم الانتخابات النسبية ما لم يُعدَّل الدستور[109].

109. ما هي وسائل الإصلاح والتعديل، شبكة المعرفة الانتخابية آيس:
http://aceproject.org

2. الإصلاح عن طريق النظام الانتخابي

يمكن الاستجابة إلى دعوات الإصلاح في النظام الانتخابي عبر تعديل قانون الانتخابات من دون الرجوع إلى الدستور، وفي العراق عُدِّل قانون الانتخابات بعد ضغوط شعبية وسياسية ليُعْمَل بنظام القائمة المفتوحة بدلاً من نظام القائمة المغلقة الذي كان معمولاً به عام 2005، قبل أن يُغَادر التمثيل النسبي بكل آلياته في انتخابات 2021 التي جرت بموجب نظام انتخابي جديد هو الصوت الواحد غير المتحول.

وما زالت تفاصيل النظام الانتخابي تُحدَّد على الأغلب عن طريق القوانين العادية، بما يمكن من تعديلها عن طريق الأغلبية البسيطة في الهيئة التشريعية. وقد يجعل ذلك من النظام الانتخابي أكثر مرونة وقابلية للاستجابة إلى المتغيرات في الرأي العام والمتطلبات السياسية، إلا أنَّه في الوقت نفسه ينطوي على خطورة تتمثَّل في تمكين أي أغلبية في البرلمان من القيام بتعديل النظام بصورة منفردة لما يفيد مصالحها السياسية، ويمكنها من البقاء في السلطة أطول مدَّة ممكنة[110]، ويُعدُّ الاستفتاء العام في إيطاليا سنة 1993، والذي أدَّى إلى تغيير النظام الانتخابي إلى نظام العضوية المختلطة، نقطة تحول تبعتها عديد من عمليات تغيير النظم الانتخابية حول العالم. وفي معظم الحالات انحصرت عملية التغيير في الجوانب الهامشية، كاعتماد معادلة جديدة لتوزيع المقاعد في المجلس المنتخب، أو بعض التعديل في توزيع الدوائر الانتخابية، أو اللجوء إلى رفع عدد الأعضاء المعينين في الهيئة التشريعية؛ إلا أنَّ (26) بلداً اتبعت المثال الإيطالي منذ ذلك الحين وإلى وقتنا هذا، وقامت بتغيير نظمها الانتخابية كلياً[111].

110. المصدر نفسه.

111. الميول الشائعة في إصلاح النظم الانتخابية، شبكة المعرفة الانتخابية آيس:
http://aceproject.org

ومن الضروري أن يعبِّر النظام الانتخابي عن الإرادة الحقيقية للناخبين، وليس مجرد آلية تدفع باتجاه بقاء الأحزاب المهيمنة في السلطة، وذلك لن يتم إلا عبر إصلاح النظام الانتخابي حتى يتمكن الناخب من إعطاء صوته لمرشحه الحقيقي، ويتبيَّن ممَّا تقدَّم أنَّ الآليات المتبعة لإصلاح النظام الانتخابي يجب أن تكون نتيجتها الآتية:

1. الإسهام في تمثيل عادل لمختلف القوى السياسية، سواءً كانت داخل العملية السياسية أم خارجها.

2. إعداد سجلات الناخبين بصورة متقنة بالاعتماد على تعداد سكاني دقيق، مع حملات تثقيفية للناخبين بضرورة الاشتراك في الانتخابات، واختيار ممثليهم في مجلس النواب.

3. منح حق الترشيح لكل مواطني الدولة من دون أي تمييز، أو إقصاء لأي فئة بما يتفق مع العهود والمواثيق الدولية، ويتفق مع النصوص الدستورية.

4. العدالة في الحملات الانتخابية، وعدم السماح باستخدام موارد الدولة، ودور العبادة والرموز الدينية في الحملات الانتخابية حتى لا تزيد فرصة الفوز لأحد المرشحين على حساب الآخرين.

5. تفعيل دور فرق المراقبة المحلية والدولية لرصد العملية الانتخابية من ساعة انطلاقتها في محطات الاقتراع، وحتى العد والفرز وإعلان النتائج.

6. منح المعترضين على نتائج الانتخابات الحق في تقديم الطعون إلى المحاكم المختصة، أو الجهة المشرفة على الانتخابات.

القسم السادس

تحولات النظام الانتخابي في العراق (2005–2021)

شهد العراق ثلاثة أنواع للدوائر الانتخابية ضمن نظامين انتخابيين هما التمثيل النسبي والصوت الواحد غير المتحوِّل منذ أول انتخابات شهدتها البلاد، وهي انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في 30 كانون الثاني 2005، وحتى الانتخابات النيابية التي جرت في 10 تشرين الأول 2021، وهي الدائرة الواحدة على مستوى الدولة، والدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات، والدوائر الانتخابية المتعددة.

أولاً: نظام التمثيل النسبي بالدائرة الواحدة

لعلَّ أول أمر يُلْتَفَت له عند انتقال أي دولة إلى الديمقراطية هو الانتخاب الذي لا يمكن أن يجري من دون وجود نظام انتخابي متلائم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة.

والنظام الانتخابي بدوره لا يعمل من دون وجود دائرة، أو دوائر انتخابية لها معالم وحدود جغرافية وإدارية واضحة يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم ضمنها، ليتسنَّى لجميع السكان المؤهلين فرصة الإدلاء بأصواتهم بما يتناسب مع القوة التصويتية لكل منطقة، أي: إنَّ الدائرة الانتخابية تمثِّل وحدة انتخابية قائمة بنفسها يمكن للأفراد المسجَّلين في جدول رقمها الانتخابي التصويت لمن يريدون من المرشحين، فلا يمكن للعملية الانتخابية أن تتم دون وجود دائرة انتخابية أو أكثر.

وارتأى واضعو أول نظام انتخابي في العراق أنَّ التمثيل النسبي القائم على أساس عدِّ البلاد جميعها دائرة انتخابية واحدة هو الأنسب لدولة متحولة إلى الديمقراطية حديثاً، وفعلاً جرت انتخابات 30 كانون الثاني 2005 وَفْقاً لهذه

الآلية التي حقَّقت نجاحاً مقبولاً لأول انتخابات تشهدها البلاد.

واعْتُمِدَ نظام الدائرة الواحدة في انتخابات الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005 لمبررات عديدة أهمها عدم وجود تعداد سكاني دقيق، ومنح مكونات المجتمع العراقي كلها فرصة أكبر للتمثيل. ونص الأمر رقم (96) الصادر عن «سلطة الائتلاف» في حَزيران 2004 على عدِّ العراق دائرة انتخابية واحدة بدلاً من تقسيمه إلى دوائر انتخابية متعددة على أساس الأقاليم والمحافظات، لانتخاب (275) عضو هم أعضاء الجمعية الوطنية؛ إذ يُعدُّ تقسيم العراق في ذلك الحين إلى دوائر انتخابية متعددة أمراً صعباً؛ لعدم وجود بيانات إحصائية، أو اتفاقات سياسية بشأن حدود الدوائر الانتخابية، وشارك في تلك الانتخابات مختلف القوى والكيانات السياسية التي كانت فاعلة على الساحة السياسية في العراق، والتي نظمت عملها بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (97) لعام 2004 الذي مثَّل أول قانون للأحزاب في العراق بعد عام 2003، ووضع الأطر العامة لعملها، فانتظمت تلك القوى والأحزاب في قوائم انتخابية عكست التحول الذي شهده العراق على الصعيد السياسي[112].

احتوى النظام الانتخابي –الذي اعتمد على التمثيل النسبي ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة– التنوُّع الواسع الذي كان يشهده العراق في مختلف المجالات، وحاول أن يعطي أكبر قدر من الشراكة الحقيقية في العملية السياسية عن طريق عدم إهمال أي صوت من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح المرشحين في القوائم الانتخابية، وأيدت الأمم المتحدة خيار الدائرة الانتخابية الواحدة حين عدَّت أنَّ هذا الاختيار يمكِّن الجماعات التي تتوزع على مناطق جغرافية متفرقة أن تصوِّت بصورة مجتمعة، كما منح النظام الانتخابي النساء نسبة (25%) من قوائم المرشحين، وعُدَّتِ النسبة خطوةً جريئةً على طريق التحول الديمقراطي، وإن كانت

112. عبدالعزيز عليوي العيساويّ، نظام انتخاب مجلس النواب العراقي: النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص92-90.

بعيدة عن النسبة الحقيقية للنساء في العراق[113].

ومع قدرة نظام التمثيل النسبي بالدائرة الواحدة على تقليل هدر الأصوات، وتمثيل الجماعات الصغيرة المنتشرة أفقياً في مختلف أرجاء الدولة، إلا أنَّه تعرَّض للانتقاد -أيضاً-؛ لتسبُّبه بتضخُّم تمثيل بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى، ممَّا دفع للتفكير بتصغير حجم الدائرة الانتخابية لتكون على مستوى المحافظة.

ثانياً: **نظام التمثيل النسبي بالدوائر على مستوى المحافظات**

بعد الضغوط والمطالبات بانتقال العراق من الدائرة الواحدة على مستوى الدولة، إلى الدوائر المتعددة على صعيد المحافظات، بعد انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في 30 كانون الثاني 2005، كان ذلك بالفعل وطُبِّقَ في انتخابات مجلس النواب في 15 كانون الأول 2005، وهي الانتخابات الأولى التي جرت بعد التصويت على الدستور الدائم.

وصدر في العراق قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 بدلاً عن الأمر السابق رقم (96) لسنة 2004 الصادر عن «سلطة الائتلاف المؤقتة». وأشار القانون في المادة (15– أولاً) منه إلى عدِّ كل محافظة دائرة انتخابية وَفْقاً للحدود الرسمية، ويخصص لها عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين بالمحافظة في انتخابات 30 كانون الثاني 2005. وجاء في الأسباب الموجبة لإصداره «باعتماد نظام انتخابي يكون أكثر تمثيلاً للناخبين، وهو نظام الدوائر المتعددة مع عدم إهمال ميزة الدائرة الواحدة»، وحُدِّدَ عدد مقاعد مجلس النواب بـ(275) مقعد، خُصِّصَ (230) مقعد منها للمحافظات و(45) مقعداً تعويضياً، وقُسِّمَ العراق وَفْقاً للقانون على (18) دائرة انتخابية وهو عدد المحافظات العراقية.

113. المصدر نفسه، ص96.

وانتقد بعضهم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية على مستوى المحافظات؛ لأنَّه لم يعتمد على التعداد السكاني الدقيق الواجب إجراؤه قبل أي انتخابات لمعرفة سكان كل محافظة وعدد الناخبين فيها، ومنحها عدد من المرشحين يتناسب مع حجم سكانها، لكن عدَّ بعضهم الآخر العمل بالدوائر الانتخابية أمراً إيجابياً؛ لأنَّه تجاوز عدِّ العراق دائرة انتخابية واحدة من ناحية الترشيح والتصويت واحتساب الأصوات التي أخذ بها الأمر رقم (96) لسنة 2004، وطُبِّقَت في انتخابات 30 كانون الثاني 2005، وحاول تقسيم الدوار الانتخابية الاقتراب من الواقع العراقي، كما مثَّل محاولة لتجاوز إشكالية عدم تمثيل بعض المحافظات أو قلتها في السلطة التشريعية، كما حدث في انتخابات الجمعية الوطنية، والذي قد يضعف ثقة الناخب بالعملية السياسية وشرعية نتائج الانتخابات في حال عدم فوز أي من مرشحي منطقته في الانتخابات، ممَّا قد يؤدِّي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، لذا عدَّ القانون الجديد كل محافظة دائرة انتخابية، وخصَّص عدد من المقاعد يوازي عدد سكانها، وهو أمر يمكن أن يساعد على حل الإشكالية السابقة.

واستمر العمل بنظام التمثيل النسبي ذو الدوائر على مستوى المحافظات في انتخابات مجلس النواب (2010 و2014 و2018)، ورافق ذلك كثير من الجدل، لا سيَّما بعد انتخابات 2014 التي طبقت فيها آلية «سانت ليغو» المعدَّلة على الطريقة العراقية التي اتهمت بمحاباة القوى السياسية الكبيرة على حساب الصغيرة والمستقلين.

ودافع مؤيدو الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات عن هذه الآلية عن طريق وصفهم لها بأنَّها تتلاءَم أكثر مع التوافقية التي اعتمدت في العراق بعد 2003، وكذلك مراعاتها لحصول القوى المشاركة في الانتخابات على عدد من المقاعد يتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها، في حين اتهم المعارضون نظام التمثيل النسبي بهذه الآلية بتمكين أحزاب سياسية دون غيرها، وقطع الطريق على

وصول الأحزاب الناشئة والمستقلين إلى مجلس النواب، وهو ما دفع إلى انتقال الاعتراضات من أروقة السياسة إلى الأوساط الشعبية التي بدأ طيف منها يطالب مطالبة مباشرة بتقسيم المحافظات إلى دوائر متعددة بعد احتجاجات 2019.

ثالثاً: **الانتقال إلى الدوائر المتعددة**

لم يكنِ الانتقال من الدائرة الواحدة على مستوى المحافظة إلى الدوائر المتعددة أمراً سهلاً في ظل وجود ظروف معقدة ومشكلات متراكمة يتعلق بعضها بالانتخابات بصورة مباشرة، ويرتبط بعضهم الآخر بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد في عقدين من التحول الديمقراطي، إذ كان هناك مَن يؤيِّد تحوُّل العراق إلى الدوائر الانتخابية المتعددة لوجود اعتقاد بأنَّ هذا التعدُّد يمكن أن يضمن «حق الاقتراع المتساوي» لجميع الناخبين الذين سيجدون أنَّ دوائرهم الانتخابية تصل إلى مناطقهم الصغيرة، ممَّا يدفعهم للتصويت، واختيار ممثلين حقيقيين لهم، في حين يرى المعارضون لتعدُّد الدوائر الانتخابية في هذه الآلية أمر فيه قدر كبير من المجازفة؛ لأنَّه غير مجرب سابقاً، فضلاً عن قدرة الدوائر المتعددة على تعزيز نفوذ الزعامات المحلية، وخصوصاً القبلية منها. وفي ظل هذا الجدل، وفي أشهر قليلة بعد احتجاجات تشرين الأول 2019، وجد العراق نفسه ذاهباً باتجاه تعدُّد الدوائر الانتخابية التي ثبتت في قانون الانتخابات، بصيغة اختلفت عمَّا طالب به المتظاهرون، كما أنَّها لم تتسق مع ما تريده أحزاب السلطة، ولم تكن مرضية للمختصين والمراقبين، ممَّا أنتج آلية انتخاب جديدة صيغت توافقياً، وعلى عجالة لتلائم المرحلة التي ولدت فيها، من دون أن تنال رضى الجميع، على الأقل المهتمين بها.

وبعد الجدل الكبير الذي أُثِيرَ نهاية عام 2019 بشأن صورة قانون الانتخابات، حظي هذا الموضوع باهتمام سياسي وشعبي واسع، وجرى عرض عدد من المقترحات أبرزها:

1. مقترح رئاسة الجمهورية (دائرة انتخابية للقضاء مع انتخاب فردي).
2. ساحات الاحتجاج (دائرة انتخابية لكل عضو بالبرلمان مع انتخاب فردي).
3. اللجنة القانونية (مقترحات عديدة).
4. دعت الحكومة السابقة برئاسة عادل عبدالمهدي إلى (دائرة انتخابية لكل محافظة).
5. مشروع القانون الذي صوَّت عليه مجلس النواب في كانون الأول 2019 (دوائر متعددة من دون توضيح حدودها).

يوضح الجدول رقم (6) توضيحاً مفصلاً المقترحات التي قُدِّمَت:

جدول رقم (6): توضيح للمقترحات التي عُرِضت للدوائر الانتخابية

جهة تقديم مشروع القانون	نوع الدائرة الانتخابية	صورة الترشيح	نوع النظام الانتخابي
رئاسة الجمهورية	دائرة انتخابية لكل قضاء	فردي	الصوت الواحد غير المتحول
ساحات الاحتجاج	دائرة انتخابية لكل عضو بمجلس النواب	فردي	نظام الأغلبية

جهة تقديم مشروع القانون	نوع الدائرة الانتخابية	صورة الترشيح	نوع النظام الانتخابي
اللجنة القانونية	مقترحات عديدة تضمن أنواع للدائرة الانتخابية عديدة: الدوائر الانتخابية الصغيرة، أو الإبقاء على كل محافظة دائرة انتخابية	فردي أو بالقائمة	نظام الأغلبية أو التمثيل النسبي
مجلس الوزراء السابق برئاسة عادل عبدالمهدي	دائرة انتخابية لكل محافظة	فردي وبالقائمة	النظام المختلط
مشروع القانون الذي صوَّت عليه مجلس النواب	دوائر متعددة	فردي	الصوت الواحد غير المتحول

الجدول من إعداد الباحث

وحسم الجدل بعد أن صوَّت مجلس النواب على قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 الذي قسَّم المحافظات على دوائر انتخابية متعددة، بعدد كوتا النساء في كل محافظة، ولكل دائرة انتخابية بين (3 و5) مقاعد، وجرت انتخابات 2021 بموجب هذا القانون.

القسم السابع

تحديات انتقال العراق إلى الصوت الواحد غير المتحول

مع وجود بعض النقط الإيجابية التي تسجِّل للدوائر المتعددة التي جاء بها نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي طُبِّقَ في انتخابات 2021، مثل:

1. تمكين الناخبين من التعبير عن خياراتهم التفضيلية بين مرشحي الحزب الواحد.

2. قدرة الناخبين على الاختيار بين المرشحين الذين يُعْتَقَد أنَّهم الأفضل في الدائرة لانتخابية.

3. تحفيز البرلمانيين للبقاء على تواصل وثيق مع الناخبين، وبذلك جذبهم للاهتمام أكثر بالشؤون السياسية.

4. منح فرصة للمستقلين والأحزاب الصغيرة للوصول إلى البرلمان.

إلا أنَّ ذلك لا يمنع وجود **تحديات** عديدة تواجه التطبيق الأول لنظام الصوت الواحد غير المتحوَّل من بينها:

1. تشتيت الدوائر الانتخابية

تُعرَّف الدائرة الانتخابية بأنَّها كتلة جغرافية واضحة المعالم تضم عدد محدد من الناخبين، وبالعودة إلى مفهوم الكتلة فإنَّها أينما كانت، وأياً كانت صورتها، فهي عبارة عن جسم واحد غير مجزَّأ، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه الدائرة الانتخابية التي يجب أن تحافظ على تماسكها الجغرافي، لا أن تُدْمَج منطقتين غير متجاورتين ضمن دائرة انتخابية واحدة، أو اقتطاع جزء من دائرة انتخابية وإلحاقه بأخرى غير مجاورة؛ لأنَّ هذا يعني تشتيتاً للدوائر الانتخابية، كما حدث في الولايات المتحدة الأميركية

(الجيريماندر) مطلع القرن التاسع عشر حين جرى اقتطاع مناطق من دوائر انتخابية وإلحاقها بأخرى بعيدة؛ لضمان فوز أحزاب محددة، قبل أن يُلْغَى هذا الأمر لاحقاً، وتوجد خشية من تكرار ذلك في العراق؛ لأنَّه يشتِّت الناخبين الذين لن يتمكنوا من فهم هذا التقسيم بسهولة، فضلاً عن احتمال حدوث مشكلات مناطقية في حال حاز الجزء الشرقي من المحافظة مثلاً على جميع المقاعد، ولم ينلِ الجزء الغربي شيء منها، مع أنَّهما ضمن ذات الدائرة الانتخابية.

2. المقاطعة

شهدت انتخابات 2021 مقاطعة نحو (46%) من الناخبين، وعن طريق متابعة خطاب الداعين إلى المقاطعة اتضح أنَّهم فئتان، الأولى تضم المتذمرين الذين يشعرون بعدم الرضى عن الأجواء التي تسبق الانتخابات، وهؤلاء تأثيرهم أقل؛ لأنَّهم –غالباً– أفراد يعتمدون على قدراتهم الشخصية لنشر دعوات المقاطعة، أمَّا الفئة الثانية –وهي الأكثر تأثيراً؛ بسبب قوة أدواتها– فتتمثَّل بعناصر منظمة استغلت وسائل التواصل الاجتماعي للدعوة للمقاطعة؛ لفسح المجال للجمهور المؤدلج ليكون حاضراً ومؤثراً في يوم الاقتراع.

3. التصويت العشوائي

تكاد تكون نسبة مهمة من الناخبين تمثِّل فئة المحايدين الذين لا ينتمون ولا يؤيدون طرف سياسي، وقد يكون كثير منهم لا يحسم أمر ذهابه للانتخابات من عدمه حتى اللحظات الأخيرة، وحتى في حال ذهابهم لأسباب تتعلق بدعوة من قريب، أو مجاملة صديق، أو غير ذلك من الأسباب، فإنَّ تصويتهم يكون عشوائياً من دون دراية مسبقة بالمرشحين وبرامجهم، وقد يمنحون أصواتهم لمرشح لا يحتاج لها؛ لأنَّه تخطَّى عتبة الفوز، أو يصوِّتون لمرشح فرص فوزه ضعيفة، وهنا يتسبَّب التصويت العشوائي في وصول مرشحين للسلطة التشريعية لا يمثِّلون دوائرهم

الانتخابية تمثيلاً حقيقياً.

4. صعود النواب الآحاد

وفَّر صغر حجم الدائرة الانتخابية فرصةً وإن كان على نطاق محدود للمستقلين المعروفين في مناطقهم الانتخابية للفوز بمقاعد برلمانية من دون أن يكونوا ضمن كتل حزبية، وهذه الحالة وإن كانت تمثِّل نقطة إيجابية من حيث تغيير الوجوه، والتقليل من سطوة القوى التقليدية، إلا أنَّها من جانب آخر قد تمثِّل سبباً لكَثرة الجدل والخلاف والتعطيل للرقابة والتشريع داخل مجلس النواب.

5. صعوبة تشكيل الحكومة

مع إيجابية وديمقراطية وصول قوى متنوعة إلى مجلس النواب، إلا أنَّ وصول بعض القوى الجديدة للبرلمان الذي حدث بعد انتخابات 2021 تسبَّب بمزيد من التعقيد في مفاوضات تشكيل الحكومة، التي لم تنبثق إلا بعد مرور عام على الانتخابات بعد مخاض عسير رافقه انسداد سياسي وُصِفَ من بعضهم بأنَّه غير مسبوق.

القسم الثامن

نماذج للانتقال من نظام انتخابي إلى آخر

توضِّح الجداول اللاحقة في هذا القسم أنَّ كثيراً من الدول قامت بإجراء تغييرات في صورة نظمها الانتخابية، وفي أحيان كثيرة الانتقال من نظام انتخابي إلى آخر مختلف تماماً.

اتجهت معظم الدول التي قامت بتغيير نظمها الانتخابية نحو مزيدٍ من النسبية فيها، وذلك إمَّا بإضافة عنصر نسبي إلى نظام الأغلبية، معتمدة نظاماً مختلطاً، وإمَّا باستبدال كامل للنظام القديم بنظام القائمة النسبية. أمَّا التحوُّل الأكثر شيوعاً فكان بالانتقال من نظام النسبية أو الأغلبية إلى النظام مختلط، إذ نادراً ما نجد أمثلة حول انتقال بالاتجاه المعاكس[114].

وتُعدُّ (اليابان، وروسيا، وأوكرانيا، ومدغشقر، وتايلاند، ونيوزلندا، والمكسيك، والفلبين، وليسوتو، وموناكو) من الدول التي غادرت نظمها الانتخابية السابقة، وتوجَّهت نحو النظام الانتخابي المختلط سواءً كان بالعضوية المختلط أم متوازي.

جدول رقم (7): دول انتقلت إلى النظام الانتخابي المختلط

اسم الدولة	النظام الانتخابي السابق	النظام المختلط الذي انتقلت إليه
اليابان	الصوت الواحد غير المتحول	المختلط/ المتوازي
مدغشقر	التمثيل النسبي	المختلط/ العضوية المختلطة
روسيا	الأغلبية	المختلط/ المتوازي
أوكرانيا	الأغلبية	المختلط/ المتوازي

114. الميول الشائعة في إصلاح النظم الانتخابية، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

اسم الدولة	النظام الانتخابي السابق	النظام المختلط الذي انتقلت إليه
تايلاند	الأغلبية	المختلط/ المتوازي
نيوزلندا	الأغلبية	المختلط/ العضوية المختلطة
المكسيك	التمثيل النسبي	المختلط/ العضوية المختلطة
موناكو	الأغلبية	المختلط/ المتوازي
ليسوتو	الأغلبية	المختلط/ العضوية المختلطة
الفلبين	الأغلبية	المختلط/ المتوازي

من إعداد الباحث (بالاعتماد على بيانات شبكة آيس للمعرفة الانتخابية)

ويُشير تمسُّك الدول التي انتقلت إلى النظام الانتخابي المختلط بهذا النظام إلى أنَّ التحوُّل نحو وجود نوعين من الانتخاب في عملية انتخابية واحدة يُعدُّ طريقاً للخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي التي تصيب بعض الدول؛ لأنَّ هذه الآلية قادرة على احتواء أكبر عدد من المختلفين عن طريق المزج بين الأغلبية والتمثيل النسبي ضمن النظام الانتخابي المختلط.

انتقلت دول أخرى مثل: (جنوب إفريقيا، وسيراليون، ومولدافيا، ورواندا) من نظمها الانتخابية السابقة التي تندرج ضمن نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي. ويُعدُّ هذا الانتقال طبيعياً؛ لأنَّ التمثيل النسبي ابتُكِرَ من الأساس لتلافي العيوب التي كانت تسجل على نظام الأغلبية، وربما أبرزها التسبُّب في هدر عدد كبير من الأصوات.

جدول رقم (8): دول انتقلت إلى نظام التمثيل النسبي

اسم الدولة	النظام الانتخابي السابق	النظام الانتخابي الذي انتقلت إليه
جنوب افريقيا	الأغلبية	التمثيل النسبي
سيراليون	الأغلبية	التمثيل النسبي
مولدافيا	الأغلبية	التمثيل النسبي
رواندا	الأغلبية	التمثيل النسبي

من إعداد الباحث (بالاعتماد على بيانات شبكة آيس للمعرفة الانتخابية)

إنَّ الانتقال من الأغلبية إلى التمثيل النسبي لم يكن الطريق الذي سارت فيه جميع الدول، إذ إنَّ بعضها اختار لنفسه الانتقال إلى نظم انتخابية أخرى، مثل: فيجي وأفغانستان، وبرمودا، ومنغوليا، وبابوا غينيا الجديدة.

جدول رقم (9): التحوُّلات الأخرى في النظم الانتخابية

اسم الدولة	النظام الانتخابي السابق	النظام الانتخابي الذي انتقلت إليه
فيجي	الأغلبية	الصوت البديل
أفغانستان	الأغلبية	الصوت الواحد غير المتحول
برمودا	الانتخاب الكتلوي	الأغلبية
بابوا غينيا الجديدة	الأغلبية	الصوت البديل
منغوليا	الانتخاب الكتلوي	الأغلبية

من إعداد الباحث (بالاعتماد على بيانات شبكة آيس للمعرفة الانتخابية)

لا يمثّل ما ذُكِرَ في الجداول الثلاثة الأخيرة السابقة جميع حالات التحول من نظام انتخابي إلى آخر، كما أنَّه ليس انتقالاً مثالياً، بل يُعدُّ محاولة للتخلُّص من عيوب النظم الانتخابية السابقة، وأردنا عن طريقه أيضاً الإشارة إلى أنَّ معظم حالات التحول ذهبت باتجاه النظام الانتخابي المختلط ومن بينها التجربة اليابانية التي حقَّقت نجاحاً واضحاً بعد الانتقال من نظام الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام المختلط.

القسم التاسع

النظام الانتخابي الياباني: الانتقال من الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام المختلط

اتخذت بعض الدول من النظام المتوازي سبيلاً لمعالجة الفساد في النظام الانتخابي، وهو ما حدث في اليابان بعد عام 1993 نتيجة للانشقاق الذي حصل داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي سيطر على الحكم لسنوات طويلة وخسر على إثره سيطرته على البرلمان الياباني في الانتخابات التي أعقبت ذلك العام بعد إصلاح النظام الانتخابي السابق، والذي كان مصدراً للفساد بنظر اليابانيين، والأساس الذي يستند عليه الحزب الليبرالي الديمقراطي للسيطرة على الحكم، وجرت العادة في ظل النظام الانتخابي القديم القائم وهو نظام الصوت الواحد غير المتحوّل* على انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (511) عضو في (129) دائرة انتخابية تنتخب كل منها عدداً من الممثلين يتراوح بين ممثل واحد وستة ممثلين، وعُمِلَ بذلك منذ العام 1947[115].

وفي نظام الصوت الواحد غير المتحول يكون لكل ناخب صوت واحد، في دائرة انتخابية متعددة المقاعد، ولا يحق للناخب أن يصوت لأكثر من مرشح واحد، ويفوز من ينال العدد الأعلى من الأصوات، ومن محاسن هذا النظام أنَّه قادر على تسهيل تمثيل الأقليات، واستخدم هذا النظام في الأردن، وساهم في وصول عدد كبير من المرشحين غير الموالين للنظام الملكي، وعلى مدى خمسة وأربعين عاماً من تجربة هذا النظام في اليابان فقد أوصل إلى حزب واحد ونظام مهيمن، وأيضاً من حسنات هذا النظام أنَّه سهل الاستعمال وسهل الاحتساب، ومن سلبياته أنَّه كنظام «نصف نسبي» ما زال غير قادر على ضمان التناسب بين النتائج البرلمانية العامة وحجم الاقتراع، فالأطراف الصغيرة التي لا تتجاوز نسبتها العشرة بالمئة، فإنَّ

115. أندرو رينولدز وآخرون، المصدر نفسه، ص148

أصواتها توزَّع على دوائر عديدة، وقد لا تفوز بأي مقعد، في حين قد تفوز أطراف كبيرة بأغلبية المقاعد النيابية[116].

وتقسَّم اليابان –وَفْقاً لهذا النظام– على دوائر انتخابية واسعة ومهيَّأة لانتخاب نواب عديدة، ولكن الناخب لا يصوِّت سوى لمرشح واحد، وتُوزَّع المقاعد بعدها عن طريق الأغلبية[117].

ولتوضيح ذلك نفترض أنَّ دائرة انتخابية فيها خمسة مرشحين ومخصَّص لها ثلاثة مقاعد وعدد الأصوات الصحيحة المعطاة فيها بلغ (100) ألف صوت، وكانت النتائج على النحو الآتي:

المرشح أ	35000 صوت
المرشح ب	30000 صوت
المرشح ح	20000 صوت
المرشح د	10000 صوت
المرشح هـ	5000 صوت

فتوزَّع المقاعد الثلاثة على المرشحين (أ، ب، ح)؛ لأنَّهم حصلوا على أصوات أكثر من المرشحين الآخرين، أمَّا الأصوات المتبقية وهي المرشح (د) (10000) صوت، و(هـ) (5000) صوت، ومجموعها (15000) صوت، فإنَّها بقيت ولا يحصل المرشحين (د، هـ) على مقاعد في تلك الدائرة الانتخابية.

116. عصام نعمة إسماعيل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص442.
117. صالح جواد كاظم وعلي غالب العانيّ، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص57.

يُعدُّ النظام الانتخابي الياباني نظاماً مختلطاً؛ لأنَّه يجعل الدائرة الانتخابية واسعة، وفيها مقاعد عديدة نيابية، وبإمكان أي حزب أن يخوض الانتخابات في تلك المنطقة بمرشحين عديدين من دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون ترشيحهم عن طريق قائمة واحدة، وقد يكون عدد من هؤلاء المرشحين ضمن القائمة نفسها، وهنا نجد أنفسنا أمام قوائم حزبية مختلفة يرشِّح أعضاؤها أنفسهم بصورة منفردة، ووجود قائمة حزبية يعد القاعدة الملازمة لنظام التمثيل النسبي، غير أنَّ التصويت يكون فردياً، وتوزيع المقاعد يكون على أساس الأغلبية[118].

وبموجب النظام الانتخابي القديم فإنَّ كلَّ حزبٍ يأمل بالحصول على أكبر عدد من المقاعد، لذا يرشِّحُ كل حزب عدداً من المرشحين في كل دائرة انتخابية، ولزيادة التمثيل فإنَّ كلَّ حزبٍ يتبع الطرائق المناسبة ليحصل كل مرشح من مرشحيه على الحد الأدنى الذي يمكِّنه من الفوز بأحد المقاعد النيابية بدلاً من السماح لكل مرشح بالحصول على عدد كبير من الأصوات؛ لأنَّ حصول المرشح عن الحزب بعدد كبير من الأصوات يفوق العدد الكافي لفوزه بأحد المقاعد قد يضر بمصالح زملائه من مرشحي الحزب الحاصلين على عدد أقل من الأصوات؛ لأنَّ الأصوات غير الضرورية لمرشح (أ) مثلاً قد تمنع المرشح (و) وهو من الحزب نفسه من الفوز بمقعد آخر[119].

118.صالح جواد كاظم وعلي غالب العانيّ، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 58.
119.أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 148.

ويمكن توضيح ذلك عن طريق المثال الآتي:

لو افترضنا أنَّ دائرة انتخابية فيها خمسة مرشحين مخصَّص لها ثلاثة مقاعد وعدد الأصوات الصحيحة فيها كانت (100) ألف صوت، وكان فيها مرشحين من الحزب نفسه هما (أ) و (هـ) وكانت النتائج على النحو الآتي:

المرشح أ	45000 صوت
المرشح ب	25000 صوت
المرشح حـ	15000 صوت
المرشح د	10000 صوت
المرشح هـ	5000 صوت

فيكون الفوز بالمقاعد النيابية للمرشحين الثلاثة الأوائل (أ ، ب ، حـ) بعد حصولهم على أكبر عدد من الأصوات، ولم يحصل المرشحين (د ، هـ) على أي مقعد.

وبذلك يكون المرشح (أ) الذي حصل على عدد كبير من الأصوات يفوق العدد الذي يكفيه للحصول على مقعد في تلك الدائرة قد ساهم في حرمان المرشح (هـ) وهو من حزبه نفسه من الفوز بأي مقعد نيابي؛ لأنَّ المرشح كان (أ) كان يحتاج (30000) صوت فقط ليكون فائزاً أولاً في الدائرة الانتخابية.

(45000) «الأصوات التي حصل عليها المرشح أ» – (30000) «الأصوات التي يحتاجها المرشح أ» = (15000) صوت، لو أضيفت إلى المرشح (هـ) تكون النتيجة:

(5000) «الأصوات التي حصل المرشح هـ» + (15000) «فرق الأصوات التي يفترض الحصول عليها لو لم تذهب إلى المرشح أ» = (20000) صوت، وهذا العدد من الأصوات يمكن المرشح (هـ) من الفوز بالمقعد الثالث في الدائرة الانتخابية.

وبحلول التسعينيات من القرن الماضي، دفع السخط الشعبي ضد النظام الانتخابي القديم باتجاه إصلاحه، وأدَّى عجز الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عن الاتفاق حول مجموعة من الإصلاحات الانتخابية إلى انشقاق داخل الحزب أعطى سلطة للمعارضة، ممَّا مكَّن أحزاب المعارضة من الوصول إلى السلطة عام 1993، بعدها ظهرت الرغبة واضحة لدى الأوساط السياسية والشعبية لضرورة وجود حزبين كبيرين رئيسين يتناوبان بصورة مستمرة على الحكم على غرار الطريقة الأمريكية أو البريطانية، إذ رأى الداعون لتلك الفكرة أنَّ وجود حزبين رئيسين قد يمثِّل الحل الأمثل لخروج النظام السياسي الياباني من أزمته، ونتيجة لذلك ظهرت الدعوات لاعتماد نظام انتخابي يقوم على الدوائر الفردية، إلا أنَّ ممثلي الأحزاب الصغيرة المشتركة في الائتلاف الحكومي تخوَّفوا من أن يؤدِّي ذلك إلى إقصائهم من العملية السياسية، لذا عارضوا هذه الفكرة، وكانت نتيجة ذلك اعتماد النظام المتوازي المعمول به حالياً؛ لإيمانهم بقدرة هذا النظام على اختيار المرشحين الفائزين بناءً على نظامين انتخابيين مختلفين أحدهما، نظام التمثيل النسبي، والآخر نظام الأغلبية[120].

ويقوم النظام المتوازي الحالي في اليابان على نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي، إذ يدلي الناخب بصوت في كل منهما، ونظمت أول انتخابات بموجب هذا النظام عام 1996، وكان عدد المقاعد المنتخبة بالتمثيل النسبي بالقائمة (200) وزِّعت

120.عبدالعزيز عليوي العيساويّ، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي: النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص73.

على (11) دائرة انتخابية حصة كل منها بين (7) إلى (33) مقعد، في حين بلغ عدد المقاعد المنتخبة بنظام الأغلبية (300) مقعد، وأدَّت الجهود الرامية إلى الترشيد في عدد أعضاء البرلمان إلى خفض عدد مقاعد الانتخاب بالقائمة إلى (180) قبل انتخابات عام 2000 تنتخب في (11) دائرة انتخابية تتراوح حصة كل دائرة انتخابية بين (6) إلى (29) مقعداً. ولا يحتوي النظام المتوازي على أي آلية تعويضية لتحقيق التناسب بين عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب مع نسبة ما حصل عليه من أصوات الناخبين، وبذلك فإنَّ وجود عدد أكبر من المقاعد المخصصة للدوائر الفردية يزيد من حظوظ الأحزاب الكبيرة للحصول على أكبر عدد من المقاعد، وتسمح القوانين الانتخابية اليابانية للمرشحين بالترشح في الدوائر وفي القوائم في الوقت نفسه، ويقوم نظام القائمة النسبية على القائمة المغلقة، إلا أنَّ القانون يسمح للناخبين بالتأثير في ترتيب المرشحين داخل القوائم الانتخابية، كما يتيح للأحزاب حق تقديم القوائم الخاصة بمرشحيها وترتيبهم سواءً كان الانتخاب على مستوى القائمة أم الدائرة الفردية، وبعد إزالة المرشحين الفائزين في انتخابات الدوائر من تلك القوائم، يقوم الحزب بترتيب المرشحين (غير الفائزين في الدوائر الفردية) على قائمة التمثيل النسبي استناداً إلى النتائج التي حصلوا عليها في دوائرهم[121].

وجاءت النتائج الأولى للنظام الانتخابي الجديد مخيبة للآمال للقوى السياسية التي كانت تنتظر التغيير، وجرى ذلك في انتخابات عام 1996 بعد أن تمكَّن الحزب الليبرالي الديمقراطي من إعادة تأسيس وجوده في السلطة، في الوقت الذي عانت فيه أحزاب المعارضة من انقسامات أدَّت إلى تهميش وجودها، ممَّا تسبَّب بحالة من عدم الاستقرار السياسي والعودة إلى الوضع السابق لتعديل النظام الانتخابي، وحقَّق الحزب الليبرالي الديمقراطي فوزاً كبيراً، ولم يُقْتَرَب نحو نظام الحزبين المنشود، كما أدَّت طبيعة النظام المعقدة إلى تمكين مرشحي الحزب الخاسرين في

121. أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص200.

الانتخابات الفردية للفوز بمقاعد برلمانية عن طريق نظام القائمة، وفي كثير من الأحيان تمكَّن المرشح الثالث أو الرابع في الدائرة الفردية فضلاً عن المرشح الأول من الفوز بمقاعد برلمانية عن طريق القائمة، في حين يفشل المرشح الثاني والذي عادة ما يكون من أحزاب المعارضة في الحصول على أي مقعد في الانتخابات، وانخفض عدد المرشحين المتنافسين على كل مقعد من مقاعد الدوائر الفردية في انتخابات عام 2001 تلك الانتخابات التي لم تشهد أي تطبيق لنظام الحزبين، إذ كانت أحزاب المعارضة (ما عدا الحزب الشيوعي) منشقة ومشتتة، في حين انضم حزب الوسط (كوميتو) إلى الائتلاف الذي يقوده الحزب الليبرالي الديمقراطي.

جدول رقم (10): التنافس الحزبي في انتخابات اليابان 2001

الحزب	عدد الأصوات بالتمثيل النسبي	عدد الأصوات بالأغلبية
الحزب الديمقراطي التحرري	أكثر من 21 مليون	أكثر من 22 مليون
الحزب الديمقراطي لليابان	نحو 9 مليون	أكثر من 10 مليون
حزب كوميتو الجديد	أكثر من 8 مليون	أكثر من 3 مليون
الحزب الليبرالي	أكثر من 4 مليون	أكثر من 3 مليون
الحزب الشيوعي الياباني	أكثر من 4 مليون	أكثر من 3 مليون
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	أكثر من 3 مليون	أكثر من مليون
أحزاب أخرى	أكثر من 4 مليون	أكثر من مليون

عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي.

وجاءت نتائج الانتخابات التي أعقبت التعديل الانتخابي في اليابان لتؤكِّد أنَّ نتائج تعديل النظم الانتخابية وإصلاحها لا يمكن أن تظهر طهوراً سريعاً

ومباشراً، بل تحتاج إلى بعض الوقت، كما أشارت تلك النتائج إلى أنَّ إرساء نظام سياسي قائم على أساس وجود حزبين سياسيين كبيرين على الطريقة الأمريكية أمر يصعب تحقيقه في ظل وجود نظام التمثيل النسبي ضمن النظام الانتخابي الياباني المختلط، والذي يمهِّد الطريق للأحزاب الأخرى للوجود في الساحة السياسية[122].

إلا أنَّ تكرار التجربة للنظام المختلط في اليابان أشار إلى أنَّ الأحزاب الفائزة بدأت تقترب من بعضها شيئاً فشيئاً، ولم تعد هناك فجوة كبيرة تتيح لحزب واحد الانفراد بالسلطة، ومع تطوُّر التجربة الانتخابية أصبح هناك قدر من التوازن بين محاسن النظام الانتخابي المتوازي في اليابان وعيوبه، بل إنَّ إيجابيات النظام الانتخابي الحالي أصبحت أكثر من السلبيات، بخلاف نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي كان مطبقاً في اليابان، والذي تسبب بهيمنة واحد على سائر الأحزاب.

122. أندرو رينولدز وآخرون، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص150.

جدول رقم (11): محاسن النظام المتوازي في اليابان وعيوبه

المحاسن	العيوب
*قلل عدد الأصوات المهدورة	*لا يحقق التناسب بين عدد المقاعد وعدد الأصوات
*وفر فرصة لحصول الأحزاب الصغيرة على مقاعد	*فيه قدر من التعقيد
*أنهى حقبة الحزب المسيطر	*لم يحقق العدالة النسبية الكاملة
*الانعكاس الإيجابي على الواقع السياسي	
*حظي مقبولية سياسية وشعبية	
*يفسح المجال لتمثيل الأقليات	
*الحد من الانقسامات الحزبية	
*أدَّى إلى وجود نوعين من الممثلين	
*قلَّل من عمليات التلاعب والتزوير	

من إعداد الباحث

وما يميّز التجربة اليابانية وجود نوعين من الممثلين، النوع الأول وثيق الارتباط بقيادات الأحزاب ولا يمكن أن يحيد عن مركزية قراراتها لاحتياجه لتأثيرها؛ لمساعدته في الحملات الانتخابية ضمن مقاعد التمثيل النسبي، وبخلاف ذلك فإنَّ النوع الثاني منهم لا يعتمد كثيراً على قدرات الأحزاب، حتى وإن كان ضمن التنظيمات الحزبية؛

لأنَّ الترشيح هنا يكون في الدوائر الفردية التي تدفع المرشحين نحو بناء شبكة واسعة من المؤيدين عن طريق الوعود، أو تقديم الخدمات المحلية، وكذلك المشاركة في المناسبات اليسيرة، مثل تنظيم رحلات مجانية لطلاب المدارس، وإرسال باقة زهور في حال كان هناك احتفال، والعمل على منح الشباب فرص للعمل المؤقت، يضاف إلى ذلك الاهتمام بتنظيم العنصر النسوي ضمن مجموعات للتطوير والتدريب، وتهدف تلك الممارسات وغيرها للحصول على الأصوات في الدوائر الفردية.

وتُعدُّ العقود الثلاث التي أعقبت التحول السياسي على مستوى النظام الانتخابي الأهم للنظام السياسي الياباني الذي بدأ يشهد خروجاً نسبياً من سيطرة الحزب الواحد على السلطة، وانتقل إلى تعددية نسبية لم توصله إلى نظام الحزبين إلا أنَّها أبعدته عن فكرة سيطرة حزب واحد مهيمن، ففي عام 1993 فقد الحزب الديمقراطي الليبرالي المحافظ مؤقتاً السيطرة على أغلبية البرلمان، ومن ثَمَّ فقد السيطرة على الحكومة؛ لأنَّ بعض أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي انشقوا عن الحزب وشكَّلوا حزباً جديداً، وكان هذا حدثاً مهماً للغاية؛ لأنَّ هذا الحزب سيطر على الحكومة لما يقرب من (40) عاماً من دون انقطاع، وأعقب ذلك فترة طويلة من إعادة الاصطفاف السياسي بعد عام 1993، ومع أنَّ الحزب الديمقراطي الليبرالي استعاد السيطرة على الحكومة في عام 1994، نشأت عديد من الأحزاب السياسية الجديدة الصغيرة، ثم اختفت أو اندمجت مع أحزاب أخرى، في حين أنَّ بعض الأحزاب القائمة مثل: (الحزب الاشتراكي الياباني) أعاد تسمية نفسه في محاولة للتغيير، وكانت النتيجة الأهم هي فقدان الحزب الليبرالي الديمقراطي المؤقت

للسلطة، والتي كانت بمنزلة نجاح نسبي للإصلاحيين الذين تبنُّوا فكرة إنشاء نظام يوجد فيه حزبان رئيسان يتناوبان بانتظام على السلطة.

ونتيجة لذلك يمكن القول إنَّ النظام الانتخابي في اليابان هو الذي يصنع نجاح العمل السياسي أو فشله بعد أن أُجْبِرَتِ الأحزاب على التكيُّف مع طبيعة النظام الانتخابي وليس العكس، إذ كان يحمل اليابانيون نظام الصوت الواحد غير المتحول مسؤولية هيمنة الحزب الديمقراطي الليبرالي لمدة طويلة.

ووفْقاً لما تقدَّم فإنَّ النظام الانتخابي المختلط في اليابان قد أثَّر تأثيراً مباشراً في النظام السياسي ومثَّل مدخلاً للإصلاح الذي حال دون هيمنة حزب واحد على السلطة، ويمكن بيان ذلك عن طريق النقط الآتية:

1. خلَّص النظام المختلط المتوازي اليابانَ من تراكمات نظام الصوت الواحد المتحول الذي كان سبباً رئيساً في حالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها اليابان حتى عام 1993.

2. أنهى النظام المختلط فكرةَ الحزب المهيمن التي كان الحزب الديمقراطي الليبرالي يحاول فرضها تحت مظلة الديمقراطية والانتخابات.

3. تخلَّصتِ اليابان من الهدر الكبير في الأصوات في الدوائر الانتخابية، إذ كان بعض المرشحين فقط يفوز في الدائرة الانتخابية، في حين يهدر عدد كبير من الأصوات للمرشحين الذين لم يفوزوا، وهو ما عُولِجَ في النظام المختلط، وتحديداً في الجزء المتعلق بالانتخاب عن طريق التمثيل النسبي.

4. أصبح لدى اليابان نوعان من النواب، أحدهما يُنْتَخَب بالأغلبية والآخر بالتمثيل النسبي، ويحقِّق ذلك تمثيلاً أفضل في السلطة التشريعية، إذ يمكن للتمثيل النسبي تعويض الأحزاب التي لم تُمَثَّل عن طريق الأغلبية، ويقطع هذا الأمر الطريقَ

على هيمنة حزب واحد على السلطة.

5. أرغم النظام الانتخابي الأحزاب الكبيرة على التحالف مع أحزاب أخرى؛ لتشكيل حكومات ائتلافية، ويمثِّل ذلك صورة متقدِّمة للديمقراطية أفضل ممَّا كانت عليه اليابان سابقاً في عهد الحزب المهيمن.

6. اقتربت اليابان في التجارب الانتخابية الأخيرة من نظام الحزبين، وإن كانت الكفة تميل لسيطرة الحزب الديمقراطي الليبرالي، ففي انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت عام 2004 تمكَّنت أحزاب عديدة انضوت ضمن تحالف سُمِّيَ حينها «الحزب الديمقراطي الياباني» تمكَّنت من منافسة الحزب الليبرالي، إذ تمكَّن الحزبين من حصد أكثر (81%) من المقاعد، واستمر التنافس سنوات عديدة، ممَّا أسَّس لثقافة نظام الحزبين، وإن كانت لم تطبَّق تطبيقاً كاملاً كما في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا.

7. أدَّى وجود تناوب على الأغلبية في السلطة التشريعية إلى تحقيق قدر مقبول من التوازن الذي تضطر القوى الفاعلة على مراعاته أثناء التفاوض في القضايا الرئيسة التي تتطلب وجود تشريعات لتنتهي حقبة تحكم طرف سياسي واحد بكل ما يتعلق بالتشريع.

8. خلقت الاستقلالية التي يتمتع بها البرلمان الياباني توازناً إيجابياً مع السلطة التنفيذية، ممَّا أتاح مساحة واسعة للمراقبة والمحاسبة، وربما يضع ذلك تفسيراً لسهولة تغيير المسؤولين في اليابان.

9. أفرزت التجربة اليابانية نمطاً جديداً من التوافقية يحمل عدداً من سمات نظم الأغلبية، إذ تحرص التوافقية في اليابان على أن تكون ائتلافات بين نطاق محدود من الأحزاب، بخلاف دول أخرى تفرط في تحالفات السلطة؛ لأنَّ الهدف الأساسي للتجربة اليابانية هو الوصول بالنهاية إلى تحقيق نظام الحزبين.

القسم العاشر

النظام الانتخابي الأنسب للعراق بالاستفادة من التجربة اليابانية

لعلَّ أهم أُشِير إليه بعد انتخابات 2021 في العراق هو أنَّ نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي طُبِّقَ كآلية لتحويل الأصوات إلى مقاعد في تلك الانتخابات يصطدم بعقبات تجعل الاستمرار في تطبيقه أمراً عسيراً جداً، ويبقى احتمال هروب العراق من الدوائر المتعددة إلى النظام المختلط المتوازي قائماً؛ بحثاً عن الاستقرار السياسي حتى وإن كان نسبياً، كما حدث في اليابان الذي حقَّق (النظام المختلط المتوازي) فيها قدراً مقبولاً من التوازن، ممَّا يفسح المجال للتفكير بالاستفادة من التجربة اليابانية.

ويعتقد كثيرون أنَّ النظام الانتخابي المطبَّق في انتخابات 2021 يُعدُّ أحد أسباب الأزمة السياسية الخانقة التي ضربت العراق طَوَال عام امتدَّ بين إجراء العملية الانتخابية في تشرين الأول 2021 وتشكيل الحكومة في تشرين الأول 2022، ممَّا دفع للمطالبة بتغييره في ظل وجود عوامل عديدة شجَّعت على المضي في التفكير بتعديل قانون الانتخابات أو تغييره؛ ليكون متناسباً مع ظروف العراق السياسية والاجتماعية. ومن بين أهم الأسباب التي يمكن أن تفسح المجال للتغيير الآتي:

1. قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية عدد من فِقْرَات المادة (13) من قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 الذي جرت بموجبه انتخابات2021، ودعوتها مجلس النواب لتشريع نصوص بديلة، ممَّا يعني أنَّ المضي نحو إجراء انتخابات جديدة وَفْقاً لهذا القانون غير ممكن، وإنَّ تعديل القانون أصبح أمراً حتمياً.

2. الهدر في الأصوات الذي تسبَّب به نظام الصوت الواحد غير المتحوِّل فيما يتعلَّق بأصوات المرشحين الذين خسروا السباق الانتخابي في مناطقهم.

3. مغادرة كثير من الدول نظام الصوت الواحد غير المتحول؛ بسبب إجراءاته

ومخرجاته التي كثيراً ما تؤدِّي إلى عدم الاستقرار السياسي.

4. تشتيت بعض الدوائر الانتخابية خصوصاً تلك التي شهدت دمج مناطق غير متجاورة؛ ممَّا تسبَّب بإرباك الناخبين الذين لا يعرفون شيئاً عن مرشحي المناطق الأخرى التي دُمِجَت مع دائرتهم الانتخابية.

5. الاتهامات التي وُجِّهَت لنظام الصوت الواحد المتحول بالتسبُّب بالانسداد السياسي الذي شهدته البلاد بعد انتخابات 2021؛ لأنَّ مخرجاته لم تحقِّقِ التوازن السياسي المطلوب لتشكيل الحكومة ضمن المدة الدستورية.

6. وجود تجارب ناجحة لتحقيق الاستقرار السياسي بعد مغادرة الصوت الواحد غير المتحول كما هي الحال مع اليابان التي انتقلت إلى النظام المختلط، وحقَّقت قدراً مقبولاً من الاستقرار خلَّصها من الفوضى السياسية التي كانت تعيشها في حقبة حكم الحزب المهيمن.

وبناءً على ما ذُكِرَ من أسباب، فضلاً عن وجود رغبة سياسية لتغيير قانون الانتخابات أو تعديله، فإنَّ العراق يجد نفسه أمام ثلاثة خيارات سنذكرها مع احتمال تطبيقها من عدمه:

الأول: الصوت الواحد غير المتحول.. محنة الاستمرار

انقسم العراقيون بشأن نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي جرت بموجبه انتخابات 2021، والذي اعتمد تقسيم البلاد على دوائر انتخابية متعددة تساوي مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب، أي: (83) دائرة انتخابية، إذ يعتقد المدافعون عنه أنَّه يتمتَّع بقدر مقبول من الشفافية، خصوصاً بعد أن منح القوى الناشئة والمستقلين فرصة للوصول إلى السلطة التشريعية، في حين يتهمه المعارضون بالتسبُّب بالأزمة السياسية التي ضربت البلاد لأكثر من عام، والتي عرقلت التصويت على

رئيس الجمهورية، وتشكيل الحكومة، فضلاً عن انسحاب الكتلة الصدرية من مجلس النواب، وما أعقب ذلك من توتر على المستويين الشعبي والسياسي استمر حتى التوصل إلى اتفاق سياسي جرى بموجبه اختيار رئيس للجمهورية، والتصويت على الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني في تشرين الأول 2022.

ووجد نظام الصوت الواحد غير المتحول نفسه في محنة، إذ يصعب عليه الصمود في ظل وجود اعتراضات كبيرة على اختباره الأول، ودعوات معلنة للعودة بالعراق إلى الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظة، لكن تعديل قانون الانتخابات قد لا يكون سهلاً في ظل وجود أطراف سياسية مستفيدة من تعدد الدوائر الانتخابية.

مع كَثْرة المعترضين على نظام الصوات الواحد غير المتحول الذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب 2021، إلا أنَّ ذلك لا يلغي احتمال الإبقاء عليه في حال فتحت أبواب الحوار بين القوى السياسية والتيار الصدري، إذ يُعدُّ الأخير من أشد المتمسكين بآلية تقسيم العراق على دوائر انتخابية متعددة التي جاء بها هذا النظام.

بالمقابل، فإنَّ قضايا أخرى مثل الخشية من احتمال تجدد الانسداد السياسي، ووجود قوى سياسية معترضة على نظام الصوت الواحد غير المتحول ومتمسكة بضرورة تغييره أو تعديله، فضلاً عن إلغاء المحكمة الاتحادية بعض نصوصه، يمكن أن تسرّع حراك الذهاب باتجاه تعديل قانون الانتخابات أو سن نظام انتخابي جديد.

الثاني: العودة إلى التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو.. خيار معروض

لم يقتصرِ الأمر على رفض آلية الدوائر المتعددة التي جاء بها نظام الصوت الواحد غير المتحول في انتخابات 2021، بل بدأت بعض الأطراف بالمطالبة بضرورة الذهاب نحو خيارات أخرى بضمنها إعادة العمل بنظام التمثيل النسبي

القائم على أساس معادلة سانت ليغو في محاولة للتخلُّص من الآثار السلبية التي خلفها نظام الدوائر المتعددة والتي تسبَّبت بأكبر أزمة سياسية شهدها العراق منذ 2005.

ولم تخفِ بعض الأطراف رغبتها بالعودة إلى قانون الانتخابات الذي جرت بموجبه انتخابات 2018 والذي اعتمد آلية سانت ليغو (1.7)، وفي حال طُبِّقَ هذا القانون فإنَّ نتائج الانتخابات ستشهد تغييراً كبيراً. (للمزيد ينظر جدول رقم 13)

وفي حال طُبِّقَت هذه الآلية على نتائج انتخابات 2021 فإنَّ قوائم انتخابية حصدت مراتب متقدمة ستفقد نسبة مهمة من مقاعدها تتراوح بين مقعدين وعشرة مقاعد، في حي ستقفز قوى خاسرة إلى المراتب المتقدمة؛ لأنَّ الأمر مرتبط بمعادلة سانت ليغو، وليس بمَن يحصل على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية.

لا تعني الرغبة في العودة إلى التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو أنَّ الطريق سيكون سهلاً نحو ذلك، إذ يمكن للراغبين بتلك الآلية توظيف التمثيل البرلماني للحصول على أغلبية برلمانية داعمة لتشريع قانون يعيد العمل بالتمثيل النسبي، فضلاً عن الاستفادة من احتمال قبول معظم القوى السياسية الكبيرة به؛ لأنَّها جرَّبته سابقاً، واستفادت من نتائجه.

مقابل ذلك، قد تواجه دعوات العودة للتمثيل النسبي باعتراضات من التيار الصدري، وفئة من المحتجين، خصوصاً أولئك الذين ما زالوا يعتقدون أنَّ الحل يكمن في الذهاب إلى الدوائر الصغيرة، أي: دائرة انتخابية لكل عضو في مجلس النواب.

الثالث: نحو النظام المختلط.. على خطى اليابان

لم تَعُد أوضاع العراق تحتمل اعتماد أنماطاً لنظم انتخابية غير مضمونة النتائج لكَثْرة ما تسبَّبت به النظم الانتخابية غير المناسبة لأوضاع العراق من أزمات سياسية خانقة، ممَّا يدعو إلى التفكير بآليات انتخابية مجربة في دول أخرى، ونتج عنها نجاحات على صعيد الاستقرار السياسي.

وفي حال وصلت الأطراف السياسية المعنية بتمرير قانون الانتخابات إلى طريق مسدود بشأن الاحتمالين السابقين، فإنَّ هناك احتمالاً ثالثاً مناسباً لأوضاع العراق هو الذهاب نحو النظام الانتخابي المختلط الذي يمكن أن يقسِّم مقاعد مجلس النواب على نصفين، النصف الأول يُنْتَخَب بالدوائر الانتخابية كما جرى في انتخابات 2021 وهي طريقة مجربة استفادت منها أطراف محددة، والنصف الآخر بالتمثيل النسبي الذي يعتمد آلية سانت ليغو (1.7) وهي أيضاً مجربة وصبَّت نتائجها في مصلحة أطراف محددة، أي: إنَّنا سنكون أمام نظام انتخابي يمزج بين آليتين مجربتين، ومن ثَمَّ فإنَّ التوقُّع لن يكون صعباً، وكذلك المسائل الإجرائية لن تكون معقدة.

وفي حال تطبيق النظام المختلط الذي يعتمد الدوائر الانتخابية المتعددة لنصف المقاعد، والتمثيل النسبي للنصف الآخر فإنَّ التقديرات لعدد المقاعد وَفْقاً لما حصل عليه كل كيان سياسي من أصوات في انتخابات 2021 تشير إلى أنَّ العراق قد يشهد فوز تحالفين أو ثلاث تحالفات متقاربة من حيث عدد المقاعد، وهو ما سيؤدِّي -بالنتيجة وبتكرار التجربة- إلى ترسيخ «نظام التحالفين» على غرار نظام الحزبين في بريطانيا، وهو ما كانت تطمح إليه اليابان حين انتقلت من الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام الانتخابي المختلط (للمزيد ينظر جدول رقم 14).

وأمام هذ الاحتمال أيضا فرصٌ قد تتيح تطبيقه في العراق، ومن أبرزها:

1. وجود أغلبية برلمانية نجحت في اختيار رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، وهذا قد يساعد على تمرير هذا النظام في حال الاتفاق عليه.

2. قدرته على إرضاء المتمسكين بالدوائر المتعددة، وكذلك الداعين للعودة إلى التمثيل النسبي، عن طريق تقسيم مقاعد مجلس النواب على نصفين.

3. نجاح النظام المختلط المتوازي في دول مثل اليابان التي اعتمدته وغادرت نظام الصوت الواحد غير المتحول يمكن أن يكون سبباً دافعاً باتجاه اعتماده؛ لأنَّه ساهم مساهمةً كبيرةً في تحقيق قدر مقبول من الاستقرار السياسي في اليابان.

4. قدرة هذا النظام على تحقيق حالة متقدمة من الاستقرار السياسي والتقليل من وطأة تراكمات التوافقية، وذلك عن طريق التمهيد لدخول العراق إلى «نظام التحالفين» اللذين يتعاقبان على السلطة والمعارضة بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع والأغلبية البرلمانية.

بالمقابل، قد يواجه النظام المختلط تحديات تحول دون تطبيقه مثل احتمال تحفُّظ بعض القوى السياسية على النظام المختلط، وإصرار كل طرف على موقفه تجاه قانون الانتخابات، ممَّا قد يعرقل التفاهمات بشأن اعتماد نوع جديد من النظم الانتخابية.

ولما كانت فرص تطبيق النظام المختلط أكبر من التحديات، فضلاً عن الإيجابيات التي ظهرت على تطبيقه في اليابان، فإنَّ النظام الانتخابي المختلط بصورته المتوازي هو الأنسب للحالة العراقية في المرحلة الحالية، ويمكن تطبيقه في العراق على مراحل عديدة على النحو الآتي:

تطبيق النظام المختلط المتوازي في العراق

1. تقسم مقاعد مجلس النواب العراق على نوعين، أولهما يُنْتَخب بالأغلبية، والآخر عن طريق التمثيل النسبي.

2. يجري انتخاب (166) نائب عن طريق الأغلبية في الدوائر المتعددة وَفْقاً للتقسيم الحالي الذي جرت بموجبه انتخابات 2021 في (83) دائرة انتخابية على أساس مقعدين لكل دائرة انتخابية. ويمثِّل هذا التقسيم مرحلة انتقالية لحين إجراء تعداد سكاني في الدورة البرلمانية المقبلة ليجري بعدها تقسيم البلاد على (166) دائرة انتخابية يفوز في كل واحدة منها نائب واحد ليشعر الناخبون في هذا النوع من الانتخاب بأنَّهم كالناخبين البريطانيين لديم ممثلين محليين عن مناطقهم في مجلس النواب. ويضمن هذا الجزء من الانتخاب تمثيلاً لجميع أنحاء العراق وعن طريقه يمكن جبر ضرر المناطق التي لا تتمكن من إيصال ممثليها إلى مجلس النواب بالجزء الثاني الذي ينتخب بالتمثيل النسبي.

3. يُنْتَخَب (154) نائب عن طريق نظام التمثيل النسبي الذي يقسِّم العراق على دوائر على أساس المحافظات باعتماد آلية (1.7)؛ لتحقيق قدر مقبول من التوازن ومنح الأحزاب التي لم تحصل على مقاعد في الدوائر الصغيرة فرصة لجمع شتات أصواتها في مختلف المحافظات وتحويلها إلى مقاعد.

4. يحق للناخب التصويت لمرشحي الأغلبية والتمثيل النسبي عن طريق ورقة واحدة تُقسَّم على نصفين اليمين للأغلبية واليسار للتمثيل النسبي.

5. المقاعد التسعة المتبقية المخصصة للأقليات يجري انتخابها عن طريق عدِّ العراق دائرة انتخابية واحدة.

6. تكون كوتا النساء على مستوى المحافظات، أي: (25%) من مقاعد كل محافظة، وفي حال عدم تحققها عن طريق الانتخاب بالأغلبية في الدوائر الانتخابية تُكْمَل بالجزء الذي ينتخب بالتمثيل النسبي بالاعتماد على أعلى أكبر عدد من الأصوات.

القسم الحادي عشر

تطبيقات التمثيل النسبي (سانت ليغو) والنظام المختلط في العراق

لما كانت العملية الانتخابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعادلات ولغة الأرقام، فإنَّ القسم الأخير في هذا الكتاب خُصِّصَ لتطبيقات تشمل الإشارة إلى نتائج انتخابات 2021 وتطبيقات لنظام التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو (1.7)، وكذلك النظام المختلط المتوازي الذي يُطبَّق في اليابان ودول أخرى.

أولاً: نتائج انتخابات 2021

يُشِيرُ الجدول رقم (12) الآتي إلى عدد المقاعد التي حصلت عليها أكبر الكيانات السياسية في انتخابات تشرين الأول 2021؛ لتسهيل عملية المقارنة مع النظام الانتخابي المقترح:

جدول رقم (12): نتائج انتخابات 2021

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد في انتخابات 2021
الكتلة الصدرية	73
المستقلون	43
تحالف تقدُّم	37
ائتلاف دولة القانون	33
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31
تحالف كردستان	17

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد في انتخابات 2021
تحالف الفتح	17
تحالف عزم	14
حركة امتداد	9
حراك الجيل الجديد	9
إشراقة كانون	6
تحالف تصميم	5
تحالف قوى الدولة	4
تحالف العقد الوطني	4

من إعداد الباحث

بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

ثانياً: تطبيق التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو (1.7)

يوضّح الجدول رقم (13) التالي الفرقَ في عدد المقاعد صعوداً ونزولاً في حال تطبيق نظام التمثيل النسبي بآلية سانت ليغو (1.7) وَفْقاً لعدد الأصوات التي حصلت عليها الكيانات السياسية في انتخابات 2021

جدول رقم (13): عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق سانت ليغو (1.7)

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد في انتخابات 2021	عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق سانت ليغو 1.7	زيادة في عدد المقاعد	نقصان في عدد المقاعد	عدد المقاعد لم يتغير
الكتلة الصدرية	73	55		18	
المستقلون	43	9		34	
تحالف تقدُّم	37	34		3	
ائتلاف دولة القانون	33	32		1	
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31	30		1	
تحالف كردستان	17	16		1	
تحالف الفتح	17	25	8		
تحالف عزم	14	20	6		
حركة امتداد	9	15	6		
حراك الجيل الجديد	9	11	2		
إشراقة كانون	6	6			لم يتغير
تحالف تصميم	5	7	2		

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد في انتخابات 2021	عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق سانت ليغو 1.7	زيادة في عدد المقاعد	نقصان في عدد المقاعد	عدد المقاعد لم يتغير
تحالف قوى الدولة	4	19	15		
تحالف العقد الوطني	4	10	6		

من إعداد الباحث

ثالثاً: تطبيق النظام المختلط المتوازي

يبيّن الجدول رقم (14) التالي عددَ المقاعد التي يمكن أن يحصل عليها كل كيان سياسي وَفْقاً لعدد الأصوات التي حصدها في انتخابات 2021.

الجدول رقم (14): عدد المقاعد المفترضة في حال تطبيق النظام المختلط

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد المفترضة وَفْقاً للنظام المختلط
الكتلة الصدرية	61
المستقلون	26
تحالف تقدُّم	36
ائتلاف دولة القانون	33
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31

اسم الكيان السياسي	عدد المقاعد المفترضة وَفْقاً للنظام المختلط
تحالف الفتح	23
تحالف كردستان	17
تحالف عزم	16
حركة امتداد	12
حراك الجيل الجديد	10
إشراقة كانون	6
تحالف تصميم	6
تحالف قوى الدولة	12
تحالف العقد الوطني	8

من إعداد الباحث

الخلاصة:

لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الأرقام التي ذُكِرَت في الجدولين ذي الرقمين الأخيرين فيما يتعلَّق بتطبيقات سانت ليغو والنظام المختلط تمثِّل تقديرات، وَفْقاً لِما حصلت عليه الكيانات السياسية في انتخابات 2021، ويمكن أن تتطابق النتائج، أو تختلف بنسبة محدودة، في حال تطبيقها على الأرض وَفْقاً للإجراءات الفنية، أو التغييرات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً على آليات تحويل الأصوات الانتخابية إلى مقاعد برلمانية. كما أنَّ الذهاب نحو تطبيق النظام المختلط في أي انتخابات تشريعية مقبلة سيشهد تغييراً حتمياً في عدد المقاعد المفترضة صعوداً أو نزولاً؛ لأنَّ الأصوات التي ستحصل عليها الكيانات السياسية لن تكون مماثلة لما حصلت عليها في الانتخابات السابقة.

ختاماً يمكن القول: بعد أن جرَّب العراق نظام التمثيل النسبي وأصبح له معارضون، وكذلك نظام الدوائر المتعددة (الصوت الواحد غير المتحول) والذي له منتقدين هو الآخر، بات ضرورياً الذهاب نحو نظام انتخابي آخر يجمع إيجابيات النظامين ويتلافى السلبيات، ويتناسب مع الوضع العراقي، وأفضل الحلول وَفْقاً للظروف الحالية يمكن أن نجده في النظام المختلط الذي يمكن أن يرضي أنصار التمثيل النسبي الذين يصرُّون على التعديل، وكذلك مؤيدو الدوائر المتعددة الذين يطالبون بعدالة التمثيل، ومن أبرز ما يميّز هذا النظام أنَّه يمهِّد للاستقرار السياسي عن طريق وجود تحالفين أو ثلاثة تحالفات رئيسة تتوالى فيما بينها على السلطة والمعارضة وَفْقاً للسياقات الديمقراطية، ويتيح فرصة للجميع؛ للحصول على مقاعد من دون إلحاق الضرر بسائر المتنافسين، وأثبتِ التجربة أنَّ النظام المختلط يمكن أن ينقل الدول من الصراع والانقسام إلى الاستقرار والوئام كما حدث في اليابان التي غادرت الانقسامات السياسية منذ عقود؛ لتمسُّكِها بالنظام الانتخابي المختلط.

تعريف بالكاتب

د. عبد العزيز عليوي العيساوي

أكاديمي متخصِّص في الشؤون الانتخابية، ودراسات الديمقراطية، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصُّص النظم السياسية من جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، عمل باحثاً في مراكز بحثية عراقية وعربية، ومارس التدريب وتقديم الاستشارات في القضايا المتعلقة بالانتخابات ونظمها، ولديه بحوث وأوراق سياسات في مجال تخصصه، وشارك في عشرات النشاطات البحثية المرتبطة بالنظم السياسية والانتخابات والديمقراطية داخل العراق وخارجه.

له (14) مؤلَّفاً، بعضها مشترك مع كُتَّاب آخرين، ومن أبرز مؤلفاته التي تقترب من عنوان هذا الكتاب: نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد عام 2003.

324 / 9563

م 952 العيساوي، عبدالعزيز عليوي.

نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية/ د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ

-ط1 - بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023

(182) ص ، (17×24) سم

1 - الانتخابات - العراق -أ - العنوان

م. و

2023 / 569

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (569) لسنة 2023

لم يعدِ الحديث عن تطبيق نظام انتخابي غير مضمون النتائج مجدياً في العراق بعد الهزات التي تعرضت لها الساحة السياسية في السنوات الماضية، إذ بات ضرورياً البحث عن نظام انتخابي يتناسب مع الحالة العراقية من حيث عمرها وتعقيداتها وطبيعة تفكير الأحزاب والقوى المشاركة بها؛ لأنَّ السياسة هي فنُّ الممكن، والانتخابات جزء لا يتجزأ من العملية السياسية في العراق، ممَّا يحتِّم التعامل مع العملية الانتخابية، وكل ما يتعلق بها، بما في ذلك قانونها بواقعية بعيداً عن المثالية غير المنتجة، أو التشاؤم المفرط.

لا بدَّ من إيجاد قواعد انتخابية قادرة على الذهاب بالعراق نحو الاستقرار حين البحث عن النظام الانتخابي الأنسب، وإن كان بصورة تدريجية لما تمتلكه الانتخابات من تأثير في العملية السياسية؛ لأنَّ القوى والأحزاب ستتفاعل مع مخرجات العملية الانتخابية في حال كان هناك نظام انتخابي مقنع، وإن كان بصورة نسبية، كما هو الحال في اليابان التي انتقلت من نظام الصوت الواحد المتحول إلى النظام المختلط وسط تأييد الأحزاب، حتى تلك التي وجدت نفسها خاسرة بعد هذا التحول.

إنَّ تكيُّف الأحزاب مع أي نظام انتخابي جديد أمر في غاية الأهمية؛ لأنَّ ذلك يمكن أن يضمن استقراراً سياسياً يعقب أي: إنتخابات ومن ثَمَّ عدم تكرار تجربة عام عدم الاستقرار الذي أعقب انتخابات 2021.

978-9922-9969-5-0